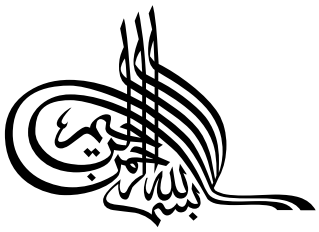
التعليقات المرابطية

على شرح الهراس

لـ"العقيدة الواسطية"

تأليف أبي عبد الله رشيد بن مصطفى المغربي البربري



وعلى الله توكلت، فهو حسبي، ونعم الوكيل

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا، وآله، وصحبه.

أما بعد ففي ما يلي ما يسره الله سبحانه وتعالى من التعليقات على شرح الشيخ محمد خليل هراس على كتاب **"العقيدة الواسطية"** لشيخ الإسلام ابن تيمية. ثم أضيف إلى هذا الشرح من تعليقات شيخنا كمال بن ثابت العدني في كتابه **"النبراس على شرح "الواسطية" للهراس"** ما أراه مناسبا، ميسرا.

وقد استعملت في الرمز إلى هذه التعليقات قولي: «قال المعلق» كما أرمز بقولي: «قال الشارح» إلى شرح الشيخ الهراس.

وأما متن كتاب **"العقيدة الواسطية"** فجعلته بلون أحمر بين خطين أحمرين في وسط الورقة، وجعلت ما ذكره الشارح منه بخط أحمر غليظ بين قوسين.

وكان أصل هذه التعليقات تفريغ صوتيات سجلت أثناء قراءتي للشرح المذكور. لكن لما كانت طريقة الكتابة تختلف عن طريقة الكلام افتقر التفريغ

المشار إليه إلى تعديل يصلح الخطأ، واحتاج إلى ترتيب يقدم ما حقه التقديم، ويؤخر ما حقه التأخير، كما احتاج ذلك إلى تهذيب يقصد إلى إزالة التكرير الممل وتبديل الألفاظ بأنسب منها... وإلى غير ذلك مما رأيت أهميته في تحويل الصوتيات إلى الكتابة.

والله تعالى أسأله في هذا العمل الإخلاص، والتوفيق، والإعانة، فهو ولينا تبارك وتعالى وحسبنا، ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨].

التعليق على مقدمة الشارح

❁ سبب اختيارنا للكتاب والوجه في تسميته:

وقع اختيارنا لهذا الكتاب **"العقيدة الواسطية"** لشيخ الإسلام لإمامته في هذه المادة وقوة بيانه للحق بالحجة البالغة، الدامغة للباطل، فيزهق.

وذكر شيخنا (ص ١٣) في تسمية الكتاب سببين، أعجبهما عندي ما قال فيه: وقيل: سميت بالواسطية؛ لأنها توسطت العقائد، فهي عقيدة الوسط، ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣].اهـ.

❁ بداية مقدمة الشارح:

قال الشارح:

«بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الرحمن، الرحيم، مالك يوم الدين».

هذا اقتباس لبعض الآيات من سورة الفاتحة. قال السيد أحمد الهاشمي في **"جواهر البلاغة"** (ص ٤٤٢): الاقتباس هو أن يضمن المتكلم منثوره، أو منظومه، شيئا من القرآن، أو الحديث، على وجه لا يشعر بأنه منهما.اهـ.

قال الشارح: «والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا، محمد، عبد الله، ورسوله، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين».

العبودية والرسالة صفتان وصف بهما رسول الله ﷺ نفسه. وفي ذلك ما أخرج الإمام البخاري (٣٤٤٥) من حديث **عمر** رضي الله عنه، أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم؛ فإنما أنا عبده، فقولوا: عبد الله، ورسوله**».

ويدل على مبلغ شرف وصف العبودية وصف الله جل وعلا لنبيه ﷺ به في أشرف المقامات، وذلك ليلة الإسراء، قال الله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

قال الشارح: «أما بعد».

يؤتى بلفظة «أما بعد» للفصل بين قصتين، أو أمرين، فينتقل بها المتكلم، أو الكاتب، من أمر إلى غيره. ولذلك كان معناها ما نقله الحافظ في "**الفتح**" (٢/ ٥٢٠) قائلا: قال سيبويه: «أما بعد» معناها مهما يكن من شيء بعد.اهـ.

❁ بيان أهمية الكتاب:

قال الشارح: «فلما كانت "**العقيدة الواسطية**" لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من أجمع ما كتب في عقيدة أهل السنة والجماعة مع اختصار في اللفظة ودقة في العبارة، وكانت تحتاج في كثير من مواضعها إلى شرح يجلي غوامضها، ويزيح الستار عن مكنون جواهرها».

هذه الشهادة من الشارح كافية في الدلالة على أهمية هذا الكتاب.

وأهل السنة والجماعة هم الفرقة الناجية التي ورد فيها ما أخرجه الإمام أبو داود (٤٥٩٧) من حديث **معاوية بن أبي سفيان** رضي الله عنهما، أنه قال: ألا إن رسول الله ﷺ قام فينا، فقال: «**ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة**».

ذكر الحديث والكلام عليه الإمام الألباني في **"الصحيحة"** (٢٠٤).

ففي هذا الكتاب بيان لعقيدة الفرقة الناجية. ولهذا كان ينبغي، بل يجب على من فهم هذا المعنى الاعتناء بهذه العقيدة علما وعملا.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «ويكون مع ذلك شرحا بعيدا عن الإسهاب، والتطويل، والإملال، بكثرة النقول، حتى يلائم مدارك الناشئين، ويعطيهم زبدة الموضوع في سهولة ويسر».

فهذا الشرح مناسب للمبتدئ، فيكتفى في حقه بذكر المسألة مع إيضاحها دون ذكر الاختلافات الكثيرة. اللهم! إلا في موضع يتطلب البسط...

قال الشارح: «فقد استخرت الله تبارك وتعالى، وأقدمت على هذا العمل رغم كثرة الشواغل، وزحمة الصوارف، سائلا الله عز وجل أن ينفع به كل من قرأه، وأن يجعله خالصا لوجهه، إنه قريب، مجيب».

مقدمة المتن

بسم الله الرحمن الرحيم

❁ بعض أحكام البسملة:

قال الشارح رحمه الله تعالى: «اختلف العلماء في البسملة هل هي آية من كل سورة، افتتحت بها، أو هي آية مستقلة أنزلت للفصل بها بين السور وللتبرك بالابتداء بها؟ والمختار القول الثاني».

قال المعلق: «ذهب داود الظاهري وأصحابه، وهي رواية عن أحمد، أنها آية مستقلة، وليست من السور. بل هي قرآن مستقل جيء به للفصل».

قال الحافظ ابن كثير في **"تفسيره"** (١/ ٤٣): وفي **"سنن أبي داود"** بإسناد صحيح عن **ابن عباس** رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ كان لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.اهـ.

ففي هذا الحديث دلالة على القول المختار.

ولكن أضاف الشارح التبرك زيادة على ما في الحديث. وفائدة ذلك في ما يظهر دفع اعتراض من قال: «يمكن الفصل بغير البسملة، فلم خصت؟»، فيقال: للتبرك كما خصت لذلك عند الشروع في الفعل من بين سائر الأذكار.

قال الشارح: «واتفقوا على أنها جزء آية من سورة النمل وعلى تركها في أول سورة براءة؛ لأنها جعلت هي والأنفال كسورة واحدة».

أما سورة النمل فما أخبر الله تعالى به عن كتاب سليمان عليه السلام لملكة سبأ؛ إذ قال: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠].

وأما ما يتعلق بسورة براءة فقد نقل شيخنا عن الإمام الشنقيطي ما قال فيه: «اعلم أن الصحابة لم يكتبوا ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في سورة براءة هذه في المصاحف العثمانية»، انظر **"أضواء البيان"** (٢/ ٣٨١).اهـ.

وأفاد الحافظ السيوطي في **"الإتقان"** (١/ ٢٠٤) ما قال فيه: نقل صاحب **"الإقناع"** أن البسملة ثابتة لبراءة في مصحف ابن مسعود.اهـ المراد.

وبهذا يتقيد الاتفاق المنقول بكونه هو الواقع في المصحف العثماني.

❁ الجار والمجرور في البسملة:

قال الشارح: «والباء في {بسم} للاستعانة، وهي متعلقة بمحذوف».

ضابط الباء التي هي للاستعانة دخولها على ما يستعان به في إيجاد الفعل.

وجعل الشارح التعلق للباء وحدها. والأقرب جعله لها وللمجرور معا؛ لأن مجموعهما هو المفيد مع المحذوف المعنى المراد.

قال الشارح: «قدره بعضهم فعلا، وقدره بعضهم اسما.

والقولان متقاربان، وبكل ورد في القرآن، قال تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، وقال: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىٰهَا﴾ [هود: ٤١]».

والتقديران، وإن كانا متقاربين، إلا أن أقربهما تقدير الفعل؛ فإن الإنسان يبسمل حين يريد الشروع في الفعل، يتبرك فيه باسم الله عز وجل.

قال الشارح: «ويحسن جعل المقدر متأخرا؛ لأن الاسم أحق بالتقديم، ولأن تقديم الجار والمجرور يفيد اختصاص الاسم الكريم بكونه متبركا به».

وعلى التقدير المختار محذور آخر حين لم يقدم لفظ الجلالة، وذلك افتقار الفعل إلى فاعله، فلو قدم الفعل لقدم معه الفاعل، وهذا لا يليق. فلو قدرنا «أألف» مثلا، وقدم على البسملة، للزم منه تقديم فاعله، وهو ضمير المتكلم، فيكون المتكلم قد قدم نفسه على لفظ الجلالة!

ووجه التعليل الثاني حيث كان الأصل تأخير الجار والمجرور على المسند والمسند إليه، فيقال مثلا: «ذهب عمرو إلى بيته». وتقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص، قال السيد الهاشمي في **"جواهر البلاغة"** (ص ١٩٨) أثناء ذكر أشهر طرق القصر: يكون القصر بتقديم ما حقه التأخير نحو ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي: نخصك بالعبادة والاستعانة.اهـ.

❁ لفظة «اسم»:

قال الشارح: «والاسم هو اللفظ الموضوع لمعنى تعيينا له، أو تمييزا.

واختلف في أصل اشتقاقه،

فقيل: «إنه من السمة» بمعنى العلامة.

وقيل: «من السمو»، وهو المختار».

قال المعلق: «أن من جعل الاسم بمعنى السمو، أي: العلو، قال: «إن الله عز وجل لن يزال موصوفا قبل وجود الخلق، وبعد وجودهم، وعند فنائهم، ولا تأثير لهم في أسمائه وصفاته». وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة.

ومن جعل الاسم بمعنى السمة، أي: العلامة، قال: «كان الله عز وجل في الأزل بلا اسم ولا صفة، فلما خلق الخلق جعلوا له أسماءا وصفات، فإذا أفناهم بقي بلا اسم ولا صفة». وهذا قول المعتزلة».

قال الشارح: «وهمزته همزة وصل».

همزة كلمة «اسم»، وهي عوض عن الواو المحذوفة من أصل اشتقاقها.

قال الشارح: «وليس الاسم نفس المسمى كما زعم بعضهم؛ فإن الاسم هو اللفظ الدال، والمسمى هو المعنى المدلول عليه بذلك الاسم. وليس هو كذلك نفس التسمية؛ فإنها فعل المسمي، يقال: «سميت ولدي محمدا» مثلا».

في ما يتعلق بأسماء الله سبحانه وتعالى نقول بما جاء به القرآن، وهو أن الاسم للمسمى، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وفي هذا كفاية وغنية عن الخوض في مثل هذه المسألة التي لا طائل تحتها، قال الله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٥١].

قال الشارح: «وقول بعضهم: «إن لفظ «الاسم» هنا مقحم؛ لأن الاستعانة إنما تكون بالله عز وجل لا باسمه» ليس بشيء؛ لأن المراد ذكر الاسم الكريم باللسان كما في قوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، أي: سبحه ناطقا باسم ربك، متكلما به. فالمراد التبرك بالابتداء بذكر اسمه تعالى».

ومقصود القائل وقوع الاستعانة بالله كما في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، لا باسم الله. ولكن في هذا القول محذور، وهو الحكم بالإقحام في كلام الله كقوله عز وجل: ﴿وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠]!

ثم الجواب عما استشكله هذا القائل واضح بما قاله الشارح. وثم تخريج آخر، وهو ما أفادته لفظة «اسم» من مزيد التعظيم على ما هو في حال حذفها. قال الخضري في حاشيته على **"الألفية"** (١/ ١٣): وإنما لم يقل حينئذ: «بالله» مبالغة في التعظيم والأدب كقولهم: سلام على مجلسك العالي.اهـ المراد.

❁ الكلام على لفظ الجلالة:

قال الشارح رحمه الله: «واسم الجلالة قيل: إنه اسم جامد، غير مشتق؛ لأن الاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها، واسمه تعالى قديم، والقديم لا مادة له، فهو كسائر الأعلام المحضة التي لا تتضمن صفات تقوم بمسمياتها».

بناء هؤلاء لمنع اشتقاق لفظ الجلالة على فهمهم للاشتقاق بمعنى التولد للفرع من الأصل. وهذا مستلزم لوجود مادة، وهي المصدر المشتق منه، قبل وجود لفظ الجلالة! والله سبحانه وتعالى لم يزل مسميا بجميع أسمائه، لا أنه جل وعلا

سمي باسم بعد وجود المادة المشتق منها ذلك الاسم، ولم يكن مسميا به قبل!

ولا شك في بطلان الاشتقاق في لفظ الجلالة إذا كان بهذا المعنى!

وإنما معنى الاشتقاق في أسماء الله ما قال فيه الإمام ابن القيم في **"البدائع"** (١/ ٣٩): لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى.اهـ.

ذلك كاسم الرحمن والمصدر الرحمة، فوجدت فيهما الراء، والحاء، والميم، فتلاقيا في اللفظ. وكذلك تلاقيا في المعنى، فيدل الاسم على صفة الرحمة لله.

قال الشارح: «والصحيح أنه مشتق.

واختلف في مبدإ اشتقاقه،

فقيل: «من «أله، يأله، ألوهة، وإلاهة، وألوهية»» بمعنى عبد عبادة.

وقيل: «من «أله -بكسر اللام-، يأله -بفتحها-، ألها»» إذا تحير.

والصحيح الأول، فهو إله بمعنى مألوه، أي: معبود».

اشتقاق لفظ الجلالة من المصدر ألوهية، فوجدت فيهما الهمزة، واللام، والهاء؛ إذ أصل لفظ الجلالة «الإلاه»، ثم حذفت الهمزة المكسورة، فأدغمت اللام الأولى الساكنة في الثانية المفتوحة، فصارتا في النطق لاما مشددة.

وكما لاقى لفظ الجلالة المصدر لفظا تلاقيا معنى أيضا، كما بينه الشارح.

ولمجيء ما هو على وزن فعال بمعنى مفعول نظائر، ومن ذلك «كتاب»، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

ومن المعلوم كون المتلو هو المكتوب، لا القمطر، والأوراق، والمداد...

ومن هذا الباب البساط والفراش أيضا؛ إذ معناهما المبسوط والمفروش.

قال الشارح رحمه الله: «ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما: الله ذو الإلاهية والعبودية على خلقه أجمعين».

قال المعلق: «وقال ابن كثير: هذا الأثر غريب، إنما ذكرناه؛ ليعرف. في سنده ضعف وانقطاع».

قال الشارح: «وعلى القول بالاشتقاق يكون وصفا في الأصل، ولكن غلبت عليه العلمية، فتجري عليه بقية الأسماء أخبارا وأوصافا، يقال: «الله رحمن، رحيم، سميع، عليم» كما يقال: الله الرحمن، الرحيم... إلخ».

قال الإمام ابن القيم في **"المدارج"** (١/ ٨٩) أثناء كلامه على لفظ الجلالة: دال على إلاهيته المتضمنة لثبوت صفات الإلاهية له مع نفي أضدادها عنه.

وصفات الإلاهية هي صفات الكمال، المنزهة عن التشبيه والمثال، وعن العيوب والنقائص. ولهذا يضيف الله تعالى سائر الأسماء الحسنى إلى هذا الاسم العظيم كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠].اهـ المراد.

ثم قال رحمه الله مما يبين مراد الشارح: لا يقال: الله من أسماء الرحمن.اهـ.

❁الرحمن الرحيم:

قال الشارح: «و﴿الرحمن الرحيم﴾ اسمان كريمان من أسمائه الحسنى، دالان على اتصافه تعالى بصفة الرحمة. وهي صفة حقيقية له سبحانه على ما يليق بجلاله. ولا يجوز القول بأن المراد بها لازمها كإرادة الإحسان ونحوه، كما يزعم المعطلة. وسيأتي مزيد بيان لذلك، إن شاء الله».

قال الإمام ابن القيم في "المدارج" (١/ ٨٢):... أن أسماء الرب تبارك وتعالى دالة على صفات كماله، فهي مشتقة من الصفات، فهي أسماء، وهي أوصاف. وبذلك كانت حسنى؛ إذ لو كانت ألفاظا لا معاني فيها لم تكن حسنى...اهـ.

وفي هذا بيان منع تأويل أسماء الله بلازمها لمخالفة ذلك لظاهر دلالتها.

وهذه الدلالة هي التي فهمها الصحابة رضي الله عنهم من هذه الأسماء، ولهذا لم يأت عن أحد منهم سؤال النبي ﷺ عن معنى اسم من أسماء الله جل وعلا.

وهذا الفهم هو المرضي. ولذلك لما اتبعهم عليه من جاء بعدهم من أهل السنة فازوا برضوان الله، قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٠].

قال الشارح: «واختلف في الجمع بينهما،

فقيل: المراد بالرحمن الذي وسعت رحمته كل شيء في الدنيا؛ لأن صيغة فعلان تدل على الامتلاء والكثرة، والرحيم الذي يختص برحمته المؤمنين في الآخرة.

وقيل العكس».

والأول أظهر لموافقة ما ورد في بعض النصوص، قال الله جل وعلا: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣]، ولم يأت في مثل ذلك اسم الرحمن.

قال الشارح: «وقد ذهب العلامة ابن القيم رحمه الله إلى أن الرحمن دال على الصفة القائمة بالذات، والرحيم دال على تعلقها بالمرحوم».

اسم الله الرحيم دال على صفة الرحمة لله، ولكنها تتعدى إلى المخلوق.

قال الشارح: «ولهذا لم يجئ الاسم الرحمن متعديا في القرآن، قال تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣]، ولم يقل: رحمانا.

وهذا أحسن ما قيل في الفرق بينهما».

هذا دليل ترجيح مذهب الإمام ابن القيم في وجه الجمع بين الاسمين.

ويحذف تنوين «رحمانا»؛ لأنه غير منصرف للوصفية وزيادة ألف ونون.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «وروي عن ابن عباس، أنه قال: هما اسمان رقيقان، أحدهما أرق من الآخر».

قال المعلق: «وفي سنده محمد بن مروان السدي عن محمد بن السائب الكلبي، وهذه السلسلة تسمى بسلسلة الكذب. وجاء بنحوه عن مقاتل بن سليمان، وهو وضاع، كذاب».

قال الشارح: «ومنع بعضهم كون الرحمن في البسملة نعتا لاسم الجلالة؛ لأنه علم آخر لا يطلق على غيره، والأعلام لا ينعت بها».

هذا من حيث اللغة، وإلا فقد تقدم أن الاسم من أسماء الله جل وعلا ملاق للمصدر في اللفظ والمعنى، فهو اسم وصفة.

قال الشارح: «والصحيح أنه نعت له باعتبار ما فيه من معنى الوصفية، فالرحمن اسمه تعالى ووصفه. ولا تنافي اسميته وصفيته، فمن حيث هو صفة جرى تابعا على اسم الله، ومن حيث هو اسم ورد في القرآن غير تابع، بل ورود الاسم العلم، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]».

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيدا.

❁ الكلام على الحمدلة:

قال الشارح: «﴿الحمد لله﴾، روي عن النبي ﷺ، أنه قال: «**كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة علي فهو أقطع، أبتر، ممحوق البركة**».

وورد مثل ذلك في البسملة. ولهذا جمع المؤلف بينهما عملا بالروايتين. ولا تعارض بينهما؛ فإن الابتداء قسمان، حقيقي وإضافي».

قال المعلق: «لا يحتاج إلى مثل هذا التوفيق، وخاصة أن عمدة ذلك أحاديث ضعاف».

وأحسن من جواب الشارح لدفع التعارض المذكور كون شيخ الإسلام قد اقتدى في هذا السياق بما بدئ به فاتحة الكتاب، والله أعلم.

قال الشارح: «والحمد ضد الذم، يقال: «حمدت الرجل، أحمده، حمدا، ومحمدا، ومحمدة، فهو محمود وحميد». ويقال: «حمد الله» بالتشديد، أثنى عليه المرة بعد الأخرى، وقال: الحمد لله.

والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري نعمة كان، أو غيرها. يقال: حمدت الرجل على إنعامه، وحمدته على شجاعته».

قال المعلق: «قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: «فيه قصور؛ إذ أن الحمد لله يكون على إحسانه، وعلى أفعاله الاختيارية، وعلى صفاته الذاتية اللازمة. ولعل قصده الحمد بالنسبة إلى الخلق». انظر تعليقاته على شرح الهراس».

وأشار الشارح أيضا، في آخر كلامه إلى وقوع الحمد على الصفة الذاتية.

ويقترن به محبة وتعظيم، قال الإمام ابن القيم في **"البدائع"** (٢/ ٥٣٦): الحمد إخبار عن محاسن المحمود مع حبه، وإجلاله، وتعظيمه.اهـ.

❁ الفرق بين الحمد والشكر:

قال الشارح رحمه الله: «وأما الشكر فعلى النعمة خاصة، ويكون بالقلب واللسان، والجوارح. قال الشاعر:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا

وعلى هذا فبين الشكر والحمد عموم وخصوص من وجه».

إنما ذكر الشارح الشكر استطرادا يمهد به لبيان الفرق بينه وبين الحمد.

والضابط لما بينهما عموم وخصوص من وجه جواز إطلاقهما كليهما على شيء، وينفرد كل واحد منهما بإطلاقه على ما لا يطلق عليه الآخر.

قال الشارح: «يجتمعان في الثناء باللسان على النعمة، وينفرد الحمد في الثناء باللسان على ما ليس بنعمة من الجميل الاختياري، وينفرد الشكر بالثناء بالقلب والجوارح على خصوص النعمة. فالحمد أعم متعلقا وأخص آلة، والشكر بالعكس».

النتيجة صواب. لكن في ما ذكر قبلها تفصيل آخر يقتضيه ما تقدم من الكلام على الحمد؛ فإنه يكون بالقلب كذلك، وعلى الأوصاف الذاتية أيضا.

❁ الفرق بين الحمد والمدح:

قال الشارح: «وأما الفرق بين الحمد والمدح فقد قال ابن القيم: «إن الحمد إخبار عن محاسن المحمود مع حبه وتعظيمه، فلابد فيه من اقتران الإرادة بالخير، بخلاف المدح؛ فإنه إخبار مجرد». ولذلك كان المدح أوسع تناولا؛ لأنه يكون للحي، والميت، وللجماد أيضا».

وفي كلام الإمام ابن القيم موافقة لما قدمناه من وقوع الحمد بالقلب؛ فإن الحب والتعظيم اللذين يكونان مع الحمد محلهما القلب.

وعلى هذا فالعبد يمدح عدوه على شجاعته مثلا، ولا يحمده؛ إذ لا يحبه.

❁ «أل» في «الحمد»:

قال الشارح: «و«أل» في «الحمد» للاستغراق؛ ليتناول كل أفراد الحمد المحققة والمقدرة».

وضابط «أل» الاستغراقية أن يحل مكانها «كل».

هذا، وحمد العبد لربه على حسب علمه بأسماء الله وصفاته جل وعلا، فكلما توسع علمه بذلك كان حمده أبلغ. ولكن لا يمكن للعبد بلوغ الغاية في ذلك لاستئثار الله سبحانه وتعالى ببعض أسمائه في علم الغيب عنده بدليل ما أخرجه الإمام أحمد (٣٧١٢) من حديث **ابن مسعود** رضي الله عنه، أنه قال: قال رسول

الله ﷺ: «**ما أصاب أحدا قط هم ولا حزن، فقال: اللهم! إني عبدك، وابن عبدك، وابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض في حكمك، عدل في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو علمته أحدا من خلقك، أو أنزلته في كتابك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك...**» الحديث.

وعلى هذا فإذا كانت «أل» في «الحمد» استغراقية شمل الحمد حمد العبد ربه وحمد الله نفسه بجميع أسمائه وصفاته التي لا يعلمها كلها إلا هو جل وعلا.

قال الشارح: «وقيل: «للجنس»، ومعناه أن الحمد الكامل ثابت لله.

وهذا يقتضي ثبوت كل ما يحمد عليه من صفات كماله ونعوت جماله».

والقولان متقاربان، قال الإمام ابن القيم في **"البدائع"** (٢/ ٥٣٤): لذلك قال سبحانه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] بلام الجنس المفيدة للاستغراق.اهـ.

قال الشارح: «إذ من عدم صفات الكمال فليس بمحمود على الإطلاق.

ولكن غايته أن يكون محمودا من كل وجه، وبكل اعتبار، بجميع أنواع الحمد إلا من حاز صفات الكمال جميعها».

وهذا لا يكون إلا لله جل وعلا، فيحمد على جميع صفاته ما علمنا منها وما لم نعلم، وسواء في ذلك كانت «أل» في الحمدلة للاستغراق، أو للجنس.

❁ تعريف الرسول والنبي:

قال الشارح: «الرسول في اللغة هو من بعث برسالة. يقال: «أرسله بكذا» إذا طلب إليه تأديته وتبليغه.

وجمعه رسل بسكون السين، ورسل بضمها.

وفي لسان الشرع إنسان، ذكر، حر، أوحي إليه بشرع، وأمر بتبليغه.

فإن أوحي إليه، ولم يؤمر بالتبليغ، فهو نبي».

قال المعلمي: «... والصواب من هذه الأقوال -والله أعلم- أن يقال:

الرسول من أوحي إليه، وأمر بالتبليغ، سواء بشريعة جديدة، أو قديمة.

والنبي من أوحي إليه، وأمر بالتبليغ، ويقرر شريعة من قبله».

ويؤيد الأمر للنبي بالتبليغ ما استظره العلامة المعلمي في **"رفع الاشتباه"** (١/ ٩٥)؛ إذ قال: ما اشتهر بين أهل العلم أن من الأنبياء من لم يكن رسولا، ويفسرون ذلك بأنه لم يؤمر بالتبليغ، لا أرى هذا التفسير على إطلاقه.اهـ.

ثم قال رحمه الله: وقد قال الله عز وجل: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ [الحج: ٥٢]، فدلت الآية أن كلا من الرسول والنبي مرسل.اهـ.

وإذا كان كل واحد منهما مرسلا كان كل واحد منهما مأمورا بالتبليغ.

قال المعلمي: «كيف يكون النبي غير مبلغ! ألا يكون هذا من كتمان العلم!

ثم هو يتعارض مع النصوص كقوله تعالى: ﴿يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ﴾ [طه: ٩٢]، ومعلوم أن هارون بنص القرآن كان نبيا، قال تعالى: ﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥ مِن رَّحۡمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيّٗا﴾ [مريم: ٥٣]...».

قال الشارح: «فكل رسول نبي، ولا عكس، فقد يكون نبيا غير رسول.

والمراد بالرسول المضاف إلى ضمير الرب هنا محمد ﷺ».

قال المعلمي: «تقدم معنا أن كلا من الرسول والنبي يشتركان في الإيحاء والتبليغ، فمن هذا الباب فكل رسول نبي، وكل نبي رسول، فهما مترادفان.

وأما من جهة اختصاص كل واحد فالرسول خاص بأن قد يدعو إلى شريعة جديدة، أو قديمة، بينما النبي فهو مقرر لشريعة من قبله، فعلى هذا كل رسول نبي، ولا عكس».

❁ أنواع الهدى:

قال الشارح: «و{الهدى} في اللغة البيان والدلالة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]؛ فإن المعنى بينا لهم، وكما في قوله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

والهدى بهذا المعنى عام لجميع الناس، ولهذا يوصف به القرآن كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]».

القرآن معجزة باقية إلى قيام الساعة بخلاف غيره من المعجزات، فكان لذلك سببا لهداية عدد من الناس أكثر مما كان بغيره من المعجزات. وفي هذا المعنى ما أخرجه الإمام البخاري (٧٢٧٤) والإمام مسلم (٢٣٩)-(١٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**ما من الأنبياء من نبي إلا قد أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر. وإنما كان الذي أوتيت وحيا أوحى الله إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة**».

قال الشارح: «ويوصف به الرسول ﷺ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]».

وكما عمت هداية القرآن بمعنى الدلالة كذلك عمت هداية النبي ﷺ بهذا المعنى، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨].

قال الشارح: «وقد يأتي الهدى بمعنى التوفيق والإلهام، فيكون خاصا بمن يشاء الله هدايته؛ قال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. ولهذا نفاه الله عن رسوله، قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]».

هداية التوفيق بيد الله وحده سبحانه وتعالى، لا يملكها غيره.

قال المعلق: «وبقي نوعان، هما

هداية عامة للخلق، ودليلها ﴿ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠].

هداية أخروية إما إلى الجنة، وإما إلى النار، ودليلها ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، ودليل آخر ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣]».

الهداية العامة هي هداية الله لجميع مخلوقاته إلى مصالحهم في معايشهم.

قال الشارح رحمه الله: «والمراد بالهدى هنا كل ما جاء به النبي ﷺ من الإخبارات الصادقة، والإيمان الصحيح، والعلم النافع، والعمل الصالح».

في قدرة أي إنسان الاطلاع على هذه الأمور، فالهدى هنا الدلالة والبيان.

❁ الكلام على الدين:

قال الشارح: «والدين يأتي لعدة معان،

منها الجزاء كما في قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، ومنه قولهم: كما يدين الفتى يدان.

ومنها الخضوع والانقياد، يقال: «دان له» بمعنى ذل، وخضع. ويقال: «دان لله بكذا، أو كذا» بمعنى اتخذه دينا يعبده به».

لكن لا يكون الذل عبادة حتى يضاف إليه الحب، قال العلامة ابن القيم في **"الفوائد"** (ص ٣١): والمحبة مع الخضوع هي العبودية التي خلق الخلق لأجلها؛ فإنها غاية الحب بغاية الذل، ولا يصلح ذلك إلا له سبحانه. والإشراك به في هذا هو الشرك الذي لا يغفره الله، ولا يقبل لصاحبه عملا.اهـ.

فمن ذل لغير الله، وأحبه، كما يذل لله، ويحبه، فقد عبده، قال الله جل وعلا: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِۗ وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ أَنَّ ٱلۡقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعٗا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعَذَابِ ١٦٥ إِذۡ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَ وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ ١٦٦ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَتَبَرَّأَ مِنۡهُمۡ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّاۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة].

قال الشارح: «والمراد بالدين هنا جميع ما أرسل الله به رسول الله ﷺ من الأحكام والشرائع اعتقادية كانت، أم قولية، أم فعلية».

قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فالدين كل ما جاء به نبينا ﷺ.

قال الشارح: «وإضافته إلى {الحق} من إضافة الموصوف إلى صفته، أي: الدين الحق.

والحق مصدر «حق، يحق» إذا ثبت، ووجب. فالمراد به الثابت، الواقع. ويقابله الباطل الذي لا حقيقة له.

اللام في قوله: {ليظهره} لام التعليل، وهي متعلقة بـ{أرسل}».

تقدم بيان الوجه في تعليق المجموع من الجار والمجرور، لا الجار وحده. والاسم المجرور هو المصدر المنسبك من «أن» المضمرة جوازا في لام التعليل والفعل المضارع «يظهره»، والتقدير «لإظهاره».

قال الشارح: «وهو من الظهور بمعنى العلو والغلبة».

ومن الشواهد لهذا المعنى ما أخرجه الإمام البخاري (٧٣١١) والإمام مسلم (١٧١)-(١٩٢١) عن المغيرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**لن يزال قوم من أمتي ظاهرين على الناس حتى يأتيهم أمر الله، وهم ظاهرون**».

قال الشارح: «أي: ليجعله عاليا على الأديان كلها بالحجة والبرهان».

إن الله سبحانه ناصر دينه ومعل كلمته، رضي من رضي، وكره من كره، قال جل ثناؤه: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء:

١٨]، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢].

وأهل الحق ظاهرون بنصر الله لهم، قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١]، وقال الله سبحانه: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠]. والجزاء من جنس العمل، قال الله تعالى: ﴿إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧].

وهذا الدين باق إلى يوم القيامة، ناسخ لسائر الأديان، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

من دان لله بعد بعثة الرسول ﷺ بغير ما جاء به لا يقبل منه، فقد أخرج الإمام مسلم (٢٤٠)-(١٥٣) عن **أبي هريرة** رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «**والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني، ثم يموت، ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار**».

وإذا كان هذا شأن أهل الكتاب فمن عداهم من باب أولى.

وقد هدد الله تعالى المتمسك بغير دينه قائلا: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ﴾ [الكهف: ٢٩].

قال الشارح: «و«أل» في ﴿**الدين**﴾ للجنس، فيدخل فيه كل دين باطل، وهو ما عدا الإسلام».

الأديان غير الإسلام كثيرة ومع ذلك قد عبر عنها شيخ الإسلام بالمفرد. والمقصود الجميع، ويتم ذلك بجعل «أل» في قوله: «الدين» للجنس.

وضابط الجنس إطلاقه على أشياء كثيرة مختلفة حقائقها.

ومثال ذلك العبادة؛ فإنها جنس يطلق على الصلاة، والصيام، والزكاة... وغيرها. فهذه الأشياء الكثيرة تخالف حقيقة كل واحدة منها حقيقة غيرها.

قال الشارح: «والشهيد فعيل، وهو مبالغة من «شهد»».

المراد بقوله: «فعيل» الوزن الصرفي لـ«شهيد»، فالشين فاء الكلمة، والهاء عينها، والدال لامها. وأما الياء فهي زائدة، توضع في الميزان الصرفي كما هي.

ويقال في اسم الفاعل من هذه المادة: «شاهد»، وإذا أريد المبالغة في ذلك قيل: «شهيد». ولصيغة المبالغة أوزان أخرى مذكورة في غير هذا الموضع.

قال الشارح: «وهو إما من الشهادة بمعنى الإخبار والإعلام، أو من الشهادة بمعنى الحضور. والمعنى وكفى بالله شهيدا، مخبرا بصدق رسوله، أو حاضرا، مطلعا، لا يغيب عنه شيء.

والمعنى الإجمالي لما تقدم أن جميع أوصاف الكمال ثابتة لله على أكمل الوجوه وأتمها. ومما يحمد عليه سبحانه نعمه على عباده التي لا يحصي أحد من الخلق عدها. وأعظمها إرساله محمدا ﷺ بالهدى ودين الحق رحمة للعالمين وبشرى للمتقين».

من رحمة الله بعباده وأعظم نعمة عليهم إرسال الرسل يبينون للناس دين الله الحق، قال الله جل وعلا: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ

عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ﴾ [المائدة: ٢٠]. وأتم هذه النعم إرسال الله نبينا ﷺ، قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

أرسل الله نبينا ﷺ رحمة للعالمين، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، مع مزيد رأفته ﷺ بالمؤمنين كما وصفه تعالى في قوله: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، وتبشيره ﷺ لهم، قال سبحانه: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٧].

قال الشارح: «ليظهره على جميع الأديان بالحجة، والبرهان، والعز، والتمكين، والسلطان».

ما دامت الأمة تتمسك بدين الله الحق تمسكا صحيحا أعزها الله جل وعلا.

أخرج الإمام أبو داود (٣٤٦٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «**إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلا، لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم**».

حين تتمسك هذه الأمة بدينها يعزها الله، قال سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٥٤].

ومحبة الله سبحانه وتعالى لعباده بسبب تمسكهم بدينهم، قال الله جل وعلا: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

ومتى تركت الأمة التمسك بالدين، وانغمست في الدنيا سلط عليها ذل.

قال الشارح: «وكفى بالله شهيدا على صدق رسوله وحقيقة ما جاء به. وشهادته سبحانه تكون بقوله، وفعله، وتأييده، لرسوله بالنصر، والمعجزات، والبراهين، المتنوعة على أن ما جاء به هو الحق المبين».

وأشهد ألا إله الله وحده، لا شريك له، إقرارا به وتوحيدا.

❁ الشهادة بكلمة التوحيد:

الظاهر من سياق شيخ الإسلام بناؤه لتعقيب الحمدلة بالشهادة على ما أخرجه الإمام أبو داود (٤٨٤١) من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء**».

حسن هذا الحديث الشيخ مقبل في **"الجامع الصحيح"**.

قال الشارح: «الشهادة الإخبار بالشيء عن علم به واعتقاد لصحته وثبوته. ولا تعتبر الشهادة إلا إذا كانت مصحوبة بالإقرار والإذعان».

يدل على اعتبار العلم في الشهادة قول الله جل وعلا: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

وكان العلم كذلك معتبرا في الشهادة بكلمة التوحيد. بل هو شرط من شروطها، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

ولهذه الشهادة شروط أخرى شرحناها في غير هذا الموضع، ولله الحمد.

قال الشارح: «وواطأ القلب عليها اللسان».

لابد مع النطق بهذه الشهادة من موافقته لما في القلب. وإذا خالف ذلك فلا عبرة به، ولا ينفع عند الله! وإن كان قد ينفع للحفاظ على النفس، والمال، وغيرهما من أمور الدنيا. وهذه حال المنافقين، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧]. وأما في الآخرة فقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُوا۟ دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ [النساء].

وحال المؤمنين بخلاف ذلك؛ إذ كلمة التوحيد تنفعهم، ويدخلون الجنة بها. وإن دخل بعضهم بسبب معاصيهم النار فإنهم يخرجون بتوحيدهم منها.

قال الشارح: «فإن الله قد كذب المنافقين في قولهم: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ١] مع أنهم قالوا بألسنتهم».

لما كانت قلوب المنافقين خاوية على عروشها من هذه الشهادة كذبهم الله فيها، قال الله سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

وحينئذ فيلزم للاعتبار بالشهادة موافقة النطق بها لما في القلب منها.

❁ بعض أسماء كلمة التوحيد:

قال الشارح: «و{لا إله إلا الله} هي كلمة التوحيد».

وسماها الله كلمة باقية، قال الله جل وعلا: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ

بَاقِيَةَۢ﴾ [الزخرف]، فقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ﴾ معناه النفي في كلمة التوحيد، وقوله جل وعلا: ﴿إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾ معناه الإثبات فيها.

وقد سميت بالقول الثابت لورود تفسير قول الله سبحانه وتعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] بكلمة التوحيد.

وسميت بالعروة الوثقى في قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فقوله سبحانه: ﴿يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ﴾ معناه النفي في كلمة التوحيد، وقوله عز وجل: ﴿وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ معناه الإثبات فيها.

❁ أهمية الدعوة إلى كلمة التوحيد:

قال الشارح: «التي اتفقت عليها كلمة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. بل هي خلاصة دعواتهم وزبدة رسالاتهم».

قال الله سبحانه: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

قال الشارح: «وما من رسول منهم إلا جعلها مفتتح أمره».

أول ما أمر الله نبينا ﷺ بتبليغه أول ما أوحاه إليه من سورة المدثر، ومنه قول الله جل وعلا: ﴿وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ﴾ [المدثر: ٥]، والرجز الأوثان، وهجرها تركها والبراءة منها. فهذه دعوة إلى توحيد العبادة لله والتحذير من الشرك.

قال الشارح: «وقطب رحاه، كما قال نبينا ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: «لا إله إلا الله». فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله** عز وجل»».

هذا دليل أهمية الدعوة إلى التوحيد، ولنا في ذلك بنبينا ﷺ أسوة، قال الله عز وجل: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

ولا نجاح لدعوة تخالف هذا النهج النبوي. بل إن مآلها إلى الشر، قال الله جل وعلا: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

كل داع تأسى بالنبي ﷺ أسس دعوته على التوحيد، قال الله سبحانه آمرا لرسوله ﷺ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِي أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ ۚ إِلَيْهِ أَدْعُواْ﴾ [الرعد: ٣٦].

❁ معنى لا إله إلا الله:

قال الشارح: «ودلالة هذه الكلمة على التوحيد باعتبار اشتمالها على النفي والإثبات المقتضي للحصر. وهو أبلغ من الإثبات المجرد كقولنا: «الله واحد» مثلا، فهي تدل بصدرها على نفي الإلاهية عما سوى الله تعالى، وتدل بعجزها على إثبات الإلاهية له وحده».

النفي في قوله: «لا إله» والإثبات في قوله: «إلا الله» ركنا كلمة التوحيد.

ووجه الحصر في هذه الكلمة من وقوع الاستثناء من العموم المستفاد من قوله: «لا إله»؛ فإن النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم. فيكون المتكلم بهذه الكلمة نفى الإلاهية عن جميع المعبودات ما عدا الله، فإنه قد أثبتها له وحده جل وعلا. وحصول هذا الإثبات من وقوع الاستثناء بقوله: «إلا الله» من النفي في قوله: «لا إله»؛ فإن الاستثناء من النفي إثبات.

قال الشارح: «ولابد فيها من إضمار خبر تقديره «لا معبود بحق موجود إلا الله»».

يدل على هذا التقدير قول الله سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [لقمان: ٣٠]. ووجه ذلك نظرا للكلام المتقدم في اشتقاق لفظ الجلالة؛ فإن أصله الإلاه، فدلت الآية على أن الله هو الإلاه الحق، والإلاه هو المعبود كما تقدم.

وعلى هذا فيتبين بما تقدم كون معنى كلمة التوحيد لا معبود حق إلا الله.

وأما زيادة الشارح للباء في قوله: «بحق» فلإفادة التأكيد كما يؤكد القائل قوله: «ليس زيد عالما» بإدخال الباء على الخبر، فيقول: «ليس زيد بعالم».

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿وحده، لا شريك له﴾ فهو تأكيد لما دلت عليه كلمة التوحيد».

مدلول هذه الكلمة إفراد الله بالعبادة، وعليه يدل قوله: «لا شريك له»؛ إذ معناه نفي الشريك عنه في العبودية، وفي الربوبية، وفي الأسماء والصفات.

قال الشارح: «وقوله: ﴿إقرارا به﴾ مصدر مؤكد لمعنى الفعل ﴿أشهد﴾، والمراد إقرار القلب واللسان».

إقرار اللسان نطقه بكلمة التوحيد، وفي معناه الشهادة بذلك لما تقدم من إطلاقها على الإخبار. ومن هنا يتضح تأكيد قوله: «إقرارا» لقوله: «أشهد».

❁ التوحيد الإرادي، الطلبي:

قال الشارح: «وقوله: ﴿توحيدا﴾، أي: إخلاصا لله عز وجل في العبادة، فالمراد التوحيد الإرادي، الطلبي».

المطلوب من العبد توحيده لله بالعبادة، وهو إخلاصها دون شائبة شرك.

وهذا التوحيد هو الذي قد أخل بالقيام به كثير من العباد! ولهذا وردت الأدلة الكثيرة في طلب تحقيقه من العباد، منه قول الله جل وعلا: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥]. ومن ههنا تتبين مناسبة تسمية هذا التوحيد بكونه الإرادي، الطلبي؛ فإنه المراد والمطلوب من العباد تحقيقه.

❁ بناء التوحيد الإرادي، الطلبي، على توحيد المعرفة والإثبات:

قال الشارح: «المبني على توحيد المعرفة والإثبات».

قد ذكر التقسيم المذكور للتوحيد الإمام ابن القيم رحمه الله في **"المدارج"** (٤/ ٤٤١)؛ حيث قال: وأما التوحيد الذي دعت إليه رسل الله، ونزلت به كتبه، فوراء ذلك كله. وهو نوعان،

توحيد في المعرفة والإثبات.

وتوحيد في المطلب والقصد.

فالأول هو حقيقة ذات الرب ﷻ، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله.اهـ المراد.

ثم قال بعد ذكر دلالة القرآن على هذا:... إما دعوة إلى عبادته وحده، لا شريك له، وخلع كل ما يعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي، الطلبي...اهـ.

ولا تنافي بين تقسيم التوحيد هذا وبين تقسيمه المشهور إلى ثلاثة لشمول التوحيد في المعرفة والإثبات لتوحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات.

ووجه بناء التوحيد الإرادي، الطلبي، على التوحيد في المعرفة والإثبات من حيث الاستدلال بتوحيد الله في ربوبيته من خلق، ورزق، وتدبير، ونفع، وضر، وإحياء، وإماتة... على توحيده في الألوهية. قال الشاعر أبو العتاهية:

فيا عجبا كيف يعصى الإلـ ـه أو كيف يجحده الجاحد
وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد

وقد أرشد القرآن إلى هذا المعنى في غير ما آية، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨]، ومنه قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١]، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١].

فمن وحد الله في المعرفة والإثبات، وتمسك بما دل عليه توحيده سبحانه وتعالى في ألوهيته، فقد أتى بالمطلوب، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة].

فمن لم ينتفع بدلالة توحيد الربوبية على توحيد العبادة لم يأت بالمراد، قال الله سبحانه: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴿١٠٥﴾ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف].

وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وصلى عليه وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما مزيدا.

❁ وجه اقتران الشهادتين:

قال الشارح رحمه الله: «وجعل الشهادة للرسول ﷺ بالرسالة والعبودية مقرونة بالشهادة لله بالتوحيد للإشارة إلى أنه لابد من كل منهما، فلا تغني إحداهما عن الأخرى، ولهذا قرن بينهما في الأذان وفي التشهد.

وقال بعضهم في تفسير قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤]، يعني لا أذكر إلا ذكرت معي».

هذا، ويمكن استنباط وجه آخر في الجمع بين الشهادتين، وذلك عدم قبول العمل إلا بتوحيد الله في العبادة وتوحيد الرسول ﷺ في المتابعة، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

ولا يكون العمل صالحا إلا إذا وافق هدي النبي ﷺ، وإلا كان فاسدا، مردودا، لما أخرجه الإمام مسلم (١٨)-(١٧١٨) عن **عائشة** رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «**من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد**».

❁ كمال العبد في عبادة ربه:

قال الشارح: «وإنما جمع له بين وصفي الرسالة والعبودية؛ لأنهما أعلى ما يوصف به العبد. والعبادة هي الحكمة التي خلق الله الخلق لأجلها، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فكمال المخلوق في تحقيق تلك الغاية.

وكلما ازداد العبد تحقيقا للعبودية ازداد كماله، وعلت درجته».

كمال العبد في كمال عبوديته لله تبارك وتعالى، ولا يتم ذلك إلا بالعلم. ولهذا جمع النبي ﷺ بينهما في ما أخرجه الإمام البخاري (٢٠) من حديث **عائشة** رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «**إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا**».

والعمل دليل تقوى العبد، تزداد كلما ازداد العمل، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ

وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَـٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّـٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

قال الشارح: «ولهذا ذكر الله نبيه بلقب العبد في أسمى أحواله وأشرف مقاماته كالإسراء به، وقيامه بالدعوة إلى الله، والإيحاء إليه، والتحدي بالذي أنزل عليه».

❁مما تجاوز به البعض بالنبي ﷺ قدره:

قال الشارح: «ونبه بوصف العبودية أيضا، إلى الرد على أهل الغلو الذين قد يتجاوزون بالرسول ﷺ قدره، ويرفعونه إلى مرتبة الألوهية».

مما تجاوز به البعض بالنبي ﷺ قدره التوسل به ﷺ بعد موته ودعاؤه.

والدعاء عبادة، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى﴾ [غافر: ٦٠]. وصرف شيء من الدعاء لغير الله شرك وكفر، قال الله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ﴾ [فاطر]، وقال جل وعلا: ﴿إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوٓا۟ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَـٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ٣٧].

ومن هذا القبيل توسل بعضهم بالمخلوقات باتخاذها وسائط بينهم وبين الله، فيدعونها، ويطلبون منها رفع حوائجهم إلى الله، يتوسلون بهذا لقضائها!

وهذا نظير توسل المشركين الأولين، قال الله تبارك وتعالى عنهم: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

فقد وصف المشركون اتخاذهم أولياء من دون الله بقولهم: ﴿نَعْبُدُهُمْ﴾!

والمقصود من هذه العبادة ما أخبر الله عن المشركين أنهم قالوا: ﴿لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾، يتوسلون بهؤلاء الأولياء، ويطلبون منهم إيصال حوائجهم إلى الله!!

ونظير ذلك توسل بعضهم بالنبي ﷺ بعد موته لقضاء الحوائج وتفريج الكربات مستدلين لهذا الفعل هم، أو كبراؤهم، بأدلة لا تدل على زعمهم.

ومما استدلوا به ما أخرجه الإمام الترمذي (٣٥٧٨) من حديث **عثمان بن حنيف** رضي الله عنه، أن رجلا ضرير البصر أتى النبي ﷺ، فقال: ادع الله أن يعافيني. قال: «**إن شئت دعوت، وإن شئت صبرت فهو خير لك**». قال: فادعه. قال: فأمره أن يتوضأ، فيحسن وضوءه، ويدعو بهذا الدعاء: «**اللهم! إني أسألك، وأتوجه إليك بنبيك محمد، نبي الرحمة. إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه؛ لتقضى لي. اللهم! فشفعه في**».

وقد صحح الحديث الشيخ مقبل في "**الجامع الصحيح**".

لكن هذا الحديث لا يدل على ما حاولوا حمله عليه! وإنما يدل على طلب الدعاء من النبي ﷺ، وهو حي، قادر، كما يدل عليه قول الرجل الضرير: «ادع الله». وصار هو والنبي ﷺ شفعا في طلب تلك الحاجة من الله وحده،

لا شريك له. قال الإمام ابن فارس في **"المقاييس"**: وشفع فلان لفلان إذا جاء ثانيه ملتمسا مطلبه ومعينا له.اهـ.

ولهذا علم ﷺ الرجل أن يقول في الدعاء: «**فشفعه في**»، ومعناه دعاؤه لله بقبول شفاعة الرسول ﷺ فيه. قال العلامة فيروزآبادي في **"القاموس"**: وشفَّعْتُه فيه تشفيعا حين شفع، كمنع، شفاعة، قبلت شفاعته.اهـ.

ففي هذا الحديث نوع من التوسل المشروع، وهو طلب الدعاء من رجل صالح، حي، قادر. وأما طلب ذلك منه بعد وفاته فشرك وتوسل لا يشرع.

ويدل على بطلان هذا التوسل ما أخرجه الإمام البخاري (١٠١٠) من حديث **أنس بن مالك** رضي الله عنه، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، فقال: إنا كنا نتوسل إليك بنبينا، فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا، فاسقنا... الحديث.

فهذا الحديث دليل للتوسل بدعاء الرجل الصالح، الحي، القادر. وكان الصحابة يستعملون هذا النوع من التوسل مع النبي ﷺ في حياته، فيدعو ﷺ ربه أن يسقيهم. واستعملوا رضي الله عنهم هذا النوع من التوسل بعد موته ﷺ أيضا، ولكن مع العباس، وكان آنذاك حيا، قادرا! ولو شرع التوسل بالنبي ﷺ وطلب رفع الحوائج إلى الله منه ﷺ بعد موته لفعله الصحابة، ولما طلبوا الدعاء من العباس. فلما لم يفعلوا دل على عدم مشروعيته!

وبمثل هذا الحديث تتجلى أهمية الاستعانة بفهم الصحابة لفهم الأدلة.

قال الشارح: «كما يفعل ضلال الصوفية -قبحهم الله-».

قال المعلق: «قال شاعرهم البوصيري في "بردته":

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به ... سواك عند حلول الحادث العمم
وإن لم تكن في معادي آخذا بيدي ... فضلا وإلا فقل يا زلة القدم
فإن من جودك الدنيا وضرتها ... ومن علومك علم اللوح والقلم

فهذا هو الكفر البواح والشرك العظيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله».

قد جمعت هذه الأبيات أنواع الشرك،

شرك في الألوهية بقوله: «ما لي من ألوذ به سواك».

شرك في الربوبية بقوله: «فإن من جودك الدنيا وضرتها».

شرك في الصفات بقوله: «ومن علومك علم اللوح والقلم».

❁ معنى الشهادة بالرسالة للنبي ﷺ:

قال الشارح: «وقد صح عنه ﷺ، أنه قال: «**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم. وإنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله**».

والمقصود أن هذه الشهادة تتضمن اعتراف العبد بكمال عبوديته ﷺ لربه، وكمال رسالته، وأنه فاق جميع البشر في كل خصلة كماله.

ولا تتم هذه الشهادة حتى يصدقه العبد في كل ما أخبر به، ويطيعه في كل ما أمر به، وينتهي عما نهى عنه».

قد تقدم بيان كمال الرسول ﷺ الكمال اللائق بالبشر. وإنما المقصود هنا ما يتعلق بما تضمنته الشهادة برسالته ﷺ من التصديق في كل ما أخبر به؛

لأنه مرسل من عند الله بالحق، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم].

ومما تضمنته هذه الشهادة طاعته ﷺ في ما أمر به على قدر الاستطاعة والانتهاء عما نهى ﷺ عنه. وفي ذلك ما أخرجه الإمام البخاري (٧٢٨٨)، واللفظ له، والإمام مسلم (٤١٢)-(١٣٣٧) من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «**دعوني ما تركتكم؛ فإنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم. فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم**».

❁ الصلاة والسلام على النبي ﷺ والآل:

قال الشارح: «الصلاة في اللغة الدعاء، قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ﴾ [التوبة: ١٠٣]».

وأول الآية المستشهد بها قول الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]. كان النبي ﷺ إذا جاءه أحد بصدقة دعا له، أخرج الإمام البخاري (١٤٩٧) والإمام مسلم (١٧٦)-(١٠٧٨) عن **عبد الله بن أبي أوفى** رضي الله عنه، أنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم قال: «**اللهم! صل عليهم**»... الحديث.

فدل هذا الحديث بظاهره على تفسير الصلاة في الآية بدعاء النبي ﷺ.

ويأتي في كلام الشارح ما هو أصرح في الدلالة على المقصود، إن شاء الله.

قال الشارح: «وأصح ما قيل في صلاة الله على رسوله هو ما ذكره البخاري في "صحيحه" عن أبي العالية، قال: صلاة الله على رسوله ثناؤه عليه عند الملائكة.

والمشهور أن الصلاة من الملائكة الاستغفار كما في الحديث الصحيح: «**والملائكة يصلون على أحدكم ما دام في مجلسه الذي صلى فيه، يقولون: اللهم! اغفر له، اللهم! ارحمه**».

ومن الآدميين التضرع والدعاء».

أخرج الحديث الإمام البخاري (٤٤٥) والإمام مسلم (٢٧٢)-(٦٤٩) من حديث أبي هريرة. وقول النبي ﷺ فيه: «**اللهم! اغفر له، اللهم! ارحمه**» واضح في تفسير صلاة الملائكة المذكورة في أوله بالدعاء.

وفي الحديث أيضا، تفسير صلاة الملائكة لعباد الله بالاستغفار. وقد جزم الشارح باشتهار هذا التفسير، وإلا فظاهر الحديث شامل لهذا ولغيره.

قال الشارح: «وآل الشخص هم من يمتون إليه بصلة وثيقة من قرابة ونحوها. و{**آله**} ﷺ يراد بهم أحيانا من حرمت عليهم الصدقة، وهم بنو هاشم وبنو المطلب».

ويدل على كون آل النبي ﷺ هم من تحرم عليهم الصدقة ما أخرجه الإمام مسلم (١٦٧)-(١٠٧٢) من حديث **عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث** رضي الله عنه في سياق طويل أن رسول الله ﷺ، قال: «**إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد...**» الحديث.

قال الإمام الشوكاني في **"النيل"** (٨/ ١٨٠): قال ابن قدامة: «لا نعلم خلافا في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة». وكذا قال أبو طالب من أهل البيت، حكي ذلك عنه في البحر.

وكذا حكى الإجماع ابن رسلان.اهـ.

وفي منزلتهم بنو المطلب لما أخرجه الإمام البخاري (٣١٤٠) عن **جبير ابن مطعم** رضي الله عنه، أنه قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ، فقلنا: يا رسول الله! أعطيت بني المطلب، وتركتنا، ونحن وهم منك بمنزلة واحدة. فقال رسول الله ﷺ: «**إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد**».

والمراد بهذا العطاء نصيب من خمس الغنيمة، وقد قيل: أعطي بنو هاشم وبنو المطلب من خمس الغنيمة عوضا عما حرموه من الصدقة.

ومن آل النبي ﷺ أزواجه، فقد أخرج الإمام مسلم (٣٦)-(٢٤٠٨) من حديث **زيد بن أرقم** رضي الله عنه في سياق طويل أن النبي ﷺ قال: «**وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي**». فقال له حصين: ومن أهل بيته يا زيد! أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته. ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده... الحديث.

قال الشارح: «ويراد بهم أحيانا كل من تبعه على دينه».

من الشواهد على ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]. ويستثنى من آل فرعون في هذه الآية امرأته، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ

إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِي مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التحريم: ١١].

قال الشارح: «وأصل «آل» أهل، أبدلت الهاء همزة، فتوالت همزتان، فقلبت الثانية منهما ألفا. ويصغر على أهيل، أو أويل».

من القواعد الصرفية دلالة تصريف الكلمة على أصولها. ومن التصريف التصغير، وبه استدل الشارح على قوله المتقدم في أصل «أل».

ولكن مما ذكره في التصغير أيضا، ما يدل على كون أصل الكلمة «أول». ولهذا وجه نظرا إلى المعنى؛ فإن هذه المادة تدل على الرجوع إلى الشيء، ومنه قولهم: «آل الأمر إلى كذا، يئول» إذا رجع إليه. فسمي آل الرجل لرجوعهم إليه بذلك، والله أعلم.

قال الشارح رحمه الله: «ولا يستعمل إلا في ما شرف غالبا، فلا يقال: آل الإسكاف، وآل الحجام.

والمراد بالصحب أصحابه ﷺ، وهم كل من لقيه حال حياته مؤمنا، ومات على ذلك».

وينبغي زيادة بعض القيود الموضحة، فيقال: الصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمنا به، ومات على ذلك، وإن تخللته ردة.

قال الشارح: «والسلام اسم مصدر من «سلم تسليما عليه»».

«تسليما» مصدر قياسي من «سلم» المضعف، واسم مصدره موافق له في المعنى، لكن يخالفه في انعدام بعض الحروف منه.

قال الشارح: «بمعنى طلب له السلامة من كل مكروه».

يكون التسليم على النبي ﷺ وعلى من ذكر معه دعاءا آخر.

قال الشارح: «وهو اسم من أسمائه تعالى، ومعناه البراءة والخلاص من النقائص والعيوب، أو الذي يسلم على عباده المؤمنين في الآخرة».

من أدلة إثبات اسم السلام لله ما أخرجه الإمام مسلم (١٣٥)-(٥٩١) من حديث **ثوبان** رضي الله عنه، أنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا، وقال: «**اللهم! أنت السلام...**» الحديث.

قال الإمام ابن القيم في معنى هذا الاسم كما في **"أسماء الله الحسنى"** (ص ١٠٥): السالم من كل آفة، وعيب، ونقص، وذم؛ فإن له الكمال المطلق من جميع الوجوه. وكماله من لوازم ذاته، فلا يكون إلا كذلك.اهـ المراد.

وفي قول الله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ [يسّ: ٥٨] إشارة إلى المعنى الثاني الذي ذكره الشارح.

قال الشارح: «و﴿مزيدا﴾ صفة لـ﴿تسليما﴾، وهو اسم مفعول من «زاد» المتعدي، والتقدير «مزيدا فيه»».

أصل «مزيد» «مزيود» على وزن مفعول، فانتقلت حركة الياء إلى الحرف الصحيح قبلها، فالتقت الياء والواو، وهما ساكنتان، فيتخلص من التقائهما بحذف الواو. وتبقى الياء لقوتها؛ إذ هي من أصول الكلمة، وتصير «مزيد» بضم الزاي، فتقلب الضمة كسرة؛ لتناسب الياء.

أما بعد فهذا اعتقاد الفرقة الناجية، المنصورة إلى قيام الساعة، أهل السنة والجماعة.

قال الشارح رحمه الله: «{أما بعد} كلمة يؤتى بها للدلالة على الشروع في المقصود. وكان النبي ﷺ يستعملها كثيرا في خطبه وكتبه.

وتقديرها عند النحويين «مهما يكن من شيء بعد».

والإشارة بقوله: {هذا} إلى ما تضمنه هذا المؤلف من العقائد الإيمانية التي أجملها في قوله: {وهو الإيمان بالله...}».

❁ المراد بالاعتقاد وبيان الفرقة الناجية:

قال الشارح: «والاعتقاد مصدر «اعتقد كذا» إذا اتخذه عقيدة له، بمعنى عقد عليه الضمير والقلب، ودان لله به.

وأصله من «عقد الحبل»، ثم استعمل في التصميم والاعتقاد الجازم».

قال العلامة ابن فارس في **"المقاييس"** عن أصل هذه المادة: أصل واحد يدل على شد وشدة وثوق.اهـ.

وفي معناه قول الله جل وعلا: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ [المائدة: ٨٩] على القراءة بتخفيف القاف، قال الإمام ابن جرير في **"تفسيره"** (٧/ ١٣): بمعنى أوجبتموها على أنفسكم، وعزمت عليها قلوبكم.اهـ.

قال الشارح: «{الفرقة} بكسر الفاء، الطائفة من الناس. ووصفها بأنها {الناجية، المنصورة} أخذا من قوله عليه السلام: «**لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله**»، ومن قوله في الحديث الآخر: «**ستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلهم في النار إلا واحدة، وهي من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»».

قال المعلق: «قال شيخ الإسلام: الحديث صحيح، مشهور».

قال المعلق: «وأما هذه الزيادة «**ما أنا عليه وأصحابي**» فهي لا تصح، من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، أخرجه الحاكم...».

قال الشارح: «وقوله: {أهل السنة والجماعة} بدل من {الفرقة}».

إنما يؤتى بالبدل لتوضيح المقصود بالحكم. ولذلك فالنجاة من الضلال وعذاب الله لأهل السنة والجماعة، لا لأي فرقة ادعت ذلك، قال الشاعر:

وكل يدعي وصلا لليلى ... وليلى لا تقر لهم بذاك

قال الشارح: «والمراد بالسنة الطريقة التي كان عليها رسول الله ﷺ».

قال العلامة المعلمي في "**الأنوار الكاشفة**" (ص ٢٥-٢٦): تطلق السنة لغة وشرعا على وجهين،

الأول الأمر يبتدئه الرجل، فيتبعه فيه غيره.

ومنه ما في "**صحيح مسلم**" في قصة الذي تصدق بصرة، فتبعه الناس، فتصدقوا. فقال رسول الله ﷺ: «**من سن في الإسلام سنة حسنة، فعمل بها بعده، كتب له مثل أجر من عمل بها...**» الحديث.

والوجه الثاني السيرة العامة.

وسنة النبي ﷺ بهذا المعنى هي التي تقابل الكتاب، وتسمى الهدي. وفي **"صحيح مسلم"** أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته: «**أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة**».

هذا وكل شأن من شئون النبي ﷺ الجزئية المتعلقة بالدين من قول، أو فعل، أو كف، أو تقرير، سنة بالمعنى الأول، ومجموع ذلك هو السنة بالمعنى الثاني.اهـ، واستفيد الوصول إلى هذا الموضع من تعليقات شيخنا.

قال الشارح: «وأصحابه قبل ظهور البدع والمقالات».

ذكر الشارح لطريقة الصحابة في بيان السنة محمول على ما وافق من ذلك الهدي النبوي لقرينة ذكره الزيادة «**ما أنا عليه وأصحابي**» في الحديث المتقدم.

قال الشارح: «و{**الجماعة**} في الأصل القوم المجتمعون. والمراد بهم هنا سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين الذين اجتمعوا على الحق الصريح من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ».

قال المعلق: «هم أهل الحديث والأثر، الطائفة المنصورة، الفرقة الناجية. هذا ما عليه يزيد بن هارون، وأحمد، والشافعي، وابن المديني، والبخاري، وابن المبارك، وأحمد بن غسان، والخطيب، وكثير من السلف».

ذكر أركان الإيمان مجملا

وهو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره.

❁ تعريف الإيمان:

قال المعلق: «الإيمان لغة الإقرار والتصديق».

وفي الشرع ما قاله الإمام البخاري: هو قول وفعل، ويزيد، وينقص.اهـ.

هذا تعريف الإيمان عند أهل السنة والجماعة. وقد نقل عليه الإجماع، قال الحافظ في **"الفتح"** (١/ ٦٦) عقب ذكره: وأطنب ابن أبي حاتم واللالكائي في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة، والتابعين، وكل من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين.اهـ.

والمراد بالقول والفعل في التعريف قول القلب، وقول اللسان، وفعل القلب، وفعل الجوارح.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في **"مدارج الساركين"** (١/ ٢٠٥-٢٠٦):

فقول القلب هو اعتقاد ما أخبر الله سبحانه به عن نفسه، وعن أسمائه، وصفاته، وأفعاله، وملائكته، ولقائه، على لسان رسله.

وقول اللسان الإخبار عنه بذلك، والدعوة إليه، والذب عنه، وتبيين بطلان البدع المخالفة له، والقيام بذكره، وتبليغ أوامره.

وعمل القلب كالمحبة له، والتوكل عليه...اهـ المراد.

وسرد بعضها، ثم قال: وأعمال الجوارح كالصلاة، والجهاد...اهـ المراد.

ويدل على ما تقدم ما أخرجه الإمام مسلم (٥٨)-(٣٥) من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون** -أو **بضع وستون**- **شعبة. فأفضلها قول: «لا إله إلا الله»، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق. والحياء شعبة من الإيمان**».

في الحديث دليل على كون قول اللسان من الإيمان. وهو متضمن للدليل على كون قول القلب منه لما تقدم من عدم اعتبار القول مجردا عن الاعتقاد.

وإماطة الأذى من أعمال الجوارح، وقد جعل في الحديث من الإيمان، كما جعل فيه الحياء منه، وهو من أعمال القلب.

ومن الأدلة على زيادة الإيمان قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [**الأنفال: ٢**].

ودليل نقصانه ما أخرجه الإمام البخاري (٣٠٤)، وهذا لفظه، والإمام مسلم (٨٠) عن **أبي سعيد** رضي الله عنه، قال: خرج رسول الله ﷺ في أضحى،

أو في فطر، إلى المصلى، فمر على النساء، فقال: «**يا معشر النساء! تصدقن؛ فإني أريتكن أكثر أهل النار**». فقلن: وبم يا رسول الله؟ قال: «**تكثرن اللعن، وتكفرن العشير. ما رأيت من ناقصات عقل ودين...**» الحديث.

والدين يشمل الإيمان كما يدل عليه ما أخرجه الإمام البخاري (٥٠) من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه في تعليم جبريل الإيمان، والإسلام، والإحسان؛ فإن في آخره قول رسول الله ﷺ: «**هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم**».

قال الشارح: «هذه الأمور الستة هي أركان {**الإيمان**}، فلا يتم إيمان أحد إلا إذا آمن بها جميعا على الوجه الصحيح الذي دل عليه الكتاب والسنة. فمن جحد شيئا منها، أو آمن به على غير هذا الوجه، فقد كفر.

وقد ذكرت كلها في حديث جبريل المشهور حين جاء إلى النبي ﷺ في صورة أعرابي يسأله عن الإسلام، والإيمان، والإحسان، فقال: «**أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وتؤمن بالبعث بعد الموت، وبالقدر خيره وشره، حلوه ومره، من الله تعالى**»».

نبه شيخنا على عدم ثبوت الزيادة «**حلوه ومره من الله تعالى**».

❁ الإيمان بالملائكة:

قال الشارح: «والملائكة جمع ملك، وأصله مألك من الألوكة، وهي الرسالة.

وهم نوع من خلق الله عز وجل أسكنهم سماواته».

أخرج الإمام مسلم (٦٠)-(٢٩٩٦) من حديث **عائشة** رضي الله عنها، أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**خلقت الملائكة من نور...**» الحديث.

ولا يمنع من إسكانهم السماوات إنزال بعضهم إلى الأرض بأمر الله، فقد أخرج الإمام البخاري (٣٢٢٣) والإمام مسلم (٢١٠)-(٦٣٢) من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر. ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم ربهم، وهو أعلم بهم...**» الحديث.

قال الشارح: «ووكلهم بشئون خلقه».

من هذه الشئون حفظ بني آدم، قال الله جل وعلا: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١].

ومنها التعذيب، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨].

ويفسر الآية ما أخرجه الإمام البخاري (٤٩٥٨) من حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما، أنه قال: قال أبو جهل: لئن رأيت محمدا يصلي عند الكعبة لأطأن على عنقه. فبلغ النبي ﷺ، فقال: «**لو فعله لأخذته الملائكة**».

قال الشارح: «ووصفهم في كتابه بأنهم ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، وأنهم يسبحون له بالليل والنهار لا يفترون. فيجب علينا الإيمان بما ورد في حقهم من صفات وأعمال في الكتاب والسنة».

ما ورد من ذلك مجملا نؤمن به مجملا، وما ورد مفصلا نؤمن به مفصلا.

ومن التفصيل نزول جبريل بالوحي، قال الله تبارك وتعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء].

ومن ذلك ما أخبر الله به عن خازن النار في قوله سبحانه: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

ومن ذلك ملك الموت، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١].

قال الشارح: «والإمساك عما وراء ذلك؛ فإن هذا من شئون الغيب التي لا نعلم منها إلا ما علمنا الله ورسوله».

قال الله تبارك وتعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن].

وإن لم يلازم العبد الأدب المذكور خاض في ما لا علم له به، وحينئذ لا يفلح، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦]، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ [الحاقة].

❁ الإيمان بالكتب:

قال الشارح: «والكتب جمع كتاب، وهو من الكتب بمعنى الجمع والضم».

وفي معنى المادة في أصل اللغة الكتابة؛ إذ تضم بعض الحروف إلى بعض.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «والمراد بها الكتب المنزلة من السماء على الرسل عليهم الصلاة والسلام».

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

فنؤمن بالكتب كما أنزلت، لا ما في أيدي أهل الكتاب مما حرفوا فيه كلام الله وبدلوه، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٣].

قال الشارح: «والمعلوم لنا منها صحف إبراهيم، والتوراة التي أنزلت على موسى في الألواح، والإنجيل الذي أنزل على عيسى، والزبور الذي أنزل على داود، والقرآن الكريم الذي هو آخرها نزولا، وهو المصدق لها والمهيمن عليها. وما عداها يجب الإيمان به إجمالا».

❁ الإيمان بالرسل:

قال الشارح: «والرسل جمع رسول. وقد تقدم أنه من أوحى الله إليه بشرع، وأمره بتبليغه.

وعلينا أن نؤمن تفصيلا بمن سمى الله في كتابه منهم، وهم خمسة وعشرون، ذكرهم الشاعر في قوله:

في ﴿تِلْكَ حُجَّتُنَا﴾ منهم ثمانية ... من بعد عشر ويبقى سبعة وهم

إدريس هود شعيب صالح وكذا ذو الكفل آدم بالمختار قد ختموا»

قال المعلق: «قال الشيخ العثيمين رحمه الله: ذكر الهراس بيتين في عدد الأنبياء، وعد منهم ذا الكفل، وفيه خلاف، [ولم يثبت] حديث في ذلك. اهـ.

هكذا في تعليقه! ولعل ما بين المعكوفين سقط، والسياق يدل على إثباتها، والله أعلم».

قال الشارح: «وأما من عدا هؤلاء من الرسل والأنبياء فنؤمن بهم إجمالا على معنى الاعتقاد بنبوتهم ورسالتهم».

والكفر بواحد منهم كفر بالجميع، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ١٥٠ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ﴾ [النساء].

قال الشارح: «دون أن نكلف أنفسنا البحث عن عدتهم وأسمائهم؛ فإن ذلك مما اختص الله بعلمه، قال تعالى: ﴿وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ﴾ [النساء: ١٦٤]».

قال المعلق: «هذا إذا كان لم يرد. أما إذا [كان] -زيادة يقتضيها السياق- قد ورد الحديث بعددهم، وصح، فبه نقول، فقد جاء عن **أبي أمامة صدي بن عجلان**، وفيه: «**كان آدم نبيا مكلما، كان بينه وبين نوح عشرة قرون، وكانت الرسل ثلاثمائة وخمسة عشر**».

رواه الحاكم في "**مستدركه**" (٢/ ٢٦٢)».

❁ تبليغ الرسل:

قال الشارح: «ويجب الإيمان بأنهم بلغوا جميع ما أرسلوا به على ما أمرهم الله عز وجل».

في ذلك يقول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ﴾ [الحج: ٥٢].

والتمني في الآية القراءة، والمعنى حينئذ كلما ألقى الشيطان شيئا بطريق، أو بأخرى، في قراءة الرسول والنبي يزيله الله، ويبلغون الآيات كما أنزلت.

وفي ما يتعلق بالوحي إلى نبينا ﷺ فحفظ الله إياه باق إلى قيام الساعة، قال الله جل وعلا: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

قال الشارح: «وبينوه بيانا لا يسع أحدا ممن أرسلوا إليه جهله».

قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤].

قال الشارح: «وأنهم معصومون من الكذب، والخيانة، والكتمان، والبلادة».

قال المعلق: «وخلاصة القول

أن الأنبياء معصومون من جهة التبليغ بالاتفاق.

وأنهم معصومون من الكبائر دون الصغائر، وهذا قول أكثر علماء الإسلام.

وأما عصمة الأنبياء من الصغائر فالناس طرفي نقيض، بين إفراط وتفريط. والوسط في ذلك أنهم يوفقون في صغير الذنوب دون الخسة منها إلى التوبة، ولكنهم لا يقرون عليها، كما قال ابن تيمية: والمختار أن العصمة ثابتة عن الإقرار على الذنوب مطلقا».

❁ أولو العزم من الرسل:

قال الشارح: «وأن أفضلهم أولو العزم».

في قول الله ﷻ: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥] اقتران الحكم بالوصف، وهذه طريق من الطرق المفيدة لعلة الحكم.

ومن الأمثلة المقررة لذلك في كتب أصول الفقه قول الله ﷻ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فقد اقترن في هذه الآية الحكم بالوصف، والحكم قطع اليد، والوصف السرقة، فتكون علة القطع السرقة.

وعلى هذا النمط تفيد الآية السابق ذكرها كون علة الصبر العزم.

ولما اشترك الأنبياء جميعهم في الصبر على التبليغ كان في الوصف بالصبر لأولي العزم واختصاصهم بالذكر في الآية ما يدل على إثبات مزية لصبرهم بحيث لا يشاركهم فيه غيرهم. وعلى هذا فأولو العزم من الرسل من بلغوا في الصبر على تبليغ رسالة ربهم مبلغا عظيما، لم يبلغه غيرهم، والله أعلم.

قال الشارح: «والمشهور أنهم محمد، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ونوح؛ لأنهم ذكروا معا في قوله ﷻ: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ

وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧] وقوله: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]».

قال المعلق: «وهو قول جمهور أهل التفسير».

وفي اختصاص هؤلاء الخمسة بالذكر في الآية الأولى عقب ذكر سائر الأنبياء ما يؤيد ما تقدم من مزيد صبر أولي العزم في التبليغ على سائر الأنبياء.

❁ الإيمان بالبعث:

قال الشارح: «و{البعث} في الأصل الإثارة والتحريك.

والمراد به في لسان الشرع إخراج الموتى من قبورهم أحياءا يوم القيامة لفصل القضاء بينهم، فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره».

قال المعلق: «هذا ما عرفه البيجوري في **"جوهرة التوحيد"**».

في هذا الكتاب تقرير للعقيدة الأشعرية.

قال المعلق: «وعرفه غيره بأنه المعاد الجسماني».

قال الشارح: «ويجب الإيمان بالبعث على الصفة التي بينها الله في كتابه، وهو أنه جمع ما تحلل من أجزاء الأجساد التي كانت في الدنيا، وإنشاؤها خلقا جديدا، وإعادة الحياة إليها.

ومنكر البعث الجسماني كالفلاسفة والنصارى كافر. وأما من أقر به، ولكنه زعم أن الله يبعث الأرواح في أجسام غير الأجسام التي كانت في الدنيا فهو مبتدع وفاسق».

ومن قول منكري البعث ما أخبر الله به في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقًا جَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٩٨].

وفي الرد عليهم قال الله تبارك وتعالى عقب ذلك: ﴿أَوَ لَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُمۡ﴾ [الإسراء: ٩٩].

ونظير ما تقدم قول الله جل وعلا: ﴿قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ٧٨ قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ﴾ [يس].

فدلت هذه الأدلة على إحياء الله الأجسام وإعادتها كما كانت في الدنيا.

وفي بيان الإحياء المذكور يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٖ ثُمَّ بَعَثَهُۥۖ قَالَ كَمۡ لَبِثۡتَۖ قَالَ لَبِثۡتُ يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖۖ قَالَ بَل لَّبِثۡتَ مِاْئَةَ عَامٖ فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ وَٱنظُرۡ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجۡعَلَكَ ءَايَةٗ لِّلنَّاسِۖ وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكۡسُوهَا لَحۡمٗاۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعۡلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

والمراد بالإنشاز هنا رفع العظام لإعادتها إلى ما كانت عليه من التركيب.

ومعنى الإنشار على ما وردت به قراءة الراء بدل الزاي إحياء العظام بعد إماتتها. وفي نظير هذا المعنى قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ ٢١ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس].

في هذه الأدلة بيان بعث الأجسام بإعادة عظامها إلى مكانها، وتركيبها كما كانت، وإحيائها، ثم إعادة ما كان عليها من لحم وما يتبع ذلك من عروق وجلد... قال الله جل وعلا: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

وكل هذه الأجزاء يعيدها الله كما كانت، وإن تفرقت في أماكن شتى، قال الله جل وعلا: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٤٨].

وفي هذا المعنى أيضا، ما أخرجه الإمام البخاري (٣٧٨١) والإمام مسلم (٢٥)-(٢٧٥٦) من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**أسرف رجل على نفسه، فلما حضره الموت أوصى بنيه، فقال: إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اسحقوني، ثم اذروني في الريح في البحر. فوالله لئن قدر علي ربي ليعذبني عذابا ما عذبه به أحدا. قال: ففعلوا ذلك به. فقال للأرض: أدي ما أخذت، فإذا هو قائم...**» الحديث.

❁ الإيمان بالقدر:

قال الشارح: «وأما {**القدر**} فهو في الأصل مصدر، تقول: «قدرت الشيء -بفتح الدال وتخفيفها-، أقدره -بكسرها-، قدْرا وقدَرا» إذا أحطت بمقداره.

والمراد به في لسان الشرع أن الله عز وجل علم مقادير الأشياء وأزمانها أزلا، ثم أوجدها بقدرته ومشيئته على وفق ما علمه منها، وأنه كتبها في اللوح

قبل إحداثها كما في الحديث: «**أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب. قال: وما أكتب؟ قال: اكتب كل ما هو كائن**».

وقال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢]».

علم الله سبحانه وتعالى محيط بكل شيء كما أخبر تبارك وتعالى بقوله: ﴿قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، وقال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧].

لا يغيب عن الله شيء، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٣].

والله سبحانه عالم بما كان، وما هو كائن، وما سيكون، وما لم يكن، لو كان، كيف يكون، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

هؤلاء لا يرجعون إلى الدنيا، قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّآ﴾ [المؤمنون].

ومع ذلك فالله عالم بأنهم لو رجعوا لعادوا لما كانوا عليه من الشر.

ولا يكون في ملك الله جل وعلا إلا ما أراد، قال الله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وقال الله جل وعلا: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ﴾ [يوسف: ٢١]، ولذا قال الله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ﴾ [الرعد: ١١].

هذا، وقال الله سبحانه وتعالى في إثبات المشيئة للعبد: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]، وقال الله جل وعلا: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَتَقَدَّمَ أَوۡ يَتَأَخَّرَ﴾ [المدثر: ٣٧].

وقد أمر العبد بالحرص على ما ينفعه في الدنيا والآخرة مستعينا في ذلك بالله، أخرج الإمام مسلم (٣٤)-(٢٦٦٤) من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير. احرص على ما ينفعك، واستعن بالله، ولا تعجز. وإن أصابك شيء فلا تقل: «لو أني فعلت كان كذا وكذا»، ولكن قل: «قدر الله، وما شاء فعل»؛ فإن «لو» تفتح عمل الشيطان**».

ولكن العبد مع الحرص على الأسباب للحصول على ما ينفعه قد يقع له خلاف ما يريده. وذلك لفعل الله ما يريده هو سبحانه، فالمفروض في هذه الحال قول العبد: «قدر الله، وما شاء فعل»؛ إذ مشيئته مقيدة بمشيئة الله، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

وفي ما تقدم ما يبين سبب اطمئنان قلب العبد المؤمن بالقدر، فلا يلوم نفسه إذا حصل خلاف مراده؛ إذ قد حرص على الأسباب للحصول على ما ينفعه، ولا كذلك يفتح بقوله: «لو أني فعلت...» باب الشيطان؛ فإنه الباب الذي يدخل منه لتضييق صدر العبد بالوساوس.

إثبات صفات الله

ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه العزيز وبما وصفه به رسوله محمد ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل.

قال الشارح: «وقوله: ﴿ومن الإيمان بالله... إلخ﴾ هذا شروع في التفصيل بعد الإجمال، و﴿من﴾ هنا للتبعيض».

يعني البعض المندرج تحت الإيمان بالله الإيمان بأوصافه جل وعلا.

قال الشارح: «والمعنى ومن جملة إيمان أهل السنة والجماعة بالأصل الأول الذي هو أعظم الأصول وأساسها، وهو ﴿الإيمان بالله﴾، أنهم يؤمنون ﴿بما وصف به نفسه... إلخ﴾».

يثبت أهل السنة والجماعة ما أثبته الله تبارك وتعالى لنفسه من الصفات؛ فإنه سبحانه وتعالى أعلم بنفسه من غيره، وكذلك يثبتون ما أثبته له من ذلك رسوله ﷺ؛ لأنه وحي أيضا، قال الله جل وعلا: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم].

❁ معنى التحريف والتعطيل:

قال الشارح: «وقوله: ﴿من غير تحريف﴾ متعلق بـ﴿الإيمان﴾ قبله، يعني أنهم يؤمنون بالصفات الإلاهية على هذا الوجه الخالي من كل هذه المعاني الباطلة إثباتا بلا تمثيل وتنزيها بلا تعطيل.

والتحريف في الأصل مأخوذ من قولهم: «حرفت الشيء عن وجهه حرفا»، من باب «ضرب»، إذا أملته، وغيرته. والتشديد للمبالغة».

هذا ضبط لتصريف الكلمة كتصريف «ضرب» في الأصل، ثم شددت عين الكلمة، فصارت رباعية، ومصدرها القياسي حينئذ التحريف.

قال الشارح: «و﴿تحريف﴾ الكلام إمالته عن المعنى المتبادر منه إلى معنى آخر لا يدل عليه اللفظ إلا باحتمال مرجوح، فلابد فيه من قرينة تبين أنه المراد».

من الأمثلة المقربة لهذا المعنى صفة اليد؛ فإن أهل السنة والجماعة يثبتونها لله على الوجه اللائق به سبحانه وتعالى للأدلة الواردة في ذلك، ومنها قول الله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠].

وقد حرف أهل الزيغ هذه الصفة بحملها على معنى النعمة؛ فإن لفظة «يد» قد تطلق في اللغة على النعمة، فيقال: «إن لفلان يدا عندي».

ولكن هذا الحمل مرجوح في الآية السابق ذكرها؛ إذ هو خلاف الظاهر المتبادر منها، وليس في سياقها قرينة تدل عليه.

قال الشارح: «وأما التعطيل فهو مأخوذ من العطل، الذي هو الخلو، والفراغ، والترك. ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥]، أي: أهملها أهلها، وتركوا وردها.

والمراد به هنا نفي الصفات الإلاهية وإنكار قيامها بذاته تعالى.

فالفرق بين التحريف والتعطيل أن التعطيل نفي للمعنى الحق، الذي دل عليه الكتاب والسنة، وأما التحريف فهو تفسير النصوص بالمعاني الباطلة، التي لا تدل عليها».

من الأمثلة المقربة لفهم المقصود صفة الكلام لله، فقد أثبتها سبحانه لنفسه، ومن أدلة ذلك قوله جل وعلا: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

حرف الأشعري هذه الصفة بجعلها كلاما تكلم به في نفسه، لا يسمع!

هذا تحريف؛ فإن المتبادر من الكلام إذا أطلق ما هو مسموع، وبه صرح في قول الله جل وعلا: ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

وأما الكلام النفسي فإنه لا يطلق، بل هو مفتقر إلى تقييده بذلك!

وعطل الجهمي صفة الكلام، ونفاها عنه، ولهذا قال: «كلام الله مخلوق»!

وإذا كان مخلوقا فليس من صفات الخالق سبحانه وتعالى.

قال الشارح: «والنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق؛ فإن التعطيل أعم مطلقا من التحريف، بمعنى أنه كلما وجد التحريف وجد التعطيل دون العكس.

وبذلك يوجدان معا في من أثبت المعنى الباطل، ونفى المعنى الحق.

ويوجد التعطيل بدون التحريف في من نفى الصفات الواردة في الكتاب والسنة، وزعم أن ظاهرها غير مرادها، ولكنه لم يعين لها معنى آخر، وهو ما يسمونه بالتفويض».

المراد بالتفويض هنا تفويض معنى صفات الله، وهو الذي يوضحه كلام الشارح الآتي قريبا، إن شاء الله.

❁ تفويض علم كيفيات صفات الله:

قال الشارح: «ومن الخطإ القول بأن هذا هو مذهب السلف، كما نسب ذلك إليهم المتأخرون من الأشاعرة وغيرهم؛ فإن السلف لم يكونوا يفوضون في علم المعنى، ولا كانوا يقرءون كلاما لا يفهمون معناه! بل كانوا يفهمون معاني النصوص من الكتاب والسنة، ويثبتونها لله عز وجل. ثم يفوضون في ما وراء ذلك من كنه الصفات، أو كيفياتها، كما قال مالك حين سئل عن كيفية استوائه تعالى على العرش: الاستواء معلوم، والكيف مجهول».

ههنا تفويضان،

أحدهما تفويض معنى صفات الله.

نسب إلى مذهب السلف، وليس كذلك؛ إذ كانوا يفهمون معاني صفات الله سبحانه وتعالى، فإنهم خوطبوا بلسانهم، اللسان العربي!

الثاني تفويض كيفيات صفات الله.

وهذا النوع من التفويض هو من مذهب السلف.

وورد عن بعض الصحابة تعاظم الخوض في كيفية ذاته سبحانه، فقد أخرج الإمام ابن أبي عاصم في **"السنة"** (٧٠٩) من حديث **أنس** رضي الله عنه، أنه قال: أرسل رسول الله ﷺ رجلا من أصحابه إلى رأس المشركين يدعوه إلى الله تعالى، فقال المشرك: «هذا الذي تدعوني إليه من ذهب، أو فضة، أو نحاس؟»، فتعاظم مقالته في صدر [رسول] رسول الله. فرجع إلى رسول الله ﷺ، فأخبره، فقال: «**ارجع إليه**». فرجع إليه بمثل ذلك، وأرسل الله تبارك وتعالى عليه صاعقة من السماء، فأهلكته، ورسول رسول الله ﷺ في الطريق لا يدري. فقال له النبي ﷺ: «**إن الله قد أهلك صاحبك بعدك**». ونزلت على رسول الله ﷺ ﴿وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ﴾ [**الرعد: ١٣**].

صحح هذا الحديث الشيخ مقبل في **"الجامع الصحيح"**.

مقولة هذا المشرك خوض في كيفية ذات الله سبحانه وتعالى لقوله تعالى في تتمة الآية المذكورة: ﴿وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [**الرعد: ١٣**].

وقد دل الحديث على هلاك الخائض في ذلك كما دل أيضا، على عدم خوض الصحابة فيه، بل تعاظم ذلك لديهم!

وإذا كان هذا أمر الخوض في كيفية ذات الله تعالى فكذلك أمر الخوض في كيفيات صفاته تعالى؛ إذ الكلام في الصفات كالكلام في الذات، يحذو حذوه.

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿**ومن غير تكييف ولا تمثيل**﴾ فالفرق بينهما أن التكييف أن يعتقد أن صفاته تعالى على كيفية كذا، أو يسأل عنها بـ«كيف»، وأما التمثيل فهو اعتقاد أنها مثل صفات المخلوقين.

وليس المراد من قوله: {من غير تكييف} أنهم ينفون الكيف مطلقا؛ فإن كل شيء لابد أن يكون على كيفية ما، ولكن المراد أنهم ينفون علمهم بالكيف؛ إذ لا يعلم كيفية ذاته وصفاته إلا هو سبحانه».

ومن الأدلة الواردة بإثبات وجود الكيفية لصفة من صفات الله جل وعلا قوله سبحانه وتعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

أثبت الله سبحانه في هذه الآية لنفسه صفة الإنفاق، وأثبت لها وجود كيفية.

بل يؤمنون بأن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

❁ الجمع في صفات الله بين النفي والإثبات:

قال الشارح رحمه الله: «قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾ هذه الآية المحكمة من كتاب الله عز وجل هي دستور أهل السنة والجماعة في باب الصفات؛ فإن الله عز وجل قد جمع فيها بين النفي والإثبات، فنفى عن نفسه المثل، وأثبت لنفسه سمعا وبصرا. فدل هذا على أن المذهب الحق ليس هو نفي الصفات مطلقا كما هو شأن المعطلة».

وذلك لأن نفي الصفات مطلقا شأن المعدوم! قال العلامة الألباني في **"مختصر العلو"** (ص ٥٣): المذهب الآخر قول بعض غلاة النفاة للعلو: «الله

لا فوق ولا تحت، ولا يمين ولا يسار، ولا أمام ولا خلف، لا داخل العالم ولا خارجه»، ويزيد بعض فلاسفتهم: «لا متصلا بالعالم ولا منفصلا عنه»!

قلت: وهذا النفي معناه، كما هو ظاهر، أن الله غير موجود. وهذا هو التعطيل المطلق والجحد الأكبر. تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا!

وما أحسن ما قال محمود بن سبكتكين لمن وصف الله بذلك: «ميز لنا بين هذا الرب الذي تثبته وبين المعدوم!»، ذكره في **"التدمرية"** (ص٤١).اهـ.

قال الشارح: «ولا إثباتها مطلقا كما هو شأن الممثلة؛ بل إثباتها بلا تمثيل.

وقد اختلف في إعراب ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ على وجوه، أصحها أن الكاف صلة زيدت للتأكيد كما في قول الشاعر:

ليس كمثل الفتى زهير خلق يوازيه في الفضائل».

وعلى المختار لدى الشارح يكون قوله: ﴿كَمِثْلِهِۦ﴾ مجرورا لفظا لدخول الكاف عليه، منصوبا محلا لوقوعه خبرا لـ﴿لَيْسَ﴾، واسمها ﴿شَىْءٌ﴾.

والمختار لدينا الموافق للأصل في الكلام من عدم وجود الزيادة فيه كون المثل بمعنى الوصف كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الرعد: ٣٥].

قال الإمام ابن جرير الطبري في **"تفسيره"** (١٣/ ١٦٢): وقال بعض نحويي البصريين: معنى ذلك صفة الجنة.

قال: ومنه قول الله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الروم: ٢٧].اهـ.

ولا يرد على هذا الاختلاف في ضبط شكل ﴿كَمِثْلِهِۦ﴾ و﴿مَّثَلُ﴾ لقول العلامة ابن فارس في **"المقاييس"**: والمَثَل المِثْل أيضا، كشَبَه وشِبْه.اهـ.

ومعنى الآية على ما تقدم ليس كوصفه سبحانه وتعالى شيء.

فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته، ولا يكيفون، ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه؛

الإلحاد في أسماء الله:

قال الشارح: «وقوله: ﴿فلا ينفون عنه... إلخ﴾ تفريع على ما قبله؛ فإنهم إذا كانوا يؤمنون بالله على هذا الوجه ﴿فلا ينفون﴾، ﴿ولا يحرفون﴾، ﴿ولا يكيفون، ولا يمثلون﴾.

والمواضع جمع موضع، والمراد بها المعاني التي يجب تنزيل الكلام عليها؛ لأنها هي المتبادرة منه عند الإطلاق، فهم لا يعدلون به عنها.

وأما قوله: ﴿ولا يلحدون في أسماء الله وآياته﴾ فقد قال العلامة ابن القيم رحمه الله: والإلحاد في أسمائه هو العدول بها، وبحقائقها، ومعانيها، عن الحق الثابت لها، مأخوذ من الميل، كما يدل عليه مادة اللام، والحاء، والدال.

فمنه اللحد، وهو الشق في جانب القبر، الذي قد مال عن الوسط.

ومنه الملحد في الدين المائل عن الحق، المدخل فيه ما ليس منه. اهـ.

فالإلحاد فيها

إما أن يكون بجحدها وإنكارها بالكلية.

وإما بجحد معانيها وتعطيلها.

وإما بتحريفها عن الصواب وإخراجها عن الحق بالتأويلات الفاسدة.

وإما بجعلها أسماءا لبعض المبتدعات كإلحاد أهل الاتحاد».

من النوع الأول إلحاد الجهمية بإنكارهم أسماء الله سبحانه وتعالى.

ومن النوع الثاني إلحاد المعتزلة بإثبات أسمائه عز وجل دون المعاني التي تدل عليه، فالله عندهم هو السميع بلا سمع، وهو البصير بلا بصر، وهو العليم بلا علم...! تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

ومن النوع الثالث ما تقدم في الكلام على التحريف وما بعده.

ومن الرابع تسمية المشركين آلهتهم بأسماء مؤنثة، موافقة لأسماء الله لفظا، قال الله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم].

سموا هذه الآلهة بأسماء مأخوذة من اسم الله الإله، والعزيز، والمنان، ثم أضافوا من علامة التأنيث تاءا إلى الأول والثالث، وأضافوا إلى الثاني ألفا.

❁ الكلام في صفات الله كالكلام في ذاته:

قال الشارح: «وخلاصة ما تقدم أن السلف رضي الله عنهم يؤمنون بكل ما أخبر الله به عن نفسه في كتابه وبكل ما أخبر به عنه رسوله ﷺ إيمانا سالما من التحريف والتعطيل، ومن التكييف والتمثيل.

ويجعلون الكلام في ذات الباري وصفاته بابا واحدا؛ فإن الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات، يحتذى فيه حذوه. فإذا كان إثبات الذات

إثبات وجود، لا إثبات تكييف، فكذلك إثبات الصفات. وقد يعبرون عن ذلك بقولهم: تمر كما جاءت بلا تأويل.

ومن لم يفهم كلامهم ظن أن غرضهم بهذه العبارة هو قراءة اللفظ دون التعرض للمعنى، وهو باطل؛ فإن المراد بالتأويل المنفي هنا هو حقيقة المعنى، وكنهه، وكيفيته.

قال الإمام أحمد رحمه الله: لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، لا يتجاوز القرآن والحديث.

وقال نعيم بن حماد، شيخ البخاري: من شبه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه كفر. وليس في ما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله، تشبيه، ولا تمثيل».

لأنه سبحانه لا سمي له، ولا كفء له، ولا ند له.

❁ نفي السمي لله، والكفء، والند:

قال الشارح: «قوله: ﴿لأنه سبحانه لا سمي له ... إلخ﴾ تعليل لقوله في ما تقدم إخبارا عن أهل السنة والجماعة: ﴿لا يكيفون، ولا يمثلون﴾.

ومعنى ﴿لا سمي له﴾ أي: لا نظير له يستحق مثل اسمه، أو لا مسامي له يساميه».

أصله سَمِيْوٌ، فالتقت الواو والياء في الكلمة الواحدة إحداهما ساكنة، فقبلت الواو ياءا. ثم أدغمت هذه الياء في التي قبلها، فصار «سمي» بمعنى مسمى، فهو على وزن فعيل بمعنى مفعول.

وإذا كان الله لا نظير له يستحق مثل اسمه، فكذلك لا نظير له يستحق مثل صفاته؛ إذ أسماء الله أسماء وأوصاف، كما تقدم تقريره.

قال الشارح: «وقد دل على نفيه قوله تعالى في سورة مريم: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]؛ فإن الاستفهام هنا إنكاري، معناه النفي».

قال المعلق: «ضابط الاستفهام الإنكاري، الإبطالي، أن ما بعد الاستفهام غير واقع، وأن مدعيه كاذب».

قال الشارح: «وليس المراد من نفي السمي أن غيره لا يسمى بمثل أسمائه؛ فإن هناك أسماءا مشتركة بينه وبين خلقه!

ولكن المقصود أن هذه الأسماء إذا سمي الله بها كان معناها مختصا به، لا يشركه فيه غيره؛ فإن الاشتراك إنما هو في مفهوم الاسم الكلي، وهذا لا وجود له إلا في الذهن. وأما في الخارج فلا يكون المعنى إلا جزئيا مختصا، وذلك بحسب ما يضاف إليه. فإن أضيف إلى الرب كان مختصا به، لا يشاركه فيه العبد، وإن أضيف إلى العبد كان مختصا به، لا يشاركه فيه الرب».

لنذكر مثالا متعلقا بالمخلوقات نستعين به على فهم المراد بمفهوم الاسم الكلي. ذلك أن القائل إذا قال: «للإنسان يد، وللفيل يد» بادر إلى ذهن سامعه معنى لصفة اليد يشترك فيه الإنسان والفيل. ولا وجود لهذا المعنى المشترك

في واقع الأمر، في الخارج. بل كل يعلم الفرق بين يد هذا ويد ذاك في الواقع، لا تشابه بينهما. فاشتراك الإنسان والفيل في صفة اليد لا يتجاوز الذهن.

وكذلك الاشتراك في بعض الأسماء بين الله سبحانه وتعالى وبين المخلوق إنما هو في مفهوم الاسم الكلي، ويسمى المطلق الكلي أيضا، لا يتعدى الذهن.

ومن ذلك تسمية الله نفسه عليما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الفتح: ٤]، وقد سمي به بعض المخلوقات، قال الله جل وعلا مخبرا عن قول يوسف عليه السلام: ﴿إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥].

الاشتراك في المطلق الكلي الذي لا وجود له في الخارج. بل في الخارج إذا أضيف اسم العليم لله جل وعلا كان معناه مختصا به، لا يشاركه فيه أحد ألبتة، قال الله جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

قال الشارح: «وأما الكفء فهو المكافئ المساوي. وقد دل على نفيه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

وأما الند فمعناه المساوي المناوئ، قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]».

وبهذه الآية يرد تفسير أهل الأهواء لاستواء الله سبحانه تعالى بالاستيلاء؛ إذ مقتضى الاستيلاء وجود منازع لله جل وعلا، والله لا ند له، فلا منازع له ألبتة.

ولا يقاس بخلقه سبحانه وتعالى.

❁عدم إثبات أسماء الله وصفاته بالقياس:

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿لا يقاس بخلقه﴾ فالمقصود به أنه لا يجوز استعمال شيء من الأقيسة التي تقتضي المماثلة والمساواة بين المقيس والمقيس عليه في الشئون الإلاهية.

وذلك مثل قياس التمثيل الذي يعرفه علماء الأصول بأنه إلحاق فرع بأصل في حكم الجامع كإلحاق النبيذ بالخمر في الحرمة لاشتراكهما في علة الحكم، وهي الإسكار».

الأصل في النبيذ الإباحة. ولكنه قد يصير مسكرا ببقائه في الإناء، فيحرم حينئذ، ويدل عليه ما أخرجه الإمام أبو داود (٣٦٨١) من حديث **جابر بن عبد الله** رضي الله عنهما، أنه قال: قال النبي ﷺ: «**ما أسكر كثيره فقليله حرام**».

حسن هذا الحديث الشيخ مقبل في **"الجامع الصحيح"**.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «فقياس التمثيل مبني على وجود مماثلة بين الفرع والأصل، والله عز وجل لا يجوز أن يمثل بشيء من خلقه.

ومثل قياس الشمول المعروف عند المناطقة بأنه الاستدلال بكلي على جزئي بواسطة اندراج ذلك الجزئي مع غيره تحت هذا الكلي. فهذا القياس مبني على استواء الأفراد المندرجة تحت هذا الكلي، ولذلك يحكم على كل منها بما حكم به عليه. ومعلوم أنه لا مساواة بين الله عز وجل وبين شيء من خلقه.

وإنما يستعمل في حقه تعالى قياس الأولى. ومضمونه أن كل كمال ثبت للمخلوق، وأمكن أن يتصف به الخالق، فالخالق أولى به من المخلوق، وكل نقص تنزه عنه المخلوق، فالخالق أحق بالتنزه عنه».

قال المعلق: «هذا ما نبه عليه العلامة محمد أمان الجامي في شرحه على "الهراس" في أشرطة، وقرأ من نسخة توضح، وتبين، وتقيد، هذه القاعدة. قال تعليقا على كلام الهراس: «وأمكن أن يتصف به الخالق»: إنما قال: «إن أمكن»؛ لأنه قد يوجد أحيانا ما يعتبر كمالا في المخلوق، ولكنه لا يعتبر كمالا في الخالق، ويعتبر نقصا.

وجود الزوجة مع الرجل كمال في الرجل، ووجود الأولاد كمال، وعدم وجود الصاحبة والأولاد في الرجل نقص؛ لأنه لا يكمل إلا بذلك، ولكن هذا الكلام لا يليق بالله تعالى».

قال الله عز وجل: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، وقال الله جل وعلا: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١].

قال الشارح: «وكذلك قاعدة الكمال التي تقول: إنه إذا قدر اثنان، أحدهما موصوف بصفة كمال، والآخر يمتنع عليه أن يتصف بتلك الصفة، كان الأول أكمل من الثاني، فيجب إثبات مثل تلك الصفة لله ما دام وجودها كمالا وعدمها نقصا».

قال المعلق: «هذه القاعدة، القياس الأولى، لا يجوز الاستدلال به على إثبات الأسماء والصفات؛ لأن مصدر إثباتها هو الكتاب والسنة الصحيحة.

فإذا قيل: ما فائدة هذه القاعدة؟ يقال: عند التناظر مع أهل البدع من أصحاب الفلسفة والكلام الذين يردون الاحتجاج بأخبار الآحاد كما فعله الإمام أحمد بن حنبل في كتابه **"الرد على الجهمية"**».

فإنه أعلم بنفسه وبغيره، وأصدق قيلا، وأحسن حديثا، من خلقه. ثم رسله صادقون، مصدقون، بخلاف الذين يقولون عليه ما لا يعلمون.

قال الشارح: «قوله: ﴿**فإنه أعلم بنفسه وبغيره...**﴾ -إلى قوله:- ﴿**... ثم رسله صادقون، مصدوقون**﴾ تعليل لصحة مذهب السلف في الإيمان بجميع الصفات الواردة في الكتاب والسنة؛ فإنه إذا كان الله *عز وجل* أعلم بنفسه وبغيره، وكان أصدق قولا وأحسن حديثا، وكان رسله *عليهم الصلاة والسلام* صادقين في كل ما يخبرون به عنه، معصومين من الكذب عليه والإخبار عنه بما يخالف الواقع، وجب التعويل إذا في باب الصفات نفيا وإثباتا على ما قاله الله، وقاله رسوله الذي هو أعلم خلقه به، وأن لا يترك ذلك إلى قول من يفترون على الله الكذب، ويقولون عليه ما لا يعلمون».

فالمتعين الأخذ بما جاء عن الله، قال الله *تعالى*: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وكذلك يتعين الأخذ بما جاء عن رسول الله ﷺ، قال الله *سبحانه وتعالى*: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: ٧].

قال الشارح: «وبيان ذلك أن الكلام إنما تقصر دلالته على المعاني المرادة منه لأحد ثلاثة أسباب،

إما لجهل المتكلم وعدم علمه بما يتكلم به.

وإما لعدم فصاحته وقدرته على البيان.

وإما لكذبه، وغشه، وتدليسه.

ونصوص الكتاب والسنة بريئة من هذه الأمور الثلاثة من كل وجه، فكلام الله وكلام رسوله في غاية الوضوح والبيان، كما أنه المثل الأعلى في الصدق والمطابقة للواقع، لصدوره عن كمال العلم بالنسب الخارجية.

وهو كذلك صادر عن تمام النصح، والشفقة، والحرص على هداية الخلق وإرشادهم. فقد اجتمعت له الأمور الثلاثة التي هي عناصر الدلالة والإفهام على أكمل وجه».

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، فكلام الله كلام من يريد هدايتنا والبيان لنا. ولو كان المراد من كلام الله في الأسماء والصفات خلاف ما يدل عليه ظاهرها، كما يزعمه أهل الضلال والزيغ، لما كان في ذلك هداية وبيان.

قال الشارح: «فالرسول ﷺ أعلم الخلق بما يريد إخبارهم به، وهو أقدرهم على بيان ذلك والإفصاح عنه».

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣].

قال الشارح: «وهو أحرصهم على هداية الخلق وأشدهم إرادة لذلك، فلا يمكن أن يقع في كلامه شيء من النقص والقصور».

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾ [التوبة: ١٢٨].

وفي صدده في "صحيح مسلم" (٤٦)-(١٨٤٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ، قال: «إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم...» الحديث.

قال الشارح: «بخلاف كلام غيره؛ فإنه لا يخلو من نقص في أحد هذه الأمور، أو جميعها، فلا يصح أن يعدل بكلامه كلام غيره فضلا عن أن يعدل عنه إلى كلام غيره؛ فإن هذا هو غاية الضلال ومنتهى الخذلان».

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢].

ولهذا قال: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصفات]، فسبح نفسه عما وصفه به المخالفون للرسل، وسلم على المرسلين لسلامة ما قالوه من النقص والعيب.

قال الشارح: «قوله: ﴿ولهذا قال... إلخ﴾ تعليل لما تقدم من كون كلام الله وكلام رسوله أكمل صدقا، وأتم بيانا ونصحا، وأبعد عن العيوب والآفات من كلام كل أحد.

و﴿سُبۡحَٰنَ﴾ اسم مصدر من التسبيح، الذي هو التنزيه والإبعاد عن السوء. وأصله من السبح، الذي هو السرعة، والانطلاق، والإبعاد، ومنه «فرس سبوح» إذا كانت شديدة العدو».

ومما تدل عليه هذه المادة مما يقرب من المعنى السابق الاتساع، قال سبحانه: ﴿إِنَّ لَكَ فِي ٱلنَّهَارِ سَبۡحٗا طَوِيلٗا﴾ [المزمل: ٧]، أي: اتساعا لفعل أعمالك.

قال الشارح: «وإضافة الرب إلى العزة من إضافة الموصوف إلى صفته، وهو بدل من الرب قبله».

❁ التسليم لما جاء به النبي ﷺ:

قال الشارح: «فهو سبحانه ينزه نفسه عما ينسبه إليه المشركون من اتخاذ الصاحبة، والولد، وعن كل نقص وعيب.

ثم يسلم على رسله عليهم الصلاة والسلام بعد ذلك للإشارة إلى أنه كما يجب تنزيه الله عز وجل وإبعاده عن كل شائبة نقص وعيب، فيجب اعتقاد سلامة الرسل في أقوالهم وأفعالهم من كل عيب كذلك، فلا يكذبون على الله، ولا يشركون به، ولا يغشون أممهم، ولا يقولون على الله إلا الحق».

وعلى ذلك المؤمنون، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ﴾ [الحجرات: ١]، فيجعلون أمامهم ما جاء به الرسول ﷺ؛ ليهتدوا به. فلا يتقدمون عليه بآرائهم، فضلا من رفع صوتهم بها، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢].

بل المؤمنون يسلمون لما جاء به رسول الله ﷺ، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

والتمس أهل الأهواء الهدى في غير ذلك، فحصل ما قال الله جل وعلا فيه: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣].

قال الشارح: «قوله: ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ثناء منه سبحانه على نفسه بما له من نعوت الكمال، وأوصاف الجلال، وحميد الفعال. وقد تقدم الكلام على معنى الحمد، فأغنى عن إعادته».

وهو سبحانه قد جمع في ما وصف، وسمى به، نفسه بين النفي والإثبات.

❁ باب أسماء الله وصفاته بين النفي والإثبات:

قال الشارح رحمه الله: «لما بين في ما سبق أن أهل السنة والجماعة يصفون الله عز وجل بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله، ولم يكن ذلك كله إثباتا ولا كله نفيا، نبه على ذلك بقوله: {وهو سبحانه قد جمع... إلخ}.

واعلم أن كلا من النفي والإثبات في الأسماء والصفات مجمل ومفصل.

أما الإجمال في النفي فهو أن ينفى عن الله عز وجل كل ما يضاد كماله من أنواع العيوب والنقائص مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:

١١]، ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٥٩].

وأما التفصيل في النفي فهو أن ينزه الله عن كل واحد من هذه العيوب والنقائص بخصوصه، فينزه عن الوالد، والولد، والشريك، والصاحبة، والند، والضد، والجهل، والعجز، والضلال، والنسيان، والسنة، والنوم، والعبث، والباطل ... إلخ».

❁ القاعدة في النفي إثبات ما يضاده من الكمال:

قال الشارح: «ولكن ليس في الكتاب ولا في السنة نفي محض؛ فإن النفي الصرف لا مدح فيه. وإنما يراد بكل نفي فيهما إثبات ما يضاده من الكمال، فنفي الشريك والند لإثبات كمال عظمته وتفرده بصفات الكمال، ونفي العجز لإثبات كمال قدرته، ونفي الجهل لإثبات سعة علمه وإحاطته، ونفي الظلم لإثبات كمال عدله، ونفي العبث لإثبات كمال حكمته، ونفي السنة والنوم والموت لإثبات كمال حياته وقيوميته... وهكذا».

فإذا نفى الله سبحانه عن نفسه شيئا نفيناه، لكن في نفس الوقت لا نقف عند هذا النفي، بل نثبت ما أثبته الله تعالى، أو رسوله ﷺ، مما يضاده من الكمال.

وعلى ذلك يدل قول الله سبحانه: ﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فننفي عن الله جل وعلا ما نفاه عن نفسه من السنة والنوم، وفي نفس الوقت نثبت ما أثبته مما يضاده من الكمال، وهو كمال الحياة والقيومية.

قال الشارح: «ولهذا كان النفي في الكتاب والسنة إنما يأتي مجملا في أكثر أحواله بخلاف الإثبات».

والسر كون المراد بالنفي في هذا الباب إثبات كمال ضده، ولا يراد لذاته.

قال الشارح: «فإن التفصيل فيه أكثر من الإجمال؛ لأنه مقصود لذاته.

وأما الإجمال في الإثبات فمثل إثبات الكمال المطلق، والحمد المطلق، والمجد المطلق، ونحو ذلك، كما يشير إليه مثل قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠].

وأما التفصيل في الإثبات فهو متناول لكل اسم، أو صفة، وردت في الكتاب والسنة. وهو من الكثرة بحيث لا يمكن لأحد أن يحصيه؛ فإن منها ما اختص الله عز وجل بعلمه كما قال عليه الصلاة والسلام: «**سبحانك، لا نحصي ثناءا عليك أنت كما أثنيت على نفسك**».

وفي حديث دعاء المكروب: «**أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك**»».

فلا عدول لأهل السنة والجماعة عما جاء به المرسلون؛ فإنه الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين.

❁ اعتقاد أهل السنة في باب أسماء الله وصفاته سلوك للصراط المستقيم:

قال الشارح: «قوله: ﴿فلا عدول... إلخ﴾ هذا مترتب على ما تقدم من بيان أن ما جاء به الرسل عليهم الصلاة والسلام هو الحق الذي يجب اتباعه، ولا يصح العدول عنه، وقد علل بأنه الصراط المستقيم. يعني الطريق السوي، القاصد، الذي لا عوج فيه ولا انحراف».

هذا وصف الصراط المفضي إلى دار السلام خلافا لغيره من السبل؛ فإنها مبعدة لسالكها بقدر تماديه فيها، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

ولا اعوجاج في هذا الصراط، بل يؤدي إلى المقصود في أقرب طريق. وما عداه من السبل فقد قال تعالى عنها: ﴿ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [هود: ١٩]، فالاعوجاج في غير سبيل الله لازم ومقصود منشئيها.

ومن أهم أوصاف الصراط المستقيم سعته لكل من أرد سلوكه بخلاف غيره من السبل؛ فإنه ضيق، لايسع إلا لموافقي هوى منشئيها.

قال الشارح: «والصراط المستقيم لا يكون إلا واحدا، من زاغ عنه، أو انحرف، وقع في طريق من طرق الضلال والجور كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]».

لا نجاة ولا سلامة إلا بسلوك الصراط المستقيم، وهو واحد، لا يتعدد.

وفي مقابل ذلك قول الصوفية، أو غيرهم: «الطرق الموصلة إلى الله بعدد أنفس الخلائق»! ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]، ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا ۚ﴾ [المجادلة: ٢].

فمن أخطأ الصراط المستقيم ضل، وهلك، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: ٣٢].

قال الشارح: «والصراط المستقيم هو طريق الأمة، الوسط، الواقع بين طرفي الإفراط والتفريط».

الإفراط مجاوزة الحد، ومن ذلك في ما يتعلق بما نحن بصدده ما وقع فيه المشبهة؛ فإنهم أفرطوا في إثبات صفات الله حتى شبهوه سبحانه وتعالى بالمخلوق!

والتفريط بالعكس، ومن ذلك إنكار الجهمية لأسماء الله وصفاته جملة.

قال الشارح: «ولهذا أمرنا الله عز وجل، وعلمنا، أن نسأله أن يهدينا هذا الصراط المستقيم في كل ركعة من الصلاة، أي: يلهمنا، ويوفقنا لسلوكه».

ففي **"صحيح البخاري"** (٧٥٦) و**"صحيح مسلم"** (٣٤)-(٣٩٤) من حديث **عبادة** رضي الله عنه قول النبي ﷺ: «**لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب**».

قال الشارح: «واتباعه؛ فإنه صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين، وحسن أولئك رفيقا».

استئناسا للسالك أضيف الصراط لهؤلاء؛ فإنه صراط صفوة خلق الله.

مما في القرآن من أسماء الله وصفاته

في ما يلي يشرع شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في ذكر بعض النصوص الواردة في كتاب الله في إثبات بعض أسماء الله وصفاته سبحانه وتعالى.

وقد أطال النفس شيخ الإسلام في ذلك، وبعد إنهائه لذلك يشرع في ذكر بعض ما ورد في هذا الباب من حديث النبي ﷺ...

سورة الإخلاص

وقد دخل في هذه الجملة ما وصف الله به نفسه في سورة الإخلاص التي تعدل ثلث القرآن؛ حيث يقول: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص].

قال الشارح: «قوله: ﴿**وقد دخل... إلخ**﴾ شروع في إيراد النصوص من الكتاب والسنة المتضمنة لما يجب الإيمان به من الأسماء والصفات في النفي والإثبات. وابتدأ بتلك السورة العظيمة؛ لأنها اشتملت من ذلك على ما لم يشتمل عليه غيرها. ولهذا سميت سورة الإخلاص لتجريدها التوحيد من شوائب الشرك والوثنية.

روى الإمام أحمد في **"مسنده"** عن **أبي بن كعب** رضي الله عنه في سبب نزولها أن المشركين قالوا: «يا محمد! انسب لنا ربك»، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ إلى آخر السورة».

قال المعلق: «وخلاصة الحديث أنه لا يصح حتى في الشواهد...».

قال الشارح: «وقد ثبت في الصحيح أنها تعدل ثلث القرآن.

وقد اختلف العلماء في تأويل ذلك على أقوال».

ومما ثبت في ذلك حديث أبي سعيد في **"صحيح البخاري"** (٥٠١٥).

❁ وجه عدل سورة الإخلاص ثلث القرآن:

قال الشارح: «أقربها ما نقله شيخ الإسلام عن أبي العباس، وحاصله أن القرآن الكريم اشتمل على ثلاثة مقاصد أساسية،

أولها الأوامر والنواهي المتضمنة للأحكام والشرائع العملية، التي هي موضوع علم الفقه والأخلاق.

ثانيها القصص والأخبار المتضمنة لأحوال الرسل عليهم الصلاة والسلام مع أممهم، وأنواع الهلاك التي حاقت بالمكذبين لهم، وأحوال الوعد والوعيد، وتفاصيل الثواب والعقاب.

ثالثها علم التوحيد وما يجب على العباد من معرفة الله بأسمائه وصفاته.

وهذا هو أشرف الثلاثة».

قبل المضي في كلام الشارح وقفة تبين فائدة المقصد الثاني، قال الله سبحانه: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَۚ﴾ [هود: ١٢٠].

ومعاني هذه القصص تتكرر نفسها على مضي الزمان، قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَقَدۡ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ كِتَٰبٗا فِيهِ ذِكۡرُكُمۡۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠].

ومن ذلك تكذيب الرسل، فقد حصل لنبينا ﷺ كما حصل لمن قبله، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمۡ نَصۡرُنَاۚ﴾ [الأنعام: ٣٤].

ففي هذا تثبيت لنبينا ﷺ ولمن سلك سبيله في الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى.

قال الشارح: «ولما كانت سورة الإخلاص قد تضمنت أصول هذا العلم، واشتملت عليه إجمالا، صح أن يقال: إنها تعدل ثلث القرآن».

❁الأحدية النافية للمشاركة والصمدية المثبتة لأسماء الله وصفاته:

قال الشارح: «وأما كيف اشتملت هذه السورة على علوم التوحيد كلها، وتضمنت الأصول التي هي مجامع التوحيد العلمي الاعتقادي؟ فنقول: إن قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ دلت على نفي الشريك من كل وجه، في الذات، وفي الصفات، وفي الأفعال، كما دلت على تفرده سبحانه بالعظمة، والكمال، والمجد، والجلال، والكبرياء».

لما لم تقيد أحديته تعالى في هذه الآية بجهة من الجهات حملت على الإطلاق، وكان ذلك دالا على توحيده في ألوهيته، وربوبيته، وأسمائه وصفاته.

قال الشارح: «ولهذا لا يطلق لفظ «أحد» في الإثبات إلا على الله عز وجل، وهو أبلغ من «واحد»».

قال المعلق: «قال الإمام الشنقيطي: إن «أحد» لا تنحصر بالنفي، بل تأتي في الإثبات كقوله: ﴿أَوۡ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ﴾ [المائدة: ٦]».

في هذا الاستدلال نظر؛ فإن هذا القدر من الآية ورد في سياق الشرط. والشرط لما لم يتحقق حصوله، بل كان محتملا له ولعدمه احتمالين متساويين، كان شبيها بالنفي. نقل شيخنا عن شيخ الإسلام أنه قال:... بخلاف النفي وما في معناه كالشرط والاستفهام.اهـ.

قال الشارح: «وقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ قد فسرها ابن عباس رضي الله عنه بقوله: السيد الذي كمل في سؤدده، والشريف الذي كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحليم الذي قد كمل في حلمه، والغني الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعليم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته.

وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله عز وجل، هذه صفته، لا تنبغي إلا له، ليس له كفء، وليس كمثله شيء».

قال المعلق: «لم يصح عن ابن عباس».

قال الشارح: «وقد فسر الصمد أيضا، بأنه الذي لا جوف له».

قال المعلق: «جاء عن ابن عباس «هو الصمد الذي لا جوف له»، وفي سنده عطية العوفي، وفي سند آخر عبد الله بن ميسرة، وكلاهما ضعيف».

قال الشارح: «وبأنه الذي تصمد إليه الخليقة كلها، وتقصده في جميع حاجاتها ومهماتها.

فإثبات الأحدية لله تضمن نفي المشاركة والمماثلة، وإثبات الصمدية بكل معانيها المتقدمة تتضمن إثبات جميع تفاصيل الأسماء الحسنى والصفات العلى، وهذا هو توحيد الإثبات».

المتعين تقييد ما تقدم من المعاني بما قام الدليل على إثباته لله سبحانه وتعالى.

قال الشارح: «وأما النوع الثاني، وهو توحيد التنزيه، فيؤخذ من قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ كما يؤخذ إجمالا من

قوله: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ أي: لم يتفرع عنه شيء، ولم يتفرع هو عن شيء، وليس له مكافئ، ولا مماثل، ولا نظير.

فانظر كيف تضمنت هذه السورة توحيد الاعتقاد والمعرفة، وما يجب إثباته للرب ﷻ من الأحدية المنافية لمطلق المشاركة والصمدية المثبتة له جميع صفات الكمال الذي لا يلحقه نقص بوجه من الوجوه، ونفي الولد والوالد الذي هو من لوازم غناه، وصمديته، وأحديته، ثم نفي الكفء المتضمن لنفي التشبيه، والتمثيل، والنظير.

فحق لسورة تضمنت هذه المعارف كلها أن تعدل ثلث القرآن».

آية الكرسي

وما وصف به نفسه في أعظم آية في كتابه؛ حيث يقول: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

قال الشارح: «روى مسلم في **"صحيحه"** عن **أبي بن كعب** رضي الله عنه، أن النبي ﷺ سأله؛ «**أي آية في كتاب الله أعظم؟**». قال: «الله ورسوله أعلم». فرددها مرارا، ثم قال أبي: «آية الكرسي». فوضع النبي ﷺ يده على كتفه، وقال: «**ليهنك هذا العلم أبا المنذر!**».

وفي رواية عند أحمد: «**والذي نفسي بيده إن لها لسانا وشفتين تقدس الملك عند ساق العرش**»».

قال المعلق: «قد صححه الشيخ الألباني في **"مختصر العلو"** (٩٣)».

قال الشارح: «ولا غرو، فقد اشتملت هذه الآية العظيمة من أسماء الرب وصفاته على ما لم تشتمل عليه آية أخرى. فقد أخبر الله فيها عن نفسه بأنه المتوحد في إلاهيته، الذي لا تنبغي العبادة بجميع أنواعها وسائر صورها

إلا له، ثم أردف قضية التوحيد بما يشهد لها من ذكر خصائصه وصفاته الكاملة، فذكر أنه الحي الذي له كمال الحياة؛ لأن حياته من لوازم ذاته».

تقديم هذه القضية من تقديم الأهم لما حصل فيه من الخلل! ثم ذكر من توحيد الربوبية والأسماء والصفات ما يستلزم عند العاقل إفراده بالألوهية.

❁ إثبات صفات الكمال الذاتية والفعلية لكمال الحياة والقيومية:

قال الشارح: «فهي أزلية أبدية. وكمال حياته يستلزم ثبوت جميع صفات الكمال الذاتية له من العزة، والقدرة، والعلم، والحكمة، والسمع، والبصر، والإرادة، والمشيئة، وغيرها؛ إذ لا يتخلف شيء منها إلا لنقص في الحياة. فالكمال في الحياة يتبعه الكمال في سائر الصفات اللازمة للحي».

ذلك أن النقص في صفة ذاتية يلزم منه النقص في حياته تعالى. وهذا اللازم باطل، فبطل الملزوم، ولزم حينئذ إثبات جميع صفات الكمال الذاتية لله سبحانه.

قال الشارح: «ثم قرن ذلك باسمه القيوم، ومعناه الذي قام بنفسه، واستغنى عن جميع خلقه غنى مطلقا، لا تشوبه شائبة حاجة أصلا؛ لأنه غنى ذاتي. وبه قامت الموجودات كلها، فهي فقيرة إليه فقرا ذاتيا بحيث لا تستغني عنه لحظة. فهو الذي ابتدأ إيجادها على هذا النحو من الإحكام والإتقان».

من أحسن ما اطلعت عليه لشرح غنى الله وشدة فقر غيره إليه ما أخرجه الإمام مسلم (٥٥)-(٢٥٧٧) عن **أبي ذر** رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ في ما روى عن الله تبارك وتعالى، أنه قال: «... **يا عبادي! كلكم ضال إلا من هديته،**

فاستهدوني أهدكم. يا عبادي! كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعموني أطعمكم. يا عبادي! كلكم عار إلا من كسوته، فاستكسوني أكسكم. يا عبادي! إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جميعا، فاستغفروني أغفر لكم. يا عبادي! إنكم لن تبلغوا ضري، فتضروني، ولن تبلغوا نفعي، فتنفعوني. يا عبادي! لو أن أولكم، وآخركم، وإنسكم، وجنكم، كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئا. يا عبادي! لو أن أولكم، وآخركم، وإنسكم، وجنكم، كانوا على أفجر قلب رجل واحد ما نقص ذلك من ملكي شيئا. يا عبادي! لو أن أولكم، وآخركم، وإنسكم، وجنكم، قاموا في صعيد واحد، فسألوني، فأعطيت كل إنسان مسألته، ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر...» الحديث.

في هذا الحديث ما يبين شدة فقر المخلوقات إلى الله جل وعلا في ما ذكر من الأمور وكذلك غيرها أيضا، مما يبين إثبات الصفات الفعلية لله سبحانه وتعالى.

قال الشارح: «وهو الذي يدبر أمورها، ويمدها بكل ما تحتاج إليه في بقائها وفي بلوغ الكمال الذي قدره لها. فهذا الاسم متضمن لجميع صفات الكمال الفعلية كما أن اسمه الحي متضمن لجميع صفات الكمال الذاتية. ولهذا ورد أن الحي، القيوم، هما اسم الله الأعظم الذي إذا سئل به أعطى، وإذا دعي به أجاب. ثم أعقب ذلك بما يدل على كمال حياته وقيوميته، فقال: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ﴾، أي: لا تغلبه ﴿سِنَةٌ﴾، أي: نعاس، ﴿وَلَا نَوْمٌ﴾؛ فإن ذلك ينافي القيومية؛ إذ النوم أخو الموت، ولهذا كان أهل الجنة لا ينامون».

هذا تأكيد لما تقدم من كمال حياة الله جل وعلا؛ فإن النوم أخو الموت، وهو نقيض الحياة، فنفي السنة والنوم عنه سبحانه دال على كمال حياته، كما يدل نفي ذلك عن أهل الجنة على كمال حياتهم، ولكنه كمال يليق بهم!

ما استلزمته آية الكرسي من توحيد الألوهية:

قال الشارح: «ثم ذكر عموم ملكه لجميع العوالم العلوية والسفلية وأنها جميعا تحت قهره وسلطانه».

قال الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، فالكل خاضع لما يقدره الله سواء كان مما يلائم العبد، أم لا.

قال الشارح: «فقال: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾. ثم أردف ذلك بما يدل على تمام ملكه، وهو أن الشفاعة كلها له، فلا يشفع عنده أحد إلا بإذنه».

من عبد شيئا إنما يعبده رجاء جلب نفع بعبادته لدى المعبود، أو دفع ضر يقدر عليه المعبود، لاعتقاده في المعبود ملكه لشيء، أو مشاركته مع الغير في ملك، أو استقلاله بالشفاعة عند المالك. وقد نفى الله هذه الأمور عما عبد من دونه تعالى، فقال: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ]. وهذا النفي هو الذي تدل عليه آية الكرسي أيضا؛ فإن في قول الله تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ

وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ إثباتا للملك كله لله، ومفهومه نفي الملك عن غيره سبحانه وتعالى ونفي الشريك معه فيه أيضا. ثم يؤيده القصر المستفاد من الآية بتقديم الخبر فيها على المبتدإ. ثم قال الله سبحانه: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾، فأفاد هذا الاستفهام إنكار الشفاعة عند الله إلا بإذنه جل وعلا.

فظهر رجوع الأمر كله لله، وليس لمن عداه من المعبودات من ذلك شيء، فلا تستحق العبادة! بل المستحق لها كلها هو الله وحده، لا شريك له، ولذلك قال الله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣].

❁ إثبات الشفاعة الصحيحة وإبطال الشركية:

قال الشارح: «وقد تضمن هذا النفي والاستثناء أمرين،

أحدهما إثبات الشفاعة الصحيحة، وهي أنها تقع بإذنه سبحانه لمن يرضى قوله وعمله.

والثاني إبطال الشفاعة الشركية التي كان يعتقدها المشركون لأصنامهم، وهي أنها تشفع لهم بغير إذن الله ورضاه».

من الأدلة على شرط الإذن ما تقدم في آية الكرسي وآية سبإ. ويدل على شرط الرضا قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وأما الشفاعة الشركية فيدل على بطلانها قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨].

❁ سعة علم الله:

قال الشارح: «ثم ذكر سعة علمه، وإحاطته، وأنه لا يخفى عليه شيء من الأمور المستقبلة والماضية. وأما الخلق فإنهم لا يحيطون بشيء من علمه».

قال الله تعالى: ﴿قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ وَمَا يَخْفَىٰ﴾ [الأعلى: ٧]، ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤].

قال الشارح: «-قيل: «يعني من معلومه»، وقيل: «من علم أسمائه وصفاته»- إلا بما شاء الله سبحانه أن يعلمهم إياه على ألسنة رسله».

الاحتمال الأول من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول، وله وجه في اللغة، واستعماله سائغ. ومن الاحتمال الثاني ما تقدم ذكره في الحديث «... **أو علمته أحدا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك**».

قال الشارح: «أو بغير ذلك من طرق البحث، والنظر، والاستنتاج، والتجربة».

ويشهد لبعض هذه الطرق ما أخرجه الإمام البخاري (١١١) بإسناده إلى أبي جحيفة، أنه قال: قلت **لعلي** رضي الله عنه: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم... الحديث.

❁ الكرسي:

قال الشارح: «ثم ذكر ما يدل على عظيم ملكه وواسع سلطانه، فأخبر أن كرسيه قد وسع السماوات والأرض جميعا. والصحيح في الكرسي أنه غير العرش، وأنه موضع القدمين، وأنه في العرش كحلقة ملقاة في فلاة».

الفرق بينهما معلوم من لسان العرب الذي به أنزل القرآن، وقد ذكر فيه هذا وذاك، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ﴾.

قال شيخنا في تفسير ابن عباس له بكونه موضع القدمين: وقال الشيخ الألباني: رواته كلهم ثقات، فإذا ثبت هذا الأثر فهو له حكم الرفع.اهـ المراد.

قال الشارح: «وأما ما أورده ابن كثير عن ابن عباس في تفسير الكرسي بالعلم فإنه لا يصح».

قال المعلق: «هذا تفسير الجهمية، كما نقله ابن تيمية عن أبي نعيم».

قد عهد تفسير الجهمية لبعض صفات الله بالمخلوق. ومن ذلك الكلام؛ فإنهم قالوا: «مخلوق»، وورد قول بعضهم: إنه صوت مخلوق في الهواء...

❁ عظمة الله:

قال الشارح: «ثم أخبر سبحانه بعد ذلك عن عظيم قدرته وكمال قوته بقوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ﴾؛ أي: السماوات، والأرض، وما فيهما. وفسر

الشيخ رحمه الله ﴿يَـُٔودُهُۥ﴾ بـ«يثقله، ويكرثه»، وهو من «آده الأمر» إذا ثقل عليه».

وهذا التفسير ذكره شيخ الإسلام في المتن قبيل ختم ذكره لآية الكرسي.

وفي بيان عظمة الله أيضا، قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾ [فاطر: ٤١].

❁ علو الله المطلق:

قال الشارح: «ثم وصف نفسه سبحانه في ختام تلك الآية الكريمة بهذين الوصفين الجليلين، وهما ﴿ٱلۡعَلِيُّ﴾ و﴿ٱلۡعَظِيمُ﴾.

فالعلي هو الذي له العلو المطلق من جميع الوجوه...

علو الذات وكونه فوق جميع المخلوقات، مستويا على عرشه.

وعلو القدر؛ إذ كان له كل صفة كمال، وله من تلك الصفة أعلاها وغايتها.

وعلو القهر؛ إذ كان هو القاهر فوق عباده، وهو الحكيم الخبير».

أحببنا ههنا تفصيل شيء من الكلام على علو ذاته سبحانه لكثرة الاختلاف الوارد فيه من أهل الزيغ والضلال كالحلولية، القائلين بحلول الله جل وعلا في المخلوق كما يحل الماء في الكأس، وكالاتحادية، القائلين باتحاد الله سبحانه وتعالى مع المخلوق كاتحاد الماء مع الثلج اتحادا لا ينفصل معه هذا من ذاك... وإلى غير ذلك من أقوال أهل الزيغ والبدع.

والعجيب وجود هذا الاختلاف مع دلالة الفطرة على علو ذاته تعالى! ألا ترى أول التفات من يصيبه ابتلاء عظيم إلى العلو، لا يلتفت تحته، ولا يمينا، ولا شمالا!؟ ولسان حاله يقول: يا رب! لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك.

والكل في هذا الالتفات سواء، حتى الزائغون في مسألة علو ذاته جل وعلا، ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠].

وبهذه الفطرة أجابت بالصواب تلك الجارية حين سئلت في هذه المسألة.

أخرج الإمام مسلم (٣٣)-(٥٣٧) عن **معاوية بن الحكم السلمي** رضي الله عنه في حديث طويل، قال فيه: كانت لي جارية ترعى غنما لي قبل أحد والجوانية، فاطلعت ذات يوم، فإذا الذيب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم، آسف كما يأسفون، لكني صككتها صكة. فأتيت رسول الله ﷺ، فعظم ذلك علي. قلت: يا رسول الله! أفلا أعتقها؟ قال: «**ائتني بها**». فأتيته بها، فقال لها: «**أين الله؟**». قالت: في السماء... الحديث.

و«في» ههنا بمعنى العلو كما في قوله تعالى: ﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، فلا يتأتى جعلها هنا ظرفية، بل لا يستقيم إلا معنى على.

وتقدير كلام الجارية حينئذ «على السماء»، ويدل على ذلك قول الله سبحانه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

والعرش فوق أعلى الجنة، فقد أخرج الإمام البخاري (٧٤٢٣) في أثناء حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**فإذا سألتم الله فسلوه الفردوس؛ فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة، وفوقه عرش الرحمن**»... الحديث.

والجنة في السماء، قال الله جل وعلا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [الأعراف: ٤٠].

فظهر بما تقدم علو الله بذاته تعالا فوق جميع مخلوقاته، فإنه سبحانه وتعالا مستو على عرشه فوق الفردوس الذي هو أعلى الجنة.

قال الشارح: «وأما العظيم فمعناه الموصوف بالعظمة، الذي لا شيء أعظم منه، ولا أجل، ولا أكبر. وله سبحانه التعظيم الكامل في قلوب أنبيائه، وملائكته، وأصفيائه».



الآية في سورة الحديد

وقوله سبحانه: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

❁الأولية، والآخرية، والظاهرية، والباطنية:

قال الشارح رحمه الله: «قوله: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ﴾ الجملة هنا جاءت معرفة الطرفين، فهي تفيد اختصاصه سبحانه بهذه الأسماء الأربعة ومعانيها على ما يليق بجلاله وعظمته، فلا يثبت لغيره من ذلك شيء.

وقد اضطربت عبارات المتكلمين في تفسير هذه الأسماء. ولا داعي لهذه التفسيرات بعدما ورد تفسيرها عن المعصوم صلوات الله وسلامه عليه، فقد روى مسلم في **"صحيحه"** عن **أبي هريرة** رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه كان يقول إذا أوى إلى فراشه: «**اللهم! رب السماوات السبع، ورب الأرض، رب كل شيء، فالق الحب والنوى، منزل التوراة، والإنجيل، والقرآن! أعوذ بك من شر كل ذي شر أنت آخذ بناصيته. أنت الأول، فليس قبلك شيء، وأنت الآخر، فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر، فليس فوقك شيء، وأنت الباطن، فليس دونك شيء. اقض عني الدين، وأغنني من الفقر**»».

دل قول النبي ﷺ: «**فليس قبلك شيء**» على أوليته سبحانه وتعالى المطلقة.

وفي هذا جواب كاف لكل مؤمن عن التسلسل الشيطاني الذي حذرنا ﷺ منه في ما أخرج الإمام مسلم (٢١٢)-(١٣٤) عن **أبي هريرة** رضي الله عنه، أنه قال: قال النبي ﷺ: «**لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال: «هذا خلق الله الخلق، فمن خلق الله؟». فمن وجد من ذلك شيئا فليقل: آمنت بالله**».

فإذا آل الأمر بالعبد إلى قوله: «من خلق الله؟» وقع في حيرة! ولا جواب لها إلا قول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ﴾ مع تفسير النبي ﷺ بقوله: «**فليس قبلك شيء**»؛ فإن الله تعالى خلق جميع المخلوقات بأمره، ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، فانتهى ابتداء خلقها كلها إليه.

وهو جل وعلا الآخر، فليس بعده شيء، قال الله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن]، فآخريته تعالى مطلقة.

وهو الباطن، فليس دونه شيء؛ ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧].

وهو الظاهر، فليس فوقه شيء، فغاية انتهاء علو كل شيء دون علوه تعالى.

❁ إحاطة الله:

قال الشارح: «فهذا تفسير واضح، جامع، يدل على كمال عظمته سبحانه وأنه محيط بالأشياء من كل وجه. فالأول والآخر بيان لإحاطته الزمانية، والظاهر والباطن بيان لإحاطته المكانية، كما أن اسمه الظاهر يدل على أنه العالي فوق جميع خلقه، فلا شيء منها فوقه.

فمدار هذه الأسماء الأربعة على الإحاطة، فأحاطت أوليته وآخريته بالأوائل والأواخر، وأحاطت ظاهريته وباطنيته بكل ظاهر وباطن. فاسمه الأول دال على قدمه وأزليته، واسمه الآخر دال على بقائه وأبديته، واسمه الظاهر دال على علوه وعظمته، واسمه الباطن دال على قربه ومعيته».

شمل هذه المعاني قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: ٤٢].

فانتهت أولية كل شيء إلى الله عز وجل، فليس قبله شيء، كما انتهت آخرية كل شيء إليه جل وعلا، فليس بعده شيء. وانتهت باطنية كل شيء إليه سبحانه، فليس دونه شيء، كما انتهت ظاهرية كل شيء إليه تعالى، فليس فوقه شيء.

قال الشارح: «ثم ختمت الآية بما يفيد إحاطة علمه بكل شيء من الأمور الماضية، والحاضرة، والمستقبلة، ومن العالم العلوي والسفلي، ومن الواجبات، والجائزات، والمستحيلات، فلا يغيب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء.

فالآية كلها في شأن إحاطة الرب سبحانه بجميع خلقه من كل وجه وأن العوالم كلها في قبضة يده كخردلة في يد العبد، لا يفوته منها شيء.

وإنما أتى بين هذه الصفات بالواو مع أنها جارية على موصوف واحد لزيادة التقرير والتأكيد؛ لأن الواو تقتضي تحقيق الوصف المتقدم وتقريره.

وحسن ذلك لمجيئها بين أوصاف متقابلة، قد يسبق إلى الوهم استبعاد الاتصال بها جميعا؛ فإن الأولية تنافي الآخرية في الظاهر وكذلك الظاهرية والباطنية، فاندفع توهم الإنكار بذلك التأكيد».

الأولية والآخرية نظرا للمخلوق من باب التضاد؛ فإن من كان أولا لا يكون آخرا في نفس الوقت... ويقال نظيره في وصفي الظاهرية والباطنية.

فإذا تقرر هذا فليعلم أن من أساليب اللغة العربية حين يراد وصف شيء بصفة متوسطة بين متضادين ذكرهما معا مع حذف واو العطف بينهما، فيقال مثلا: «هذا حلو حامض» إذا أريد وصف المشار له بكونه مزا، وهو التوسط بين الحلاوة والحموضة. فلو جيء بالواو لأفهم وصفه بهما معا، وهو ممتنع لما فيه من الجمع بين متضادين. ثم ليس هذا المراد، وإنما المراد وصفه بكونه مزا.

وبعد ظهور هذا المعنى تأتى فهم مراد الشارح بكلامه على الواو في الآية؛ إذ لو حذفت لتوهم كون المقصود الوصف بالتوسط بين الأولية والآخرية لما بينهما من التضاد. فاندفع هذا التوهم بذكر الواو، ودال على إثبات الوصفين لله تعالى معا. وأما كونهما متضادين، فيمتنع الجمع بينهما، فهذا في حق المخلوق. وأما الخالق سبحانه فالأمر كما قال جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فنثبت لله ما أثبته لنفسه، ولا نخوض في ما تقصر عقولنا عن إدراكه.

وقوله سبحانه: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨].

في متن الكتاب ضمن **"مجموعة الفتاوى"** ذكرت هذه الآية قبل الآية في سورة الحديد. ولا أدري ما الحامل للشارح على تأخيرها إلى هنا مع ما لها من التعلق التام بآية الكرسي كما سيتبين في كلامه التالي.

قال الشارح: «قوله: ﴿وَتَوَكَّلْ﴾... إلخ هذه الجملة من الآيات ساقها المؤلف لإثبات بعض الأسماء والصفات.

فالآية الأولى فيها إثبات اسمه الحي كما تضمنت سلب الموت الذي هو ضد الحياة عنه. وقد قدمنا أنه سبحانه حي بحياة هي صفة له، لازمة لذاته، فلا يعرض لها موت ولا زوال أصلا، وأن حياته أكمل حياة وأتمها، فيستلزم ثبوتها له ثبوت كل كمال يضاد نفيه كمال الحياة.

وأما الآيات الباقية ففيها إثبات صفة العلم وما اشتق منها ككونه عليما، ويعلم، وأحاط بكل شيء علما ... إلخ».

المراد بالآيات الباقية الآية في سورة الحديد وما ذكره شيخ الإسلام في بيان صفة العلم. وأما الآية الأولى فالمراد بها الآية في سورة الفرقان.

آيات في إثبات صفة العلم واسمي الله الحكيم والخبير

وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [**التحريم: ٢**]، ﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ۝١ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [**سبإ**]، ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [**الأنعام: ٥٩**]، **وقوله:** ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [**فاطر: ١١**]، **وقوله:** ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [**الطلاق: ١٢**].

قال الشارح: «والعلم صفة لله عز وجل بها يدرك جميع المعلومات على ما هي به، فلا يخفى عليه منها شيء كما قدمنا».

قال المعلق: «أخذ الشارح هذا الحد من تعريف أهل الأهواء للعلم».

وعيب هذا التعريف لاشتماله على دوران؛ إذ ذكر فيه لفظة «المعلومات»، وهي مشتقة من العلم، فتوقف فهم التعريف على فهم المعرف...!

وقد عرفه الشيخ ابن العثيمين رحمه الله تعالى بما قال فيه في شرحه على **"نظم الورقات"** (ص ٤٢): ولهذا نقول في تعريف العلم: هو إدراك الشيء على ما هو عليه.اهـ.

❁ اسما الله الحكيم والخبير:

قال الشارح: «وفيها إثبات اسمه الحكيم، وهو مأخوذ من الحكمة. ومعناه الذي لا يقول، ولا يفعل، إلا الصواب، فلا يقع منه عبث ولا باطل. بل كل ما يخلقه، أو يأمر به، فهو تابع لحكمته».

قال الله جل وعلا: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥].

ومما يقرر هذا المعنى ما قاله العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى في "المدراج" (١/ ٧٠٢-٧٠٣): وقد قال تعالى لملائكته لما قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، فأجابهم سبحانه بقوله: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

فلله سبحانه في ظهور المعاصي، والذنوب، والجرائم، وترتب آثارها، من الآيات، والحكم، وأنواع التعريفات إلى خلقه، وتنويع آياته، ودلائل ربوبيته، ووحدانيته، وإلاهيته، وحكمته، وعزته، وتمام ملكه، وكمال قدرته، وإحاطة علمه، ما يشهده أولو البصائر عيانا ببصائر قلوبهم، فيقولون: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ﴾ [آل عمران: ١٩١].اهـ.

قال الشارح: «وقيل: «هو من فعيل بمعنى مفعل، ومعناه المحكم للأشياء» من الإحكام، وهو الإتقان، فلا يقع في خلقه تفاوت ولا فطور، ولا يقع في تدبيره خلل، أو اضطراب».

يشهد له قول الله تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨].

وفي هذا المعنى يقول الله عز وجل: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍۖ﴾ [الملك: ٣]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِيٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥۖ﴾ [السجدة: ٧].

قال الشارح: «وفيها كذلك إثبات اسمه الخبير، وهو من الخبرة بمعنى كمال العلم، ووثوقه، والإحاطة بالأشياء على وجه التفصيل، ووصول علمه إلى ما خفي، ودق، من الحسيات والمعنويات».

❁ الإحاطة بكل شيء علما:

قال الشارح: «وقد ذكر سبحانه في هذه الآيات بعض ما يتعلق به علمه للدلالة على شموله وإحاطته بما لا تبلغه علوم خلقه، فذكر أنه ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ﴾، أي: يدخل ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ من حب، وبذر، ومياه، وحشرات، ومعادن، ﴿وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ من زرع، وأشجار، وعيون جارية، ومعادن نافعة، كذلك، ﴿وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ من ثلج، وأمطار، وصواعق، وملائكة، ﴿وَمَا يَعْرُجُ﴾، أي: يصعد، ﴿فِيهَاۚ﴾ كذلك من ملائكة، وأعمال، وطير صواف ... إلى غير ذلك مما يعلمه جل ثناؤه.

وذكر فيها أيضا، أن عنده مفاتح الغيب، لا يعلمها إلا هو.

و﴿مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ قيل: «خزائنه»، وقيل: «طرقه وأسبابه التي يتوصل بها إليه»، جمع مفتح بكسر الميم، أو مفتاح، بحذف ياء مفاعيل.

وقد فسرها النبي ﷺ بقوله: «**مفاتيح الغيب خمس، لا يعلمهن إلا الله**»، ثم تلا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي

ٱلْأَرْحَامِۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًاۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤].

وقد دلت الآيتان الأخيرتان على أنه سبحانه عالم بعلم هو صفة له، قائم بذاته، خلافا للمعتزلة الذين نفوا صفاته.

فمنهم من قال: إنه عالم بذاته، وقادر بذاته... إلخ».

قال المعلمي رحمه الله تعالى: «ادعت المعتزلة أن صفات الله عز وجل ليست زائدة على ذاته».

هذا نفي لصفات الله؛ إذ لديهم ليس ثم إلا ذات الله مجردة عن الصفات!

قال الشارح: «ومنهم من فسر أسماءه بمعان سلبية؛ فقال: «عليم معناه لا يجهل، وقادر معناه لا يعجز... إلخ»، وهذه الآيات حجة عليهم».

ووجه ذلك اشتمالها على إثبات صفة العلم، لا نفي الجهل عنه سبحانه وتعالى.

ثم هذا التفسير خلاف ما يدل عليه ظاهر النصوص، وهو إثبات ما يدل عليه ظاهر اللفظ من الاسم، أو الوصف، لله جل وعلا.

ثم يرد هذا التفسير عدم المدح فيه، فلو قيل لملك من ملوك الدنيا: «أنت لست بجاهل، ولا بخيل، ولا شحيح، ولا جبان، ولا قبيح...» لما عد ذلك مدحا وثناءا! فكيف يليق هذا الأسلوب في حق من له الحمد الكامل تعالى!؟

قال الشارح: «فقد أخبر فيها سبحانه عن إحاطة علمه بحمل كل أنثى ووضعها من حيث المعنى والكيف، كما أخبر عن عموم قدرته، وتعلقها بكل ممكن، وعن إحاطة علمه بجميع الأشياء.

وما أحسن ما قاله الإمام عبد العزيز المكي في كتابه **"الحيدة"** لبشر المريسي المعتزلي، وهو يناظره في مسألة العلم: إن الله عز وجل لم يمدح في كتابه ملكا مقربا، ولا نبيا مرسلا، ولا مؤمنا تقيا، بنفي الجهل عنه؛ ليدل على إثبات العلم له. وإنما مدحهم بإثبات العلم لهم، فنفى بذلك الجهل عنهم. فمن أثبت العلم نفى الجهل، ومن نفى الجهل لم يثبت العلم».

لا يسلم له الكلام الأخير؛ إذ العلم والجهل نقيضان، فالإنسان في مسألة ما إما أن يكون عالما بها، أو جاهلا. ولا يقال: ليس بعالم بها ولا جاهل!

قال الشارح: «والدليل العقلي على علمه تعالى أنه يستحيل إيجاده الأشياء مع الجهل؛ لأن إيجاده الأشياء بإرادته، والإرادة تستلزم العلم بالمراد، ولهذا قال سبحانه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، ولأن المخلوقات فيها من الإحكام، والإتقان، وعجيب الصنعة، ودقيق الخلقة، ما يشهد بعلم الفاعل لها لامتناع صدور ذلك عن غير علم، ولأن من المخلوقات من هو عالم، والعلم صفة كمال، فلو لم يكن الله عالما لكان في المخلوقات من هو أكمل منه.

وكل علم في المخلوق إنما استفاده من خالقه، وواهب الكمال أحق به، وفاقد الشيء لا يعطيه».

بعد ذكر الشارح لما يتعلق بالدليل النقلي في المسألة ثنى بالعقلي على سبيل التأييد. وإلا فالعمدة في الأمور العقدية الكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ﴾ [الأعراف: ٣].

وهذا بخلاف فعل المعتزلة، والأشاعرة، وأشباههم من أهل الكلام؛ فإن العمدة عندهم العقل، والأدلة من الكتاب والسنة تأييد لذلك!

ولا يخفى ما وقعت فيه العرب قبل البعثة النبوية من جاهلية وشر كما أقر به غير واحد منهم بعد إسلامه. وقد كان من العرب الدهاة بله العقلاء، ومع ذلك لم تكن عقولهم كافية لإخراجهم من الضلال، قال الله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

فتبين عدم الاكتفاء بالعقل للهداية، بل لابد قبله من اتباع ما أنزل الله!

قال الشارح: «وأنكرت الفلاسفة علمه ﷻ بالجزئيات، وقالوا: «إنه يعلم الأشياء على وجه كلي، ثابت»، وحقيقة قولهم أنه لا يعلم شيئا؛ فإن كل ما في الخارج هو جزئي، كما أنكر الغلاة من القدرية علمه ﷻ بأفعال العباد حتى يعملوها توهما منهم أن علمه بها يفضي إلى الجبر. وقولهم معلوم البطلان بالضرورة في جميع الأديان».

أخرج الإمام مسلم (١٦)-(٢٦٥٣) عن **عبد الله بن عمرو** رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة...**» الحديث.

ما من شيء يعمله العبد الآن، وقبله، وبعده، إلا وهو مكتوب في اللوح المحفوظ، وكل ذلك في علم الله، قال الله ﷻ: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَـٰبٍ﴾ [طه: ٥٢]. واستلزم هذا عند غلاة القدرية جبر العبد على أعماله؛ إذ لا تخرج

مهما عمل عما في علم الله. وبسبب هذا الاستلزام المتوهم سولت لهم أنفسهم لسلامة العبد من الجبر وإثبات مشيئته نفي علم الله بأعمال العبد حتى تقع!!

ويرد هذا التوهم إثبات الله للعبد مشيئة في أعماله، فزال عنه ما ادعي من الجبر، قال الله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَتَقَدَّمَ أَوۡ يَتَأَخَّرَ﴾ [المدثر: ٣٧].

ولكنها مشيئة مقيدة بمشيئة الله؛ إذ لا يقع في ملكه تبارك وتعالى إلا ما شاءه، قال الله جل وعلا: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلٗا ٢٩ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان]، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير].

فإذا أراد العبد سعى في سبل الخير بما له من مشيئة، ويعرض عن ذلك من لا يريد، وسلك سبلا أخرى بما له من مشيئة كذلك، وفي سائر الأحوال ليس العبد بمجبور في أعماله. وإنما قيدت مشيئته بمشيئة الله، ومهما سعى لم تخرج أعماله عما في علم الله، قال الله سبحانه: ﴿قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمٗا﴾.

آية في إثبات اسمي الله الرزاق والمتين وصفة القوة

وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

قال الشارح: «قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾... إلخ تضمنت إثبات اسمه الرزاق، وهو مبالغة من الرزق».

المراد صيغة من صيغ المبالغة لاسم الفاعل لهذه المادة. ونظيره اسمه تعالى: ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سبإ: ٤٨] واسمه تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الجن: ٢٦].

سعة رزق الله وشموله للمباح وغيره:

قال الشارح: «ومعناه الذي يرزق عباده رزقا بعد رزق في إكثار وسعة.

وكل ما وصل منه سبحانه من نفع إلى عباده فهو رزق مباحا كان، أو غير مباح. على معنى أنه قد جعله لهم قوتا ومعاشا، قال تعالى: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ۝١٠ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ﴾ [ق]، وقال: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢]، إلا أن الشيء إذا كان مأذونا في تناوله فهو حلال حكما، وإلا كان حراما، وجميع ذلك رزق».

دلت الآية الثانية على سعة رزق الله؛ إذ ما من عبد إلا وفوقه سماء بما فيها من رزق له. ولا ينقص كثرة العباد من رزق أحد شيئا، بل قد وسعهم كلهم!

ثم من هذا الرزق ما هو حلال ومنه ما هو حرام، كما تدل عليه الآية في سورة الذاريات؛ إذ من منتوج النخل التمر، وهو حلال، ومن منتوجه الخمر أيضا، وهو حرام. ولا يخرجه هذا الحكم الشرعي عن كونه رزقا من الله تعالى لوصفه للنخل بذلك، فشمل هذا الوصف ما تفرع من النخل أيضا.

❁ من توحيد الربوبية الرزق:

قال الشارح: «وتعريف الجملة الاسمية والإتيان فيها بضمير الفصل لإفادة اختصاصه سبحانه بإيصال الرزق إلى عباده. وروي عن **ابن مسعود** رضي الله عنه، قال: أقرأني رسول الله ﷺ «**إني أنا الرزاق ذو القوة المتين**».

قال المعلق: «وصححه شيخنا الوادعي في **"الجامع الصحيح"**».

قد دل الاختصاص المذكور على توحيد ربوبية الله في ذلك، وقد كان يقر بهذا المشركون، قال الله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ -إلى قوله:- ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٣١].

❁ ذو القوة المتين:

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ﴾، أي: صاحب القوة، فهو بمعنى اسمه القوي إلا أنه أبلغ في المعنى، فهو يدل على أن قوته سبحانه لا تتناقص فيهن، أو يفتر».

القوي فعيل من القوة، أصله قويو، فالتقت الواو والياء قبلها، إحداهما ساكنة، فقلبت الواو ياءا، ثم أدغمت في الياء قبلها، فصارتا ياءا مشددة.

هي من صيغ المبالغة، فهو أبلغ من اسم الفاعل وما في معناه كذي القوة.

قال الشارح: «وأما ﴿ٱلْمَتِينُ﴾ فهو اسم له من المتانة، وقد فسره ابن عباس بالشديد».

قال المعلق: «أخرجه البيهقي في **"الأسماء والصفات"** رقم (٦٨)، وفيه راو ضعيف، وهو كاتب الليث، وفيه انقطاع، علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس».



آيتان في إثبات اسمي الله السميع والبصير

وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨].

❁ من طرق أهل الزيغ قصر النظر في طرف من الأدلة:

قال الشارح: «قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾... إلخ دل إثبات صفتي السمع والبصر له سبحانه بعد نفي المثل عنه على أنه ليس المراد من نفي المثل نفي الصفات، كما يدعي ذلك المعطلة، ويحتجون به باطلا».

احتجوا بالشطر الأول على نفي صفات الله زعما منهم لتنزيهه عن مماثلته للمخلوق حيث خيل لهم من إثبات صفة السمع والبصر لله، أو غيرهما مما يتصف به المخلوق أيضا، التلازم بين هذا الإثبات وبين مماثلة الله للمخلوق!

وسببه ما عوهد من أهل الزيغ من النظر في طرف من الأدلة في مسألة ما وترك الآخر. وشابهوا بهذه الفعلة من قال الله تعالى فيهم: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ﴾ [البقرة: ٨٥].

ولابد لمن أراد الفهم الصحيح لمسألة النظر إلى ما ورد فيها من الأدلة على وجه الشمول كما أمر الله تعالى بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ [البقرة: ٢٠٨]، وذلك بالأخذ بجميع جوانب الدين.

وإذا تبين ما تقدم علم أنه لا يتم الفهم الصحيح للآية المتقدمة إلا بالنظر في شطريها، النافي للمماثلة بين الله وبين المخلوق والمثبت لما أثبته الله لنفسه!

قال الشارح رحمه الله: «بل المراد إثبات الصفات مع نفي مماثلتها لصفات المخلوقين. قال العلامة ابن القيم رحمه الله: قوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ إنما قصد به نفي أن يكون معه شريك، أو معبود، يستحق العبادة والتعظيم كما يفعله المشبهون والمشركون. ولم يقصد به نفي صفات كماله، وعلوه على خلقه، وتكلمه بكتبه، وتكلمه لرسله، ورؤية المؤمنين له جهرة بأبصارهم كما ترى الشمس والقمر في الصحو... اهـ».

❁ اسما الله السميع والبصير:

قال الشارح: «ومعنى السميع المدرك لجميع الأصوات مهما خفتت، فهو يسمع السر والنجوى بسمع هو صفة لا يماثل أسماع خلقه».

قال المعلق: «قال الشيخ ابن عثيمين: قوله: «سمع الله أن لا يماثل أسماع خلقه» إن أراد أن لا يماثل في مطلق السمع والإدراك فقد أخطأ؛ لأن المطلق الكلي مشترك، وهو إدراك المسموع. وإن أراد به لا يماثله في ما يختص به سمع الله من الإحاطة، والشمول، وانتفاء النقص والحدوث، فهذا حق...».

قال الشارح: «ومعنى البصير المدرك لجميع المرئيات من الأشخاص والألوان مهما لطفت، أو بعدت، فلا تؤثر على رؤيته الحواجز والأستار.

وهو من فعيل بمعنى مفعل، وهو دال على ثبوت صفة البصر له سبحانه على الوجه الذي يليق به».

قال المعلق: «قال الجامي: «بعدت»! ما معنى قول الشارح: «بعدت»؟ وهل يقال في حق الله سبحانه وتعالى: «إن هذا الشيء قريب منه، أو بعيد منه»؟ غير وارد هذا...».

لم ترد العبارة في نص من الكتاب والسنة، فلتترك، ولا داعي لاستعمالها.

هذا بخلاف إضافة لفظة «غير مخلوق» في قول أهل السنة: «القرآن كلام الله غير مخلوق»؛ فإن هذه الإضافة لم ترد، ولكن دعت حاجة إيضاح الحق والرد على أهل الزيغ الإتيان بها، وقد قرر ذلك في محله.

❁ المراد من الإشارة النبوية عند ذكر سمع الله وبصره:

قال الشارح: «روى أبو داود في "سننه" عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرَۢا﴾، فوضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينيه».

لا ينبغي أن يخطر ببال أحد الفهم من هذه الإشارة النبوية التشبيه لسمع الله وبصره بسمع المخلوق وبصره. حاشاه ﷺ من كون هذا مقصوده؛ فإنه أعلم من غيره بمعنى قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

إنما المراد إثبات ذلك لله على الحقيقة كما له ﷺ سمع وبصر على الحقيقة حيث أشار إليهما بوضع الأصابع عليهما. وليس الأمر كما يدعيه بعض النفاة لصفات الله سبحانه وتعالى من كون ذلك مجازا! فكانت حينئذ هذه الإشارة علما من أعلام النبوة؛ إذ رد النبي ﷺ بها على هؤلاء النفاة قبل وجودهم.

قال الشارح: «ومعنى الحديث أنه سبحانه يسمع بسمع، ويرى بعين، فهو حجة على بعض الأشاعرة الذين يجعلون سمعه علمه بالمسموعات وبصره علمه بالمبصرات. وهو تفسير خاطئ؛ فإن الأعمى يعلم بوجود السماء، ولا يراها، والأصم يعلم بوجود الأصوات، ولا يسمعها».

لا تلازم بين الأمرين، فعلم الأصم ببعض المسموعات لا يسوغ تسميته بالسميع، كما أن علم الأعمى ببعض المبصرات لا يسوغ تسميته بالبصير!

وأما وجه الحجة في الحديث فحيث إن من علمه ﷺ القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]. ومحل علمه ﷺ الصدر، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

قال المعلق: «قال البيهقي: وأراد بهذه الإشارة تحقيق إثبات السمع والبصر لله ببيان محلها من الإنسان. يريد أن له سمعا وبصرا، لا أن المراد به العلم. فلو كان كذلك لأشار إلى القلب؛ لأنه محل العلم».

آيات في إثبات صفتي المشيئة والإرادة

وقوله: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ **[الكهف: ٣٩]، وقوله:** ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ **[البقرة: ٢٥٣]، وقوله:** ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ **[المائدة: ١]، وقوله:** ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ **[الأنعام: ١٢٥].**

قال الشارح: «قوله: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ﴾... إلخ، هذه الآيات دلت على إثبات صفتي الإرادة والمشيئة، والنصوص في ذلك لا تحصى كثرة.

والأشاعرة يثبتون إرادة واحدة، قديمة، تعلقت في الأزل بكل المرادات، فيلزمهم تخلف المراد عن الإرادة».

ما من شيء يحدث في الكون إلا وحدوثه عند الأشاعرة بالإرادة الإلهية القديمة، الأزلية، فيكون بين الحدوث والإرادة القديمة مدة! وهذا خلاف ما دلت عليه الأدلة من تعقيب حدوث الشيء للإرادة الإلهية، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ﴾ **[الرعد: ١١]**، وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَآ

أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. فما من شيء يريده الله إلا وهو يخلقه عقب تلك الإرادة، لا يتخلف هذا عن ذاك.

قال الشارح: «وأما المعتزلة فعلى مذهبهم في نفي الصفات لا يثبتون صفة الإرادة، ويقولون: «إنه يريد بإرادة حادثة، لا في محل»، فيلزمهم قيام الصفة بنفسها، وهو من أبطل الباطل».

الإرادة الإلهية عند هؤلاء شيء غير قائم بذات الله سبحانه وتعالى. ولازم هذا القول وجود صفة مستقلة عن الموصوف، بمعنى قيام هذه الصفة بذاتها هي! وهذا اللازم باطل؛ إذ ما من صفة إلا ولابد لها من ذات تقوم به.

❁ تقسيم الإرادة:

قال الشارح: «وأما أهل الحق فيقولون: إن الإرادة على نوعين، إرادة كونية، ترادفها المشيئة، وهما تتعلقان بكل ما يشاء الله فعله وإحداثه.

فهو سبحانه إذا أراد شيئا، وشاءه، كان عقب إرادته له كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وفي الحديث الصحيح: «**ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن**»».

قال المعلق: «وفي سنده عبد الحميد بن هاشم مجهول».

ويندرج في العموم المذكور ما يحبه الله وغيره أيضا، كما نشاهده في الكون من الكفار، وقد قال الله جل وعلا: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ﴾ [الزمر: ٧].

ووجود الكفار دليل إرادته تعالى له إرادة كونية؛ إذ لا يكون إلا ما شاءه.

قال الشارح رحمه الله: «وإرادة شرعية تتعلق بما يأمر الله به عباده مما يحبه، ويرضاه. وهي المذكورة في مثل قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ولا تلازم بين الإرادتين. بل قد تتعلق كل منهما بما لا تتعلق به الأخرى. فبينهما عموم وخصوص من وجه. فالإرادة الكونية أعم من جهة تعلقها بما لا يحبه الله، ويرضاه، من الكفر والمعاصي، وأخص من جهة أنها لا تتعلق بمثل إيمان الكافر وطاعة الفاسق. والإرادة الشرعية أعم من جهة تعلقها بكل مأمور به واقعا كان، أو غير واقع، وأخص من جهة أن الواقع بالإرادة الكونية قد يكون غير مأمور به.

والحاصل أن الإرادتين قد تجتمعان معا في مثل إيمان المؤمن وطاعة المطيع. وتنفرد الكونية في مثل كفر الكافر ومعصية العاصي. وتنفرد الشرعية في مثل إيمان الكافر وطاعة العاصي».

قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، فهذا أمر لسائر الناس بعبادة الله، وأراده تعالى من جميعهم إرادة شرعية، فقال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

ثم نشاهد في هذا الكون امتثال هذا الأمر في إيمان المؤمن وطاعة المطيع، فوجدت في هذه الحال الإرادة الشرعية والإرادة الكونية.

ونشاهد في هذا الكون أيضا، عدم امتثال الأمر الشرعي السابق الذكر في كفر الكافر، فانفردت في هذه الحال الإرادة الكونية دون الإرادة الشرعية.

قال الشارح: «وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ﴾ الآية، هذا من قول الله حكاية عن الرجل المؤمن لزميله الكافر، صاحب الجنتين، يعظه به أن يشكر نعمة الله عليه، ويردها إلى مشيئة الله، ويبرأ من حوله وقوته؛ فإنه لا قوة إلا بالله».

ذلك لما تقدم من تقييد مشيئة العبد بمشيئة الله. فكم من عبد يحرص على الأسباب لحصول محبوبه، ويجد فيها، ولا يحصل له لعدم إرادة الله الكونية له.

قال الشارح: «وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ﴾ الآية إخبار عما وقع بين أتباع الرسل من بعدهم من التنازع والتعادي بغيا بينهم وحسدا، وأن ذلك إنما كان بمشيئة الله عز وجل. ولو شاء عدم حصوله ما حصل. ولكنه شاءه، فوقع.

وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ﴾... إلخ، الآية تدل على أن كلا من الهداية والضلال بخلق الله عز وجل، فمن يرد هدايته، أي: إلهامه وتوفيقه، يشرح صدره للإسلام بأن يقذف في قلبه نورا، فيتسع له، وينبسط، كما ورد في الحديث. ومن يرد إضلاله وخذلانه يجعل صدره في غاية الضيق والحرج، فلا ينفذ إليه نور الإيمان، وشبه ذلك بمن يصعد في السماء».

كل ذلك لحكمة الله؛ فإنه سبحانه وتعالى عالم بمن يستحق الهداية ومن ليس كذلك، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

آيات في إثبات صفة المحبة

وقوله: ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٧]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، **وقوله:** ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، **وقوله:** ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، **وقوله:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤].

قال الشارح: «تضمنت هذه الآيات إثبات أفعال له تعالى ناشئة عن صفة المحبة. ومحبة الله عز وجل لبعض الأشخاص، والأعمال، والأخلاق، صفة له قائمة به، وهي من صفات الفعل الاختيارية التي تتعلق بمشيئته. فهو يحب بعض الأشياء دون بعض على ما تقتضيه الحكمة البالغة».

سائر أفعال الله سبحانه وتعالى متعلقة بإرادته، وفي ذلك يقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

قال الشارح: «وينفي الأشاعرة والمعتزلة صفة المحبة بدعوى أنها توهم نقصا؛ إذ المحبة في المخلوق معناها ميله إلى ما يناسبه، أو يستلذه».

بنوا نفيهم لهذه الصفة على تنزيه الله سبحانه عن النقائص، وهذا منهم حق. ولكن أخطئوا حيث بنوا النقص المذكور على تشبيه محبة الله بمحبة المخلوق! ويبطل هذا المعنى قول الله جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. وإذا بطل النقص المتوهم بطل ما بني عليه من النفي، ولزم إثبات صفة المحبة لله للأدلة المتقدمة على الوجه اللائق به سبحانه وتعالى.

❁ تأويل المعتزلة والأشاعرة لصفة المحبة:

قال الشارح: «فأما الأشاعرة فيرجعونها إلى صفة الإرادة، فيقولون: «إن محبة الله لعبده لا معنى لها إلا إرادته لإكرامه ومثوبته»، وكذلك يقولون في صفات الرضا، والغضب، والكراهية، والسخط، كلها عندهم بمعنى إرادة الثواب والعقاب».

ويبطل تأويلهم ورود نصوص بإثبات صفة الإرادة من جهة ونصوص بإثبات صفة المحبة والرضا... من جهة أخرى، ولهذا نثبت لله ما أثبته لنفسه.

قال الشارح: «وأما المعتزلة فلأنهم لا يثبتون إرادة قائمة به».

قد تقدم بيان بطلان وجود صفة قائمة بنفسها.

قال الشارح: «فيفسرون المحبة بأنها نفس الثواب الواجب عندهم على الله لهؤلاء بناءا على مذهبهم في وجوب إثابة المطيع وعقاب العاصي».

قال الله جل وعلا: ﴿وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٥]. والجنة مخلوقة، فلزم من تأويل محبة الله بثوابه

كون هذه الصفة مخلوقة! وهذا يبطله قاعدة الكلام في الصفات كالكلام في الذات، فكما أن ذاته تعالى غير مخلوقة، فكذلك صفاته جل وعلا.

❁ الوعد والوعيد عند المعتزلة:

أما ما يتعلق بوجوب إثابة المطيع وعقاب العاصي فهذا أصل من أصول المعتزلة الخمسة، وهو المسمى عندهم بالوعد والوعيد.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]، فما دون الشرك تحت المشيئة خلافا لما أوجه المعتزلة.

وليس في هذا نقص لله إذ وعد بعقاب العاصي، ولم يفعل، بل يمدح تعالى عليه. ألا ترى هذا المعنى في عفو الكريم وترك وعيده في عقاب من عصاه!؟

وفي ما يتعلق بإثابة المطيع فهذا من رحمة الله وفضله، أخرج الإمام مسلم (٧٥)-(٢٨١٦) من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لن يدخل أحدا منكم عمله الجنة**». قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله منه بفضل ورحمة**».

فالأعمال سبب لدخول الجنة، قال الله جل وعلا: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]. ومع ذلك لا يستوجب العبد دخولها بمجردها، بل لا يتم دخول الجنة إلا برحمة من الله وفضل.

ونظير هذا حق العبد على الله من عدم تعذيب من لا يشرك به شيئا. فهذا الحق جعله الله على نفسه تفضلا منه سبحانه، لا أن العبد استوجبه على الله.

❁ إثبات صفة المحبة لله على الوجه اللائق به:

قال الشارح: «وأما أهل الحق فيثبتون المحبة صفة حقيقية لله عز وجل على ما يليق به، فلا تقتضي عندهم نقصا ولا تشبيها كما يثبتون لازم تلك المحبة، وهي إرادته سبحانه إكرام من يحبه وإثابته».

قال المعلق: «قال الجامي: صوابه «هو» عائد إلى اللازم».

قال الشارح: «وليت شعري بماذا يجيب النافون للمحبة عن مثل قوله عليه السلام في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**إن الله إذا أحب عبدا قال لجبريل عليه السلام: إني أحب فلانا، فأحبه. قال: فيقول جبريل عليه السلام لأهل السماء: إن ربكم عز وجل يحب فلانا، فأحبوه. قال: فيحبه أهل السماء، ويوضع له القبول في الأرض. وإذا أبغضه فمثيل ذلك**».

رواه الشيخان».

قال المعلق: «زيادة «**إذا أبغضه...**» تفرد بها مسلم».

قال الشارح: «وقوله تعالى في الآية الأولى: ﴿وَأَحۡسِنُوٓاْۚ﴾ أمر بالإحسان العام في كل شيء، لاسيما في النفقة المأمور بها قبل ذلك».

الأمر في الآية مطلق، والعموم في النص المطلق على سبيل البدلية، لا كالنص العام؛ فإن العموم فيه على سبيل الشمول.

يقرب هذا المعنى إلى الفهم قول الآمر لأحد بقوله: «أعط رجلا درهما»، فيحصل الامتثال بإعطاء الدرهم لأي فرد من جنس الرجال. ذلك أن لفظ

«رجلا» مطلق؛ إذ هو نكرة في سياق الإثبات، فيصدق على كل فرد من هذا الجنس، فيشملهم جميعا، ولكن واحدا منهم، أو واحدا آخر، لا كلهم دفعة.

والمراد بالأمر بالنفقة قوله ﷻ في أول الآية المذكورة: ﴿وَأَنفِقُواْ﴾.

قال الشارح رحمه الله: «والإحسان فيها يكون بالبذل وعدم الإمساك، أو بالتوسط بين التقتير والتبذير، وهو القوام الذي أمر الله به في سورة الفرقان».

وجه الأمر في هذه الآية حيث وردت في سياق مدح الرحمن لعباده، فقال ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ﴾ -أي: إنفاقهم- ﴿بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾ -أي: بين الإسراف والتقتير- ﴿قَوَامٗا﴾ [الفرقان: ٦٧].

ويؤيد هذا الأمر النهي عن التبذير والإمساك المذكور في قول الله جل وعلا: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ﴾ [الإسراء: ٢٩].

قال الشارح: «روى مسلم في **"صحيحه"** عن **شداد بن أوس** رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله كتب الإحسان على كل شيء. فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة. وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته**».

وأما قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ فهو تعليل للأمر بالإحسان؛ فإنهم إذا علموا أن الإحسان موجب لمحبته سارعوا إلى امتثال الأمر به.

وأما قوله في الآية الثانية: ﴿وَأَقۡسِطُوٓاْ﴾ فهو أمر بالإقساط، وهو العدل في الحكم بين الطائفتين المتنازعتين من المؤمنين.

وهو من «قسط» إذا جار، فالهمزة فيه للسلب، ومن أسمائه ﷻ المقسط.

وفي الآية الحث على العدل، وفضله، وأنه سبب لمحبة الله عز وجل».

قال المعلق: «ليس من أسمائه المقسط لعدم ثبوت الحديث».

يدل أصل مادة القاف، والسين، والطاء، على الجور، ومنه قول الله سبحانه: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥]. وإذا زيدت في أول المادة همزة السلب أفادت انتفاء الجور. وإذا انتفى الجور حل مكانه العدل، وهو المعنى في الآية التي تكلم الشارح عليها. وإنما خص العدل بما ذكره نظرا لسياق الآية في المقتتلين، وإلا فالعدل مطلوب في كل شيء لما ورد في ذلك من الأدلة. وقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ﴾ [المائدة: ٨]. فالعدل مطلوب حتى مع الكفار الذين هم من القوم الواجب على المؤمنين بغضهم، وهو المراد بالشنآن في الآية.

قال الشارح: «وأما قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ ۚ﴾ فمعناه إذا كان بينكم وبين أحد عهد كهؤلاء الذين عاهدتموهم عند المسجد الحرام، فاستقيموا لهم على عهدهم مدة استقامتهم لكم، فـ﴿مَا﴾ هنا مصدرية، ظرفية.

ثم علل ذلك الأمر بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾، أي: يحب الذين يتقون الله في كل شيء، ومنه عدم نقض العهود».

من شأن المتقين الوفاء بالعهد، قال الله جل وعلا: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾... إلخ فهو إخبار من الله سبحانه وتعالى عن محبته لهذين الصنفين من عباده.

أما الأول فهم التوابون، أي: الذين يكثرون التوبة والرجوع إلى الله عز وجل بالاستغفار مما ألموا به على ما تقتضيه صيغة المبالغة. فهم بكثرة التوبة قد تطهروا من الأقذار والنجاسات المعنوية التي هي الذنوب والمعاصي. وأما الثاني فهم المتطهرون الذين يبالغون في التطهر، وهو التنظيف بالوضوء، أو بالغسل، من الأحداث والنجاسات الحسية.

وقيل: المراد بالمتطهرين هنا الذين يتنزهون من إتيان النساء في زمن الحيض، أو في أدبارهن.

والحمل على العموم أولى».

وعلى هذا النمط تعم الآية التوابين من الشرك؛ إذ هو أول ما يجب التوبة منه لكونه أكبر الكبائر، قال الله تعالى: ﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُواْ﴾ [التوبة: ٥].

ولتعم كذلك التطهر من الشرك؛ فإنه نجاسة معنوية، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، فنجاستهم لنجاسة عقيدتهم. وأما ذواتهم فالأصل فيها الطهارة، وإلا لما أدخل النبي ﷺ ثمامة حال شركه المسجد.

قال الشارح: «وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ فقد روي عن الحسن في سبب نزولها أن قوما ادعوا أنهم يحبون الله، فأنزل الله هذه الآية محنة لهم».

قال المعلق: «رواه ابن أبي حاتم (١٣٧٦) وابن جرير في "التفسير" (٦/ ٣٢٤)، وقال: مما ذكرنا فلا خبر عندنا يصح».

قال الشارح: «وفي هذه الآية قد شرط الله لمحبته اتباع نبيه ﷺ، فلا ينال تلك المحبة إلا من أحسن الاتباع والاستمساك بهديه عليه السلام».

المدعون لمحبة الله كثيرون، ولكن ليس كل مدع لشيء استحقه! بل لابد للمدعي من بينة تثبت دعواه. والبينة على محبة العبد لربه ما دلت عليه هذه الآية من اتباع الرسول ﷺ. وقيدت هذه المتابعة بالإحسان لقول الله سبحانه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وإمام المهاجرين النبي ﷺ. وقد دلت الآية على الإتيان بالمطلوب ممن اتبعه ﷺ بإحسان هو وأصحابه المتمسكين بسنته ﷺ، فنال بذلك رضا الله، وفاز بالجنة.

آيات في إثبات صفات الغفران، والود، والرحمة، والحفظ

وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤]، وقوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣]، ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤].

اسما الله الغفور والودود:

قال الشارح: «قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ﴾... إلخ تضمنت الآية إثبات اسمين من الأسماء الحسنى، وهما الغفور والودود.

أما الأول فهو مبالغة في الغفر، ومعناه الذي يكثر منه الستر على المذنبين من عباده والتجاوز عن مؤاخذتهم».

المراد المبالغة في اسم الفاعل، وقد ذكر في قوله تعالى: ﴿غَافِرِ﴾ [غافر: ٣].

وتظهر المبالغة المشار إليها في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]، فحيث ذكر الذنوب بصيغة الجمع

لكثرتها قرن معها اسم الغفور الدال على كثرة الغفران. وفي قوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ [غافر: ٣] ذكر مفردا، فقرن معه اسم الغافر دون صيغة المبالغة.

قال الشارح: «وأصل الغفر الستر، ومنه يقال: «الصبغ أغفر للوسخ»، ومنه المغفر لسترة الرأس».

في غفران الله هذا المعنى، ولكنه اشتمل على التجاوز عن المؤاخذة أيضا.

قال الشارح: «وأما الثاني فهو من الود الذي هو خالص الحب وألطفه.

وهو إما من فعول بمعنى فاعل، فيكون معناه الكثير الود لأهل طاعته والمتقرب إليهم بنصره لهم ومعونته».

من نظائر هذا الوزن في المعنى المذكور «صبور» في الوصف بكثرة الصبر.

ومحبة الله، ونصره، وتوفيقه، لعبده بحسب طاعته لمولاه، قال الله جل وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ﴾ [المائدة: ٥٤].

وفي الحديث ما أخرجه الإمام البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله قال: من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب. وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه. فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه...**» الحديث.

قال الشارح: «وإما من فعول بمعنى مفعول، فيكون معناه المودود لكثرة إحسانه، المستحق لأن يوده خلقه، فيعبدوه، ويحمدوه».

❁ رد إنكار المعتزلة والأشاعرة لصفة الرحمة:

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ وما بعدها من الآيات فقد تضمنت إثبات اسميه الرحمن والرحيم وإثبات صفتي الرحمة والعلم. وقد تقدم في تفسير ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ الكلام على هذين الاسمين، وبيان الفرق بينهما، وأن أولهما دال على صفة الذات والثاني دال على صفة الفعل.

وقد أنكرت الأشاعرة والمعتزلة صفة الرحمة بدعوى أنها في المخلوق ضعف، وخور، وتألم، للمرحوم. وهذا من أقبح الجهل؛ فإن الرحمة إنما تكون من الأقوياء للضعفاء، فلا تستلزم ضعفا ولا خورا. بل قد تكون مع غاية العزة والقدرة، فالإنسان القوي يرحم ولده الصغير، وأبويه الكبيرين، ومن هو أضعف منه. وأين الضعف والخور!؟».

جمعت المعتزلة والأشاعرة في إنكارهم المذكور بين خطأين، مماثلة الخالق بالمخلوق من جهة، ومن جهة أخرى تفسير الرحمة في حق المخلوق بلا علم.

أما المماثلة فقد تقدم دليل إبطالها، وأما الجهة الثانية فتولى ردها الشارح.

قال الشارح: «وهما من أذم الصفات من الرحمة التي وصف الله نفسه بها، وأثنى على أوليائه المتصفين بها، وأمرهم أن يتواصوا بها!؟».

من ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ﴾ [الفتح: ٢٩]، فوصفوا بالرحمة في ما بينهم، وقورن به وصفهم بالشدة أمام الأعداء. وفي هذا دليل على عدم استلزام الضعف من صفة الرحمة في حق المخلوق خلافا لدعوى المعتزلة والأشاعرة!

قال الشارح: «وقوله: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ﴾... إلخ من كلام الله عز وجل حكاية عن حملة العرش والذين حوله، يتوسلون إلى الله عز وجل بربوبيته وسعة علمه ورحمته في دعائهم للمؤمنين. وهو من أحسن التوسلات التي يرجى معها الإجابة».

قال الله سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، هذا أمر بالتوسل في الدعاء بأسمائه تعالى مفيد لاستحبابه على الأقل. ولما كانت هذه الأسماء أسماءا وأوصافا استفيد من الآية التوسل بصفاته تبارك وتعالى أيضا.

ومما يشرع التوسل به أيضا، توسل العبد بعمل نفسه الصالح. فقد أخرج الإمام البخاري (٢٣٣٣) والإمام مسلم (١٠٠)-(٢٧٤٣) من حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**بينما ثلاثة نفر يتمشون أخذهم المطر، فأووا إلى غار في جبل، فانحطت على فم غارهم صخرة من الجبل، فانطبقت عليهم. فقال بعضهم لبعض: انظروا أعمالا عملتموها صالحة لله، فادعوا الله تعالى بها، لعل الله يفرجها عنكم...**» الحديث.

قال الشارح: «ونصب قوله: ﴿رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ على التمييز المحول عن الفاعل، والتقدير «وسعت رحمتك وعلمك كل شيء».

فرحمته سبحانه وسعت في الدنيا المؤمن، والكافر، والبر، والفاجر. ولكنها يوم القيامة تكون خاصة بالمتقين كما قال تعالى: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [الأعراف: ١٥٦] الآية».

وفي رحمة الله العامة ما أخرجه الإمام مسلم (١٧)-(٢٧٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**جعل الله الرحمة مائة جزء، فأمسك عنده تسعة وتسعين، وأنزل في الأرض جزءا واحدا. فمن ذلك الجزء تتراحم الخلائق، حتى ترفع الدابة حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه**».

ومن رحمته تعالى العامة إنزال المطر وإنبات الأرض، قال الله سبحانه: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَـٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [الروم: ٥٠].

وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]. فالطيبات من الرزق من رحمة الله، وتختص بالمؤمنين في الآخرة، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

قال الشارح: «وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾، أي: أوجبها على نفسه تفضلا وإحسانا، ولم يوجبها عليه أحد. وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه في "**الصحيحين**": «**إن الله لما خلق الخلق كتب كتابا، فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي سبقت -أو تسبق- غضبي**».

❁ اسم الله الحافظ:

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ﴾، فالحافظ والحفيظ مأخوذ من الحفظ، وهو الصيانة. ومعناه الذي يحفظ عباده بالحفظ العام، فييسر لهم أقواتهم، ويقيهم أسباب الهلاك والعطب. وكذلك يحفظ عليهم أعمالهم، ويحصي أقوالهم. ويحفظ أولياءه بالحفظ الخاص، فيعصمهم عن مواقعة الذنوب، ويحرسهم من مكايد الشيطان وعن كل ما يضرهم في دينهم ودنياهم.

وانتصب ﴿حَٰفِظٗاۖ﴾ تمييزا لـ﴿خَيۡرٌ﴾ الذي هو أفعل تفضيل».

وقد وكل الله بحفظ العبد من الهلاك ملائكته، فيحفظونه حتى يأمر الله بغيره، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيُرۡسِلُ عَلَيۡكُمۡ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٞ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ﴾ [الرعد: ١١].

وكذلك وكل بحفظ أعمال العباد ملائكته، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِذۡ يَتَلَقَّى ٱلۡمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٞ ١٧ مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٞ﴾ [ق].

آيات في إثبات صفات الرضا، والغضب، واللعن، والكره، والسخط، والمقت، والأسف

قوله: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء: ٩٣]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ [محمد: ٢٨]، ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الزخرف: ٥٥]، وقوله: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]، وقوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣].

قال الشارح رحمه الله تعالى: «قوله: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾... إلخ تضمنت هذه الآيات إثبات بعض صفات الفعل من الرضا لله، والغضب، واللعن، والكره، والسخط، والمقت، والأسف. وهي عند أهل الحق صفات حقيقية لله عز وجل، على ما يليق به، ولا تشبه ما يتصف به المخلوق من ذلك، ولا يلزم منها ما يلزم في المخلوق.

فلا حجة للأشاعرة والمعتزلة على نفيها، ولكنهم ظنوا أن اتصاف الله عز وجل بها يلزمه أن تكون هذه الصفات فيه على نحو ما هي في المخلوق.

وهذا الظن الذي ظنوه في ربهم أرداهم، فأوقعهم في حمأة النفي والتعطيل. والأشاعرة يرجعون هذه الصفات كلها إلى الإرادة، كما علمت سابقا، فالرضا عندهم إرادة الثواب، والغضب، والسخط... إلخ، إرادة العقاب. وأما المعتزلة فيرجعونها إلى نفس الثواب والعقاب».

تقدم إبطال تأويل الطائفتين والرد على نفيهم بما يغني عن إعادته ههنا.

❁ صفة الرضا:

قال الشارح: «وقوله سبحانه: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ﴾ إخبار عما يكون بينه وبين أوليائه من تبادل الرضا والمحبة.

أما رضاه عنهم فهو أعظم وأجل من كل ما أعطوا من النعيم كما قال سبحانه: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُۚ﴾ [التوبة: ٧٢]».

من معاني التنوين التعظيم، وهو المراد به في قول الله عز وجل: ﴿وَرِضْوَٰنٌ﴾ بدليل قوله جل وعلا بعد: ﴿أَكْبَرُۚ﴾. وحذف المفضول ههنا لإرادة الإطلاق، ولهذا كان رضوان الله أعظم من كل ما أعطي أهل الجنة من النعيم.

قال الشارح: «وأما رضاهم عنه فهو رضا كل منهم بمنزلته مهما كانت وسروره بها، حتى يظن أنه لم يؤت أحد خيرا مما أوتي، وذلك في الجنة».

قد كانوا في الدنيا ربما تطلع بعضهم إلى ما أوتي أخوه من النعم، وربما حسده، وتمنى زوالها. لكن في الجنة يزول ذلك لنزع الله الغل المحرك للحسد من صدور أهل الجنة، قال الله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا

عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧]. ولهذا انشغل كل واحد منهم بما فيه من النعيم المقيم، المتجدد في كل حين، قال الله سبحانه: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقَا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ﴾ [البقرة: ٢٥].

❁ صفة الغضب واللعن:

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنَا مُّتَعَمِّدٗا﴾ الآية فقد احترز بقوله: ﴿مُؤۡمِنَا﴾ عن قتل الكافر».

في هذا دليل على عدم مساواة الكافر للمؤمن، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال: ٥٥]. ومما يدب على الأرض الكلب والخنزير، والكفار شر منهما، كما أخبر بذلك خالقهم، وهو أعلم بهم من غيره، ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

وأخرج الإمام البخاري (٦٤٤٧) من حديث **سهل بن سعد الساعدي** رضي الله عنه، أنه قال: مر رجل على رسول الله ﷺ، فقال لرجل عنده جالس: «**ما رأيك في هذا؟**». فقال: رجل من أشراف الناس، هذا والله حري إن خطب أن ينكح، وإن شفع أن يشفع. قال: فسكت رسول الله ﷺ. ثم مر رجل آخر، فقال له رسول الله ﷺ: «**ما رأيك في هذا؟**». فقال: يا رسول الله! هذا رجل من فقراء المسلمين، هذا حري إن خطب أن لا ينكح، وإن شفع أن لا يشفع، وإن قال أن لا يسمع لقوله. فقال رسول الله ﷺ: «**هذا خير من ملء الأرض مثل هذا**».

وتبين بهذا بطلان ما يدعيه بعض الجهلة من المساواة بين المؤمن والكافر. وقد جاروا في هذا الحكم، قال الله سبحانه: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ۝٣٥ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم].

قال الشارح: «وبقوله: ﴿مُّتَعَمِّدًا﴾ -أي: قاصدا لذلك بأن يقصد من يعلمه آدميا، معصوما، فيقتله بما يغلب على الظن موته به- عن القتل الخطإ».

القتل الخطإ هو قتل المؤمن أخاه دون قصده لذلك، كأن يكون نائما فوق سطح، فانقلب حتى سقط على أخيه، فسبب موته. ويلتحق بالقتل الخطإ ما يسمى بشبه العمد بحيث لم يقصد قتل أخيه، ولكن قصد سببه، وهذا السبب لا يسبب الموت عادة. وذلك كأن يضرب أخاه بعصا صغيرة في موضع من جسمه لا يسبب عادة الضرب فيه الموت، فيقدر الله موته بسبب ذلك.

قال الشارح: «وقوله: ﴿خَٰلِدًا فِيهَا﴾، أي: مقيما على جهة التأبيد. وقيل: الخلود المكث الطويل.

واللعن هو الطرد والإبعاد عن رحمة الله. واللعين والملعون من حقت عليه اللعنة، أو دعي عليه بها.

وقد استشكل العلماء هذه الآيات من حيث إنها تدل على أن القاتل عمدا لا توبة له وأنه مخلد في النار، وهذا معارض لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]».

إنما التعارض في الأفهام، وهو أمر نسبي، يختلف من شخص إلى آخر. ولذلك قد يتعارض دليلان لدى إنسان، ويوفق غيره بينهما، فلا يجد تعارضا!

وأما النصوص نفسها فلا تعارض بينها، قال الله جل وعلا: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

قال الشارح: «وقد أجابوا عن ذلك بعدة أجوبة، منها

أن هذا الجزاء لمن كان مستحلا قتل المؤمن عمدا.

أن هذا هو جزاؤه الذي يستحقه لو جوزي مع إمكان ألا يجازى بأن يتوب، أو يعمل صالحا يرجح بعمله السيئ.

أن الآية واردة مورد التغليظ والزجر.

أن المراد بالخلود المكث الطويل، كما قدمنا».

قال المعلق: «قال الشيخ العثيمين رحمه الله معلقا على الهراس: الجواب الأول باطل؛ فإن مستحل قتل المؤمن عمدا كافر سواء قتله، أم لا.اهـ».

والأخير أقوى الأجوبة لدلالة مادة الخاء، واللام، والدال، على المكث، دون استلزامها لتأبيده. ونقل شيخنا تصويب الشيخ العثيمين لهذا الجواب.

قال الشارح: «وقد ذهب ابن عباس وجماعة إلى أن القاتل عمدا لا توبة له، حتى قال ابن عباس: إن هذه الآية من آخر ما نزل، ولم ينسخها شيء».

وعزا العلامة الألباني في **"الصحيحة"** (٦/ ٧١١) قول ابن عباس بتوبته إلى **"الأدب المفرد"** للإمام البخاري، وصححه على شرط **"الصحيحين"**.

وقد نقل نصه؛ إذ قال: ما رواه عطاء بن يسار عنه، أنه أتاه رجل، فقال: إني خطبت امرأة، فأبت أن تنكحني. وخطبها غيري، فأحبت أن تنكحه،

فغرت عليها، فقتلتها، فهل لي من توبة؟ قال: أمك حية؟ قال: لا. قال: تب إلى الله عز وجل، وتقرب إليه ما استطعت...اهـ المراد.

قال الشارح: «والصحيح أن على القاتل حقوقا ثلاثة، حقا لله، وحقا للورثة، وحقا للقتيل. فحق الله يسقط بالتوبة، وحق الورثة يسقط بالاستيفاء في الدنيا، أو العفو. وأما حق القتيل فلا يسقط حتى يجتمع بقاتله يوم القيامة، ويأتي رأسه في يده، ويقول: يا رب! سل هذا فيم قتلني؟».

التفصيل الجامع لما ورد في المسألة من الأدلة بالنظر إلى القاتل في ما يلي...

فإن لم يتب فمغفرة ذنب القتل تحت مشيئة الله؛ إذ مهما بلغت عظمة هذا الذنب فإنه دون عظمة ذنب الشرك، وقد قال الله جل وعلا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨].

وأما إن لم يتب، ولا شاء الله أن يغفر له، فأمره كما ذكر في آية النساء التي ذكرها شيخ الإسلام. ولكن مهما مكث في النار فإن مآله إلى الخروج لإيمانه.

وأما إن تاب القاتل تاب الله تعالى عليه، قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾ [الزمر: ٥٣]. وهذه الحال مما يستثنى مما تقدم بدليل قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان]. فأشبهت هاتان الآيتان في ما يتعلق بقتل المؤمن عمدا الآية في سورة النساء. واستثنى الله من الوعيد المذكور في آياتي الفرقان التائب قائلا: ﴿إِلَّا مَن تَابَ﴾ [الفرقان: ٧٠] الآية.

وأما ما يتعلق بحق الورثة فقد تقدم حكمه في كلام الشارح.

وبقي الحديث المذكور في حق المقتول؛ فإنه يشكل في حال قبول الله توبة القاتل، أو شاء غفرانه. وأظهر الأجوبة حينئذ بإرضاء الله المقتول حتى تطيب نفسه بالعفو عن قاتله، فلا يجد في قلبه اتجاه أخيه شيئا، قال الله تعالى: ﴿وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧].

قال الشارح رحمه الله: «وأما قوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا﴾... إلخ فالأسف يستعمل بمعنى شدة الحزن وبمعنى شدة الغضب والسخط، وهو المراد في الآية.

والانتقام المجازاة بالعقوبة، مأخوذ من النقمة، وهي شدة الكراهة والسخط».



آيات في إثبات صفتي الإتيان والمجيء

وقوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ٢١ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر]، ﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلٗا﴾ [الفرقان: ٢٥].

قال الشارح: «قوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ﴾... في هذه الآيات إثبات صفتين من صفات الفعل له سبحانه، وهما صفتا الإتيان والمجيء. والذي عليه أهل السنة والجماعة الإيمان بذلك على حقيقته والابتعاد عن التأويل الذي هو في الحقيقة إلحاد وتعطيل».

المراد بالتأويل هنا إخراج النص عن دلالته الظاهرة بلا دليل. وهو تأويل باطل؛ إذ الأصل إجراء النص على ظاهره إلا لدليل ينقل عن هذا الأصل.

قال الشارح: «ولعل من المناسب أن ننقل إلى القارئ هنا ما كتبه حامل لواء التجهم والتعطيل في هذا العصر، وهو المدعو بزاهد الكوثري فاسد».

قال المعلق: «هو ماتريدي، جهمي، في الاعتقاد، وحنفي جلد في الفقه، قبوري، صاحب شرك في التوحيد. جمع كل بلاء».

قال الشارح: «قال في حاشيته على كتاب "الأسماء والصفات" للبيهقي ما نصه: قال الزمخشري ما معناه: إن الله يأتي بعذاب في الغمام الذي ينتظر منه الرحمة، فيكون مجيء العذاب من حيث تنتظر الرحمة أفظع وأهول».

قال المعلق: «هذا كتاب عظيم النفع، كثير الفائدة، إلا أنه يجب الحذر مما فيه من تعطيل الصفات، فقد سلك البيهقي فيه سير الأشاعرة».

في ما تقدم نموذج لنفي الزمخشري المعتزلي لصفات الله، وقد ملأ تفسيره بذلك! فههنا أثبت الإتيان لعذاب الله؛ ليتوصل به إلى نفيه عن الله سبحانه وتعالى.

قال الشارح: «وقال إمام الحرمين ﴿فِي﴾ معنى الباء، كما سبق».

قال المعلق: «بل المعنى الصحيح أن ﴿فِي﴾ بمعنى مع، وهذا يساغ عند العرب، وكذا القرآن، مثاله: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾ [الأعراف: ٣٨]».

قال الشارح: «وقال الفخر الرازي: أن يأتيهم أمر الله. اهـ».

قال المعلق: «قد بدت منه في تواليفه بلايا، وعظائم، وسحر، وانحرافات عن السنة! والله يعفو عنه؛ فإنه توفي على طريقة حميدة، والله يتولى السرائر. قاله الذهبي في "السير" (٢١/ رقم (٢٦١))».

قال الشارح: «فأنت ترى من نقل هذا الرجل عن أسلافه في التعطيل مدى اضطرابهم في التخريج والتأويل. على أن الآيات صريحة في بابها، لا تقبل شيئا من تلك التأويلات».

أفاد هذا بطلان هذه التأويلات، ودل على بنائها على عدم التسليم لظاهر النصوص. بل مبناها على العقل، فأدى إلى الضلال والاختلاف، قال الله تعالى:

﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى﴾ [القصص: ٥٠]، وقال الله سبحانه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]!

قال الشارح رحمه الله: «فالآية الأولى تتوعد هؤلاء المصرين على كفرهم، وعنادهم، واتباعهم للشيطان، بأنهم ما ينتظرون إلا أن يأتيهم الله عز وجل في ظلل من الغمام لفصل القضاء بينهم، وذلك يوم القيامة، ولهذا قال بعد ذلك: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾، والآية الثانية أشد صراحة؛ إذ لا يمكن تأويل الإتيان فيها بأنه إتيان الأمر، أو العذاب؛ لأنه ردد فيها بين إتيان الملائكة، وإتيان الرب، وإتيان بعض آيات الرب سبحانه».

فالأولى متعلقة بيوم القيامة، والذي ينتظره الناس يومئذ مجيء الله لفصل القضاء بينهم؛ ليستريحوا من طول القيام، كما دلت عليه أحاديث الشفاعة في **"الصحيحين"**. ولا ينتظر الناس يومئذ مجيء المطر، كما زعمه الزمخشري!

قال الشارح: «وقوله في الآية التي بعدها: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ لا يمكن حملها على مجيء العذاب؛ لأن المراد مجيئه سبحانه يوم القيامة لفصل القضاء، والملائكة صفوف إجلالا وتعظيما له، وعند مجيئه تنشق السماء بالغمام، كما أفادته الآية الأخيرة».

من أدلة إثبات صفتي المجيء والإتيان التي لا تحتمل التأويل أيضا، ما أخرجه الإمام البخاري (٨٠٦) والإمام مسلم (٢٩٩)-(١٨٢) من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه الطويل، وفي أثنائه قوله ﷺ جوابا للسؤال عن رؤية الله يوم القيامة: «... **فيأتيهم الله** تبارك وتعالى **في صورة غير صورته التي يعرفون،**

فيقول: أنا ربكم. فيقولون: نعوذ بالله منك، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا جاء ربنا عرفناه. فيأتيهم الله ﷻ في صورته التي يعرفون...» الحديث.

ثم ذكر رسول الله ﷺ أمورا تقع بعد ذلك. لكن قدم في حديثه الجواب المطابق لسؤال الصحابة عن رؤية الله، لا رؤية عذابه، ولا أمره، ولا الظلل. فأجابهم ﷺ برؤيتهم لربهم تبارك وتعالى يوم القيامة إذا جاء، وأتى، هو جل وعلا، لا عذابه، ولا أمره، ولا الظلل. وهل يقول عاقل: إن المؤمنين ينتظرون يوم القيامة مجيء وإتيان عذاب الله، وأمره، والظلل؛ ليروه في صورته!؟

❁ إتيان الله ومجيئه على ما يليق به:

قال الشارح: «وهو سبحانه يجيء، ويأتي، وينزل، ويدنو، وهو فوق عرشه، بائن من خلقه. فهذه كلها أفعال له سبحانه على الحقيقة، ودعوى المجاز تعطيل له عن فعله، واعتقاد أن ذلك المجيء والإتيان من جنس مجيء المخلوقين وإتيانهم نزوع إلى التشبيه، يفضي إلى الإنكار والتعطيل».

قال المعلق: «ذكر الهراس مسألة مهمة، وهي نزوله سبحانه وتعالى إلى السماء الدنيا مع أنه فوق العرش سبحانه، أي: لا يخلو منه العرش. وهذا ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، وعزاه إلى الإمام أحمد رحمه الله».

ثم صحح شيخنا هذا القول، ويدل عليه قول الله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فليس نزوله تعالى كنزول خلقه المستلزم لخلو الموضع الذي نزل منه لإشغال آخر. ويلتحق بالنزول في هذا المعنى المجيء والإتيان.

ينبغي التنبيه على لفظة «بائن من خلقه»؛ فإنها من الألفاظ التي لم ترد عن السلف. وإنما أتى بها العلماء ردا على قول أهل البدع: «إن الله في كل مكان»، فبينوا بها العقيدة الصحيحة في استواء الله على عرشه، ليس هو سبحانه في شيء من خلقه، ولا شيء من خلقه فيه هو سبحانه وتعالى.

وأما المجاز فهو استعمال لفظ لغير ما وضع له أولا لقرينة مانعة من ذلك في السياق. مثال ذلك قوله: «رأيت أسدا يخطب على المنبر». قالوا: هذا مجاز؛ لأن لفظة «أسدا» وضعت في المرة الأولى على الحيوان المفترس، ومنع كون ذلك مرادا ههنا قوله: «يخطب» لعدم إمكان وصف الأسد بالخطابة.

وإنما أظهر القول بالمجاز المعطلة، فكلما ورد نص في صفة لله لا توافقهم نفوها بدعوى المجاز! ولذلك قال الإمام ابن القيم: المجاز حمار المبتدعة.اهـ.

والحق انتفاء المجاز من أصله، وما ادعي فيه المجاز مما لا يمكن حمله على ظاهره حمل على كونه أسلوبا لغويا. ففي المثال السابق أطلق على الخطيب لفظة «أسدا» إنزالا له منزلته في الشجاعة.

ثم يؤيد انتفاء المجاز من أصله افتقاره إلى إثبات الدليل على وضع اللفظ لأول مرة على معنى معين دون آخر، وهيهات! ولذلك أمكن رد ما ادعي فيه ذلك باحتمال وضعه أول مرة في معنى آخر، ثم نقل إلى المعنى المدعى. وليس القول بالانتقال ببدع من القول ولا مستبعد لكثرة وجوده في العلم المنقول.

آيتان في إثبات صفة الوجه

وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

قال الشارح رحمه الله تعالى: «قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾... إلخ تضمنت هاتان الآيتان إثبات صفة الوجه لله عز وجل. والنصوص في إثبات الوجه من الكتاب والسنة لا تحصى كثرة. وكلها تنفي تأويل المعطلة الذين يفسرون الوجه بالجهة، أو الثواب، أو الذات».

قال المعلق: «هل للثواب سبحات!؟ وهل الثواب يحرق!؟».

يشير إلى ما أخرجه الإمام مسلم (٢٩٣)-(١٧٩) من حديث **أبي موسى الأشعري** رضي الله عنه، قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات؛ فقال: «**إن الله عز وجل لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط، ويرفعه. يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل. حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**».

في رواية «**النار**» بدل «**النور**»! نقل الإمام النووي في "**المنهاج**" (٣/ ١٤) عن الشراح أنهم قالوا: معنى «**سبحات وجهه**» نوره، وجلاله، وبهاؤه.اهـ.

ويرد بهذا الحديث أيضا، على تفسير الوجه بالجهة؛ إذ ليس لها سبحات!

وأما تفسير الوجه بالذات ففي رده ما يلي...

قال الشارح: «والذي عليه أهل الحق أن الوجه صفة غير الذات، ولا يقتضي إثباته كونه تعالى مركبا من أعضاء كما يقوله المجسمة، بل هو صفة لله على ما يليق به، فلا يشبه وجها، ولا يشبهه وجه.

واستدلت المعطلة بهاتين الآيتين على أن المراد بالوجه الذات؛ إذ لا خصوص للوجه في البقاء وعدم الهلاك. ونحن نعارض هذا الاستدلال بأنه لو لم يكن لله عز وجل وجه على الحقيقة لما جاء استعمال هذا اللفظ في معنى الذات؛ فإن اللفظ الموضوع لمعنى لا يمكن أن يستعمل في معنى آخر إلا إذا كان المعنى الأصلي ثابتا للموصوف حتى يمكن للذهن أن ينتقل من الملزوم إلى لازمه».

هذا تنزلا مع المعطلة وإلزاما لهم بما فروا منه؛ إذ لو كان الأمر ما ادعوه لما أمكن ذلك حتى يثبتوا صفة الوجه لله بالمعنى الدال عليه ظاهر هذه اللفظة.

قال الشارح: «على أنه يمكن دفع مجازهم بطريق آخر، فيقال: إنه أسند البقاء إلى الوجه، ويلزم منه بقاء الذات، بدلا من أن يقال: أطلق الوجه، وأراد الذات».

ظهر بهذا عدم الاحتياج لما ادعاه المعطلة؛ فإن المعنى الذي يفيده إجراء النص على ظاهره أبلغ، فأفاد بقاء وجه الله صراحة وبقاء ذاته عز وجل باللازم.

قال الشارح: «وقد ذكر البيهقي نقلا عن الخطابي أنه تعالى لما أضاف الوجه إلى الذات، وأضاف النعت إلى الوجه، فقال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو

ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾، دل على أن ذكر الوجه ليس بصلة وأن قوله: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ صفة للوجه والوجه صفة للذات.

وكيف يمكن تأويل الوجه بالذات، أو بغيرها، في مثل قوله عليه السلام في حديث الطائف: «**أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات...**» إلخ، وقوله في ما رواه **أبو موسى الأشعري** رضي الله عنه: «**حجابه النور** -أو **النار**-، **لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**»؟».

قال شيخنا في الحديث الأول: في سنده عنعنة ابن إسحاق.اهـ المراد.

آيتان في إثبات صفة اليدين

وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

قال الشارح: «قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾... إلخ تضمنت هاتان الآيتان إثبات اليدين صفة حقيقية له سبحانه على ما يليق به. فهو في الآية الأولى يوبخ إبليس على امتناعه عن السجود لآدم الذي خلقه بيديه.

ولا يمكن حمل اليدين هنا على القدرة؛ فإن الأشياء جميعا حتى إبليس خلقها الله بقدرته، فلا يبقى لآدم خصوصية يتميز بها. وفي حديث **عبد الله ابن عمرو** رضي الله عنهما: «**إن الله عز وجل خلق ثلاثة أشياء بيده، خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس جنة عدن بيده**».

فتخصيص هذه الثلاثة بالذكر مع مشاركتها لبقية المخلوقات في وقوعها بالقدرة دال على اختصاصها بأمر زائد».

تفسير اليدين بالقدرة من تأويل المعطلة؛ لينفوا به هذه الصفة. وقد امتنع تأويلهم لظاهر سياق الآية؛ فإنها واردة في تفضيل آدم واختصاصه على غيره. فلو ساغ تأويلهم لعارض السياق، وانتفت فائدته؛ فإن الله جل وعلا خلق جميع

الأشياء بقدرته، لا آدم بخصوصه. فلما خصه بالذكر دل على امتيازه بشيء لا يشاركه فيه سائر المخلوقات، وهو ما دل عليه ظاهر الآية من خلقه له بيديه.

❁ من موانع المجاز:

قال الشارح: «وأيضا، فلفظ «اليدين» بالتثنية لم يعرف استعماله إلا في اليد الحقيقية، ولم يرد قط بمعنى القدرة، أو النعمة؛ فإنه لا يسوغ أن يقال: «خلقه الله بقدرتين، أو بنعمتين»».

يشير ههنا إلى ما ذكره أهل اللغة من موانع حمل اللفظ على المجاز، وهو التثنية، فلما كان كذلك في الآية المذكورة تعين حمل اليدين فيها على الحقيقة.

ومما ذكروه من موانع المجاز أيضا، توكيد اللفظ.

وورد المانعان في هذه الصفة في ما أخرجه الإمام مسلم (١٨)-(١٨٢٧) من حديث **عبد الله بن عمرو** رضي الله عنهما، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن المقسطين عند الله على منابر من نور، عن يمين الرحمن** عز وجل **-وكلتا يديه يمين-، الذين يعدلون في حكمهم، وأهليهم، وما ولوا**».

قال الشارح: «على أنه لا يجوز إطلاق اليدين بمعنى النعمة، أو القدرة، أو غيرهما، إلا في حق من اتصف باليدين على الحقيقة، ولذلك لا يقال للريح: «يد»، ولا للماء: «يد».

وأما احتجاج المعطلة بأن اليد قد أفردت في بعض الآيات».

أرادوا رد مانع المجاز المتقدم لورود الصفة مفردة، فساغ حينئذ التأويل.

ولكن على فرض ما أدلوا به هنا امتنع التأويل لمخالفته للظاهر. ثم تقدم أنه إذا وردت في مسألة عدة نصوص نظر في وجه جمعها للأخذ بها جميعا.

قال الشارح: «وجاءت بلفظ الجمع في بعضها، فلا دليل فيه؛ فإن ما يصنع بالاثنين قد ينسب إلى الواحد، تقول: «رأيت بعيني، وسمعت بأذني»، والمراد: «عيناي» و«أذناي»».

ويرد استدلال المعطلة من الحيثية الأصولية تعميم المفرد إذا أضيف، ففي قول الله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾ أفردت ﴿يَدُ﴾، ولكن لما أضيفت عمتهما كلتيهما.

قال الشارح: «وكذلك الجمع يأتي بمعنى المثنى أحيانا كقوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾ [التحريم: ٤]، والمراد قلباكما».

ومما يدل على سوغ كل ما تقدم ذكره في اللغة ورود المفرد والجمع مرادا بهما المثنى في ما أخرجه الإمام البخاري (٢١٦)، وهذا اللفظ له، والإمام مسلم (١١١)-(٢٩٢) من حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما، أنه قال: مر النبي ﷺ بحائط من حيطان المدينة، أو مكة، فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما... الحديث.

ففي هذا الحديث أفرد «صوت»، وجمع «قبور»، والمراد من كل واحد من اللفظين المثنى؛ فإن لكل واحد من الإنسانين صوتا وقبرا.

قال الشارح: «وكيف يتأتى حمل اليد على القدرة، أو النعمة، مع ما ورد من إثبات الكف، والأصابع، واليمين، والشمال، والقبض، والبسط، وغير ذلك...مما لا يكون إلا لليد الحقيقية!؟».

قال المعلمي رحمه الله تعالى: «واستدلوا بما رواه مسلم (٢٧٨٨) عن **عبد الله ابن عمر** رضي الله عنهما مرفوعا: «**يطوي الله** عز وجل **السماوات يوم القيامة... ثم يطوي الأرضين بشماله**».

وهذا الحديث ضعيف، فيه عمر بن حمزة، وقد خالف فيه نافعا وعبيد الله ابن مقسم عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه الشمال».

قال الشارح: «وفي الآية الثانية يحكي الله سبحانه مقالة اليهود -قبحهم الله- في ربهم ووصفهم إياه -حاشاه- بأن يده مغلولة، أي: ممسكة عن الإنفاق. ثم أثبت لنفسه سبحانه عكس ما قالوا، وهو أن يديه مبسوطتان بالعطاء، ينفق كيف يشاء، كما جاء في الحديث: «**إن يمين الله ملأى، سحاء الليل والنهار، لا تغيضها نفقة**».

ترى لو لم يكن لله يدان على الحقيقة، هل كان يحسن هذا التعبير ببسط اليدين!؟ ألا شاهت وجوه المتأولين».

آيات في إثبات صفة العينين

وقوله: ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ﴾ [الطور: ٤٨]، ﴿وَحَمَلۡنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلۡوَٰحٖ وَدُسُرٖ ١٣ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا جَزَآءٗ لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر]، ﴿وَأَلۡقَيۡتُ عَلَيۡكَ مَحَبَّةٗ مِّنِّي وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩].

قال الشارح: «قوله: ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾... إلخ، في هذه الآيات الثلاث يثبت الله سبحانه لنفسه عينا يرى بها جميع المرئيات، وهي صفة حقيقية لله عز وجل على ما يليق به، فلا يقتضي إثباتها كونها جارحة مركبة من شحم، وعصب، وغيرهما.

وتفسير المعطلة لها بالرؤية، أو بالحفظ والرعاية، نفي وتعطيل».

وذلك لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١].

ومن الأدلة على إثبات صفة العينين لله عز وجل ما أخرجه الإمام البخاري (٧٤٠٧) والإمام مسلم (٢٧٤)-(١٦٩) من حديث **ابن عمر** رضي الله عنهما، أنه قال: ذكر رسول الله ﷺ يوما بين ظهراني الناس المسيح الدجال، فقال: «**إن الله** تبارك وتعالى **ليس بأعور**...» الحديث.

قال الإمام ابن فارس في أصل مادة «عور» من **"مقاييس اللغة"**: أصلان، أحدهما يدل على تداول الشيء.

والآخر يدل على مرض في إحدى عيني الإنسان وكل ذي عينين.اهـ.

أنسب الأصلين لما نحن في صدده الثاني، وقد اشتمل على أمرين، دلالته على مرض في العين واختصاص ذلك بكل ذي عينين. وقد نفى النبي ﷺ في الحديث عن الله سبحانه وتعالى المرض، لكن بقي الأمر الثاني، وهو عدم سوغ إطلاق الوصف المذكور إلا على ذي عيني، فأفهم حينئذ وصف الله بالعينين.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «وأما إفرادها في بعض النصوص وجمعها في البعض الآخر فلا حجة لهم فيه على نفيها؛ فإن لغة العرب تتسع لذلك، فقد يعبر فيها عن الاثنين بلفظ الجمع، ويقوم فيها الواحد مقام الاثنين، كما قدمنا في اليدين».

قال المعلمي: «قالت المعطلة: ظاهر القرآن إثبات أعين كثيرة كما قال تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾، ولا نرى في الدنيا أقبح صورة من هذه الصورة المتخيلة. ولذلك حرفوها إلى الرعاية والحفظ».

هذا إعراض عن قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

قال الشارح: «على أنه لا يمكن استعمال لفظ «العين» في شيء من هذه المعاني التي ذكروها إلا بالنسبة لمن له عين حقيقية.

فهل يريد هؤلاء المعطلة أن يقولوا: «إن الله يتمدح بما ليس فيه، فيثبت لنفسه عينا، وهو عاطل عنها»!؟ وهل يريدون أن يقولوا: «إن رؤيته للأشياء لا تقع بصفة خاصة بها، بل هو يراها بذاته كلها كما تقول المعتزلة: «إنه قادر

بذاته، مريد بذاته... إلخ»»!؟ وفي الآية الأولى يأمر الله نبيه ﷺ بالصبر لحكمه والاحتمال لما يلقاه من أذى قومه، ويعلل ذلك الأمر بأنه بمرأى منه، وفي كلاءته وحفظه، وفي الآية الثانية يخبر الله عز وجل عن نبيه نوح عليه السلام أنه لما كذبه قومه، وحقت عليهم كلمة العذاب، وأخذهم الله بالطوفان، حمله هو ومن معه من المؤمنين على سفينة ذات ألواح عظيمة من الخشب ودسر، أي: مسامير، جمع دسار، تشد بها الألواح، وأنها كانت تجري بعين الله وحراسته، وفي الآية الثالثة خطاب من الله لنبيه موسى عليه السلام بأنه ألقى عليه محبة منه، يعني أحبه هو سبحانه، وحببه إلى خلقه، وأنه صنعه على عينه، ورباه تربية استعد بها للقيام بما حمله من رسالة إلى فرعون وقومه».

آيات في إثبات صفة السمع، والبصر، والرؤية

وقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]، **وقوله:** ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، **وقوله:** ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠]، ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤]، ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّـٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الشعراء]، ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ﴾ [التوبة: ١٠٥].

قال الشارح: «قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾... إلخ هذه الآيات ساقها المؤلف لإثبات صفات السمع، والبصر، والرؤية.

أما السمع فقد عبرت عنه الآيات بكل صيغ الاشتقاق، وهي «سمع»، و«يسمع»، و«سميع»، و«نسمع»، و«أسمع»، فهو صفة حقيقية لله، يدرك بها الأصوات، كما قدمنا.

وأما البصر فهو الصفة التي يدرك بها الأشخاص والألوان، والرؤية لازمة له.

وقد جاء في حديث **أبي موسى** رضي الله عنه: «**يا أيها الناس! أربعوا على أنفسكم؛ إنكم لا تدعون أصم ولا غائبا، ولكن تدعون سميعا، بصيرا، إن الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته**».

وكل من السمع والبصر صفة كمال، وقد عاب الله على المشركين عبادتهم ما لا يسمع، ولا يبصر».

هذا النقص كاف في الدلالة على عدم استحقاق هذه المعبودات للعبادة، ودليل عدم الفائدة في ذلك!

ومن الآيات التي أشار إليها الشارح قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٩٤ أَلَهُمۡ أَرۡجُلٞ يَمۡشُونَ بِهَآ أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٖ يَبۡطِشُونَ بِهَآ أَمۡ لَهُمۡ أَعۡيُنٞ يُبۡصِرُونَ بِهَآ أَمۡ لَهُمۡ ءَاذَانٞ يَسۡمَعُونَ بِهَاۗ﴾ [الأعراف].

قال الشارح: «وقد نزلت الآية الأولى في شأن خولة بنت ثعلبة حين ظاهر منها زوجها، فجاءت تشكو إلى رسول الله ﷺ، وتحاوره، وهو يقول لها: «**ما أراك إلا قد حرمت عليه**»».

ذكر شيخنا ههنا من أخرج الحديث، وأفاد ظاهر كلامه عدم ثبوته.

قال الشارح: «أخرج البخاري في "**صحيحه**" عن عروة عن **عائشة** رضي الله عنها، قالت: الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، لقد جاءت المجادلة تشكو إلى رسول الله ﷺ، وأنا في ناحية من البيت ما أسمع ما تقول، فأنزل الله عز وجل: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا﴾... الآيات».

قال المعلمي: «أخرجه البخاري تعليقا (١٣/ ٣٨٤) -"الفتح"-...».

قال الشارح: «وأما الآية الثانية فقد نزلت في فنحاص اليهودي الخبيث، حين قال لأبي بكر رضي الله عنه لما دعاه إلى الإسلام: والله يا أبا بكر! ما بنا إلى الله من حاجة من فقر، وإنه إلينا لفقير. ولو كان غنيا ما استقرضنا».

قال المعلمي رحمه الله: «في سنده محمد بن أبي محمد، قال الذهبي في "السير" (٢/ ٥٥٨): «لا يعرف»، وذكره ابن حبان في "الثقات"».

قال الشارح: «وأما الآية الثالثة فـ﴿أَمۡ﴾ بمعنى بل. والهمزة للاستفهام، فهي «أم» المنقطعة، والاستفهام إنكاري، يتضمن معنى التوبيخ. والمعنى بل، أيظن هؤلاء في تخفيهم واستتارهم أنا لا نسمع سرهم ونجواهم؟ بلى، نسمع ذلك، وحفظتنا لديهم يكتبون ما يقولون وما يفعلون.

وأما الآية الرابعة فهي خطاب من الله عز وجل لموسى وهارون عليهما الصلاة والسلام حين شكوا إلى الله خوفهما من بطش فرعون بهما، فقال لهما: ﴿لَا تَخَافَآۖ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾.

وأما الآية الخامسة فقد نزلت في شأن أبي جهل -لعنه الله- حين نهى النبي ﷺ عن الصلاة عند البيت، فنزل قوله تعالى: ﴿أَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي يَنۡهَىٰ ٩ عَبۡدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ١٠ أَرَءَيۡتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلۡهُدَىٰٓ ١١ أَوۡ أَمَرَ بِٱلتَّقۡوَىٰٓ ١٢ أَرَءَيۡتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ١٣ أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق]... إلخ السورة».

آيات في إثبات بعض صفات المقابلة

وقوله: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣]، وقوله: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤]، وقوله: ﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ٥٠]، وقوله: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق].

❁ الأدب الذي يراعى في إثبات صفات المقابلة:

قال الشارح: «وقوله: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾... إلخ، تضمنت هذه الآيات إثبات صفتي المكر والكيد، وهما من صفات الفعل الاختيارية».

قال المعلق: «قال الطبري: والصواب في ذلك من القول والتأويل عندنا أن معنى الاستهزاء في كلام العرب إظهار المستهزئ للمستهزأ به من القول والفعل ما يرضيه ظاهرا، وهو بذلك من قيله وفعله به مورثه مساءة باطنا، وكذلك معنى الخداع، والسخرية، والمكر. اهـ».

قال الشارح: «ولكن لا ينبغي أن يشتق له من هاتين الصفتين اسم، فيقال: «ماكر وكائد». بل يوقف عندما ورد به النص من أنه خير الماكرين وأنه يكيد لأعدائه الكافرين».

يعني عدم إطلاق هذه الصفات في حق الله عز وجل. وإنما تذكر كما وردت في النصوص، فتذكر، ويذكر معها المقابل لها.

قال الشارح: «أما قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ فمعناه شديد الأخذ بالعقوبة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج: ١٢]، ﴿إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢].

وقال ابن عباس: «معناه شديد الحول»، وقال مجاهد: «شديد القوة»، والأقوال متقاربة».

❁ تفسير مكر الله بمن يمكر:

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ فمعناه أنفذهم وأسرعهم مكرا. وقد فسر بعض السلف مكر الله بعباده بأنه استدراجهم بالنعم من حيث لا يعلمون. فكلما أحدثوا ذنبا أحدث لهم نعمة، وفي الحديث: «**إذا رأيت الله يعطي العبد من الدنيا ما يحب، وهو مقيم على معصيته، فاعلم أنما ذلك منه استدراج**»».

قال المعلق: «... بهذه المتابعات أرجو أن يكون الحديث حسنا».

يستدل بعض العصاة بما يعطى من النعم على أن الله يحبه، فكلما كثرت لزم لديه محبة الله له أكثر! وهذا الميزان باطل؛ فإن الله ينعم على البر والفاجر.

قال الشارح: «وقد نزلت هذه الآية في شأن عيسى عليه السلام حين أراد اليهود قتله، فدخل بيتا فيه كوة، وقد أيده الله بجبريل عليه السلام، فرفعه إلى

السماء من الكوة، فدخل عليه يهوذا؛ ليدلهم عليه، فيقتلوه، فألقى الله شبه عيسى على ذلك الخائن. فلما دخل البيت، فلم يجد فيه عيسى، خرج إليهم، وهو يقول: «ما في البيت أحد». فقتلوه، وهم يرون أنه عيسى، فذلك قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ﴾».

قال المعلق: «الحديث أخرجه ابن جرير (٦/ ٤٥٤) عن ابن عباس، وفيه انقطاع بين ابن أبي طلحة وابن عباس. وله طريق آخر، وفيها الحسن بن عمارة، متروك، وفيه مبهم».

قال الشارح: «وأما قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا﴾... إلخ فهي في شأن الرهط التسعة من قوم صالح عليه السلام حين ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ﴾ [النمل: ٤٩]، أي: ليقتلنه بياتا هو وأهله. ﴿ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ﴾ [النمل: ٤٩]، فكان عاقبة هذا المكر منهم أن مكر الله بهم، فدمرهم وقومهم أجمعين».



آيات في إثبات صفات العفو، والقدرة، والمغفرة، والرحمة، والعزة، والتبارك، والجلال، والإكرام

وقوله: ﴿إِن تُبْدُواْ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُواْ عَن سُوٓءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩]، ﴿وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، وقوله عن إبليس: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، وقوله: ﴿تَبَارَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨].

قال الشارح: «قوله: ﴿إِن تُبْدُواْ خَيْرًا﴾... إلخ هذه الآيات تضمنت إثبات صفات العفو، والقدرة، والمغفرة، والرحمة، والعزة، والتبارك، والجلال، والإكرام».

❁ صفتا العفو والقدرة:

قال الشارح: «فالعفو الذي هو اسمه تعالى معناه المتجاوز عن عقوبة عباده إذا هم تابوا إليه، وأنابوا، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الشورى: ٢٥].

ولما كان أكمل العفو هو ما كان عن قدرة تامة على الانتقام والمؤاخذة جاء هذان الاسمان الكريمان، العفو والقدير، مقترنين في هذه الآية وفي غيرها».

قال المعلق: «قال الخطابي: وزنه فعول من العفو، وهو بناء للمبالغة. والعفو الصفح عن الذنوب وترك مجازاة المسيء».

لما جاء عفوه تعالى بصيغة المبالغة أفاد كثرة عفوه، وصرح به في قوله سبحانه: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ٣٠ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ﴾ [الشورى]، وإنما عفوه تبارك وتعالى عن تمام قدرته.

والمراد بهذه المصائب ما يقع في الدنيا من الابتلاء، قال الله عز وجل: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِ ٱلۡجَوَارِ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِ ٣٢ إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهۡرِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٍ ٣٣ أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٖ﴾ [الشورى].

وهذه المصائب جزاء بعض أعمال العباد، قال الله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]. وأما لو أخذوا بكل ما اقترفوه لهلك الجميع، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗىۖ﴾ [فاطر: ٤٥].

وللكافرين من هذه المصائب قسط عظيم، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ أَوۡ تَحُلُّ قَرِيبٗا مِّن دَارِهِمۡ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ وَعۡدُ

ٱللَّهِۚ﴾ [الرعد: ٣١]. وقد يمهل الله الكفار عن المؤاخذة، ولكنه إمهال يسير، قال الله سبحانه: ﴿فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدَۢا﴾ [الطارق: ١٧]. لكن بعد هذا الإمهال أخذهم أخذ عزيز مقتدر، قال الله جل وعلا: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْۚ إِنَّهُمۡ لَا يُعۡجِزُونَ﴾ [الأنفال: ٥٩]، وقال الله جل وعلا: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحۡنَا عَلَيۡهِمۡ أَبۡوَٰبَ كُلِّ شَيۡءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ أَخَذۡنَٰهُم بَغۡتَةً فَإِذَا هُم مُّبۡلِسُونَ ٤٤ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْۚ وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام].

قال الشارح: «وأما القدرة فهي الصفة التي تتعلق بالممكنات إيجادا وإعداما، فكل ما كان، ووقع من الكائنات، واقع بمشيئته وقدرته، كما في الحديث: «**ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن**».

وأما قوله تعالى: ﴿وَلۡيَعۡفُواْ وَلۡيَصۡفَحُوٓاْۗ﴾... الآية فقد نزلت في شأن أبي بكر رضي الله عنه حين حلف لا ينفق على مسطح بن أثاثة، وكان ممن خاضوا في الإفك، وكانت أم مسطح بنت خالة أبي بكر، فلما نزلت هذه الآية قال أبو بكر: «والله إني لأحب أن يغفر الله لي»، ووصل مسطحا».

❁ صفات العزة وما ذكر معها:

قال الشارح: «وأما قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ فقد نزلت في شأن عبد الله بن أبي ابن سلول، رئيس المنافقين، وكان في بعض الغزوات قد أقسم ليخرجن رسول الله ﷺ هو وأصحابه من المدينة، فنزل

قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨]، يقصد بالأعز -قبحه الله- نفسه وأصحابه، ويقصد بالأذل رسول الله ﷺ ومن معه من المؤمنين، فرد الله عز وجل عليه بقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون: ٨].

والعزة صفة أثبتها الله عز وجل لنفسه، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [الأحزاب: ٢٥].

وأقسم بها سبحانه كما في حديث الشفاعة: «**وعزتي، وكبريائي، وعظمتي، لأخرجن منها من قال: لا إله إلا الله**».

وأخبر عن إبليس أنه قال: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨٢ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [ص].

وفي "**صحيح البخاري**" وغيره عن **أبي هريرة** رضي الله عنه: «**بينما أيوب** عليه السلام **يغتسل عريانا خر عليه جراد من ذهب، فجعل يحثي في ثوبه، فناداه ربه: يا أيوب! ألم أكن أغنيتك عما ترى؟ قال: بلى، وعزتك، ولكن لا غنى لي عن بركتك**».

وقد جاء في حديث الدعاء الذي علمه النبي ﷺ لمن كان به وجع: «**أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد، وأحاذر**».

والعزة تأتي بمعنى الغلبة والقهر، من «عز، يعز» بضم العين في المضارع، يقال: «عزه» إذا غلبه.

وتأتي بمعنى القوة والصلابة، من «عز، يعز» بفتحها، ومنه «أرض عزاز» للصلبة الشديدة.

وتأتي بمعنى علو القدر والامتناع عن الأعداء، من «عز، يعز» بكسرها.

وهذه المعاني كلها ثابتة لله عز وجل».

نقل شيخنا عن الشيخ ابن عثيمين أنه قال: والحق أن الصلابة لا يمكن القول بثبوتها لله عز وجل ولا بنفيها عنه لعدم ورود ذلك.اهـ.

قال الشارح: «وأما قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ﴾...؛ فإنه من البركة بمعنى دوام الخير وكثرته.

وقوله: ﴿ذِى ٱلْجَلَٰلِ﴾، أي: صاحب الجلال والعظمة سبحانه، الذي لا شيء أجل ولا أعظم منه.

و﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ الذي يكرم عما لا يليق به، وقيل: الذي يكرم عباده الصالحين بأنواع الكرامة في الدنيا والآخرة. والله أعلم».

الإكرام مصدر قياسي للفعل المتعدي، وهذا مؤيد للمعنى الثاني. ولكن لا مانع أن يكون معنى الآية يعم هذا وهذا.

آيات في نفي السمي، والكفء، والند، والولد، والشريك، والولي من الذل، وإثبات صفات الملك، والقدرة، والكبرياء، والتبارك

وقوله: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، **وقوله:** ﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ١٦٥]، **وقوله:** ﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلِيّٞ مِّنَ ٱلذُّلِّۖ وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرٗا﴾ [الإسراء: ١١١]، ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ لَهُ ٱلۡمُلۡكُ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [التغابن: ١]، **وقوله:** ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ [الفرقان]. **وقوله:** ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ إِذٗا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [المؤمنون]، ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾

[النحل: ٧٤]، ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

قال الشارح: «قوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ﴾... إلخ، تضمنت هذه الآيات الكريمة جملة من صفات السلوب، وهي نفي السمي، والكفء، والند، والولد، والشريك، والولي من ذل وحاجة، كما تضمنت بعض صفات الإثبات من الملك، والحمد، والقدرة، والكبرياء، والتبارك.

أما قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ فقد قال شيخ الإسلام رحمه الله: «قال أهل اللغة: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾، أي: نظيرا استحق مثل اسمه، ويقال: «مساميا يساميه». وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾: مثلا، أو شبيها».

والاستفهام في الآية إنكاري، معناه النفي، أي: لا تعلم له سميا».

قال المعلق: «الأثر ضعيف لانقطاعه بين علي بن أبي طلحة وبين ابن عباس، وكذا قد تكلم العلماء في علي بن أبي طلحة».

وقد تضمنت الجملة من الآيات المذكورة إثبات أقسام التوحيد الثلاثة.

دل على توحيده تعالى في العبادة قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾.

ودل على توحيده جل وعلا في أسمائه قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾، كما دل على توحيده عز وجل في الصفات قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾.

فهذا التنزيه لله عن كل نقص يدل على إثبات صفات الكمال له جل وعلا. وهذا لا يكون إلا لله كما قال عز وجل: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الروم: ٢٧].

ودل على توحيد الربوبية قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾.

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ فالمراد بالكفء المكافئ، المساوي. فهذه الآية تنفي عنه سبحانه النظير والشبيه من كل وجه؛ لأن ﴿أَحَدٌۢ﴾ وقع نكرة في سياق النفي، فيعم.

وقد تقدم الكلام على تفسير سورة الإخلاص كلها، فليرجع إليها.

وأما قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾... إلخ فالأنداد جمع ند، ومعناه كما قيل: «النظير، المناوئ». ويقال: «ليس لله ند ولا ضد»، والمراد نفي ما يكافئه، ويناوئه، ونفي ما يضاده، وينافيه».

وتقرر الآيتان كون مقصود سوق هذه الجملة من الآيات إثبات أقسام التوحيد؛ إذ لم يكن له تعالى نظير في ألوهيته، ولا ربوبيته، ولا أسمائه وصفاته.

قال الشارح رحمه الله: «وجملة: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ وقعت حالا من الواو في ﴿تَجْعَلُوا۟﴾، والمعنى إذا كنتم تعلمون أن الله هو وحده الذي خلقكم، ورزقكم، وأن هذه الآلهة التي جعلتموها له نظراء وأمثالا، وساويتموها به في استحقاق العبادة، لا تخلق شيئا. بل هي مخلوقة، ولا تملك لكم ضرا ولا نفعا، فاتركوا عبادتها، وأفردوه سبحانه بالعبادة والتعظيم».

يقتضي الإقرار بالتوحيد لله تبارك وتعالى في الربوبية لدى من له عقل معتبر توحيده سبحانه وتعالى في العبادة أيضا.

❁ إفراد الله بالمحبة:

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ﴾... إلخ فهو إخبار من الله عن المشركين بأنهم يحبون آلهتهم كحبهم لله عز وجل، يعني يجعلونها مساوية له في الحب. ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] من حب المشركين لآلهتهم؛ لأنهم أخلصوا له الحب، وأفردوه به. أما حب المشركين لآلهتهم فهو موزع بينها. ولا شك أن الحب إذا كان لجهة واحدة كان أمكن وأقوى».

أخلص المؤمنون حبهم لله عز وجل، على ما يفيده توحيدهم لله في العبادة؛ إذ هي كما يقول الإمام ابن القيم: «غاية الحب مع غاية الذل». قال الشاعر:

لو كان حبك صادقا لأطعته ... إن المحب لمن يحب مطيع

وكان المشركون محبين لله، ولكن كانوا محبين لآلهتهم أيضا، ولذا عبدوها. فكانوا يجعلون جزءا من حبهم لله سبحانه وجزءا لآلهتهم. ومحبة المؤمنين لله تعالى أقوى؛ لأنها خالصة خلافا لمحبة المشركين لانقسامها بين الله وبين الآلهة.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «وقيل: المعنى أنهم يحبون آلهتهم كحب المؤمنين لله، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ من الكفار لأندادهم».

مقتضى هذا القول إخلاص المشركين حبهم لآلهتهم؛ حيث لا يجعلون في حبهم شيئا لله كما أخلص المؤمنون في حبهم لله. لكن هذا خلاف ما تدل عليه الأدلة؛ إذ كان المشركون يعبدون آلهتهم؛ لتقربهم إلى الله، فكانت الغاية الله.

ولازم هذا وجود حبهم لله؛ إذ لا يعقل حب الوسيلة دون حب الغاية.

وما الفائدة في السعي في وسيلة تؤدي إلى غاية غير محبوبة!؟

❁ تسبيح المخلوقات لله:

قال الشارح رحمه الله: «وأما قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا﴾... الآية فقد تقدم الكلام في معنى الحمد، وأنه الثناء باللسان على النعمة وغيرها، وقلنا: إن إثبات الحمد له سبحانه متضمن لإثبات جميع الكمالات التي لا يستحق الحمد المطلق إلا من بلغ غايتها.

ثم نفى سبحانه عن نفسه ما ينافي كمال الحمد من الولد، والشريك، والولي من الذل، أي: من فقر وحاجة، فهو سبحانه لا يوالي أحدا من خلقه من أجل ذلة وحاجة إليه.

ثم أمر عبده ورسوله أن يكبره تكبيرا، أي: يعظمه تعظيما، وينزهه عن كل صفة نقص وصفه بها أعداؤه من المشركين.

وأما قوله: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ﴾... إلخ، فالتسبيح هو التنزيه والإبعاد عن السوء، كما تقدم.

ولا شك أن جميع الأشياء في السموات وفي الأرض تسبح بحمد ربها، وتشهد له بكمال العلم، والقدرة، والعزة، والحكمة، والتدبير، والرحمة، قال تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ﴾ [الإسراء: ٤٤].

وقد اختلف في تسبيح الجمادات التي لا تنطق، هل هو بلسان الحال، أو بلسان المقال؟ وعندي أن الثاني أرجح بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾؛ إذ لو كان المراد تسبيحها بلسان الحال لكان ذلك معلوما، فلا يصح الاستدراك. وقد قال تعالى خبرا عن داود عليه السلام: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾ وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً ۖ كُلٌّ لَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص]».

قال المعلمي رحمه الله تعالى: «لو أراد الله أنهم يسبحون بلسان المقال لقال: «لا تسمعون»، ولكن قال: ﴿لَّا تَفْقَهُونَ﴾، أي: لا تفهمون؛ لأنه بلسان الحال».

❁ صفة التبارك:

قال الشارح: «وأما قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى﴾... إلخ فقد قلنا: إن معنى ﴿تَبَارَكَ﴾ من البركة، وهي دوام الخير وكثرته».

قال المعلمي: «قال ابن القيم: بركة هي فعله تباركَ وتعالى، والفعل منها تبارك -في طبعة «بارك»، وهو الصواب الذي يقتضيه السياق-.

ويتعدى بنفسه تارة، وبأداة «على» تارة، وبأداة «في» تارة، والمفعول منها مبارك، وهو ما جعل كذلك، لكان مباركا -هكذا في ما بين يدي، وفي طبعة «فكان»، وهو أنسب-.

وبركة تضاف إليه إضافة الرحمة والعزة، والفعل منها بارك -هكذا، وفي طبعة «تبارك»-، ولهذا لا يقال لغيره ذلك، ولا يصلح إلا له عز وجل».

من تعدية الرباعي بـ«على» قوله جل وعلا: ﴿وَبَٰرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ إِسْحَٰقَ﴾ [الصافات: ١١٣]، وبـ«في» قوله عز وجل: ﴿وَبَٰرَكَ فِيهَا﴾ [فصلت: ١٠].

ولا يقال في اسم المفعول منه: «مبروك»؛ إذ هذا القياس في الفعل الثلاثي المقول في بروك البعير. ومن هنا يتضح خطأ قول بعضهم: «عيدكم مبروك» مريدا به الدعاء بالبركة فيه! وإنما الصواب حينئذ أن يقال: «عيدكم مبارك».

قال الشارح: «ولكن لا يلزم من تلك الزيادة سبق النقص؛ فإن المراد تجدد الكمالات الاختيارية، التابعة لمشيئته وقدرته، فإنها تتجدد في ذاته على وفق حكمته، فالخلو عنها قبل اقتضاء الحكمة لها لا يعتبر نقصا».

معنى ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ دام خيره سبحانه، وكثر. ولا يلزم من زيادة خيره المتجدد وصفه تعالا بالنقص قبل الزيادة؛ فإنه لم يزل جل وعلا متصفا بجميع صفاته على وجه الكمال، لا أنه اتصف بصفة بعد أن لم يكن. ومن ذلك زيادة خيره عز وجل، ومنه قوله تعالا: ﴿يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾ [فاطر: ١]، فيزيد في الخير ما شاء متى شاء وفقا لحكمته، وهذا كمال، لا نقص فيه.

نقل شيخنا عن الشيخ الجامي أنه قال تنبيها على كلام الشارح المتقدم: ««الاختيارية» قيد لا مفهوم له؛ إذ أفعال الرب سبحانه وتعالا كلها اختيارية».

وكذلك نقل شيخنا عن الشيخ الجامي تنبيها على لفظة «الخلو»؛ إذ قال: «ولو عبر شيخي بغير هذا التعبير لكان أولى».

قال الشارح: «وقد فسر بعضهم التبارك بالثبات وعدم التغير، ومنه سميت البركة لثبوت مائها، وهو بعيد.

والمراد بـ﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾ القرآن، سمي بذلك لقوة تفرقته بين الحق والباطل، والهدى والضلال».

من خير الله تعالى تنزيله القرآن على نبينا ﷺ، وليس في ذلك ما يقتضي النقص في حق الله عز وجل قبل تنزيله؛ إذ القرآن من كلام الله، ولم يزل متصفا بصفة الكلام، لكنها متعلقة بمشيئته، فيتكلم سبحانه وتعالى متى شاء بما شاء.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «والتعبير بـ﴿نَزَّلَ﴾ بالتشديد لإفادة التدرج في النزول وأنه لم ينزل جملة واحدة. والمراد بـ﴿عَبْدِهِۦ﴾ محمد ﷺ، والتعبير عنه بلقب العبودية للتشريف، كما سبق».

قال المعلق: «ذهب جمهور العلماء، بل نقل القرطبي عن المقاتل بن حيان حكاية الإجماع عليه، وهو أن المراد بنزول القرآن في ليلة القدر نزوله جملة واحدة إلى بيت العزة في السماء الدنيا. ثم بعد تلك منجما في ثلاث وعشرين سنة حسب الوقائع والأحداث. وهو اختيار ابن تيمية».

دليل نزوله جملة واحدة قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] وقوله سبحانه: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ثم كان ينزل على رسول الله ﷺ على حسب الوقائع كما هو معروف من سيرته وما ذكره الصحابة في أسباب نزول الآيات من القرآن.

قال الشارح: «و﴿لِلْعَٰلَمِينَ﴾ جمع عالم، وهو جمع لما يعقل.

واختلف في المراد به، فقيل: «الإنس»، وقيل: «الإنس والجن». وهو الصحيح، فقد ثبت أن النبي ﷺ مرسل إلى الجن أيضا، وأنه يجتمع بهم،

ويقرأ عليهم القرآن، وأن منهم نفرا أسلم حين سمع القرآن، وذهب ينذر قومه به، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩]».

لفظ «عالمون» ملحق بجمع المذكر السالم، وليس إياه حقيقة لفقد بعض شروطه؛ فإنه شامل للعاقل وغيره، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٣ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ [الشعراء]. فقد دلت الآية الثانية على شمول العالمين للسماوات، وللأرض، ولما بينها وبين السماء الدنيا، ولما بين كل سماء وبين السماء التي تليها.

قال الشارح: «والنذير والمنذر هو من يعلم بالشيء مع التخويف، وضده البشير، أو المبشر، وهو من يخبرك بما يسرك».

من الإنذار ما في قوله جل وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر]. فقد أمر النبي ﷺ بهذه الآيات بإنذار قومه الرجز، الذي هو الأصنام، والمقصود التحذير من عبادتها وهجر ذلك؛ إذ ذلك سبب العذاب الأبدي في النار.

❁ دلالة إفراد الله بالخلق على توحيده في الألوهية:

قال الشارح رحمه الله تعالى: «وقوله: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾... إلخ تضمنت هذه الآية الكريمة أيضا، جملة من صفات التنزيه التي يراد نفي ما لا

يليق بالله عز وجل عنه، فقد نزه سبحانه نفسه فيها عن اتخاذ الولد، وعن وجود إله خالق معه، وعما وصفه به المفترون الكذابون، كما نهى عن ضرب الأمثال له، والإشراك به بلا حجة ولا برهان، والقول عليه سبحانه بلا علم ولا دليل.

فهذه الآية تضمنت إثبات توحيد الإلاهية وإثبات توحيد الربوبية؛ فإن الله بعدما أخبر عن نفسه بعدم وجود إله معه أوضح ذلك بالبرهان القاطع والحجة الباهرة، فقال: ﴿إِذًا﴾، أي: إذ لو كان معه آلهة كما يقول هؤلاء المشركون، ﴿لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾.

وتوضيح هذا الدليل أن يقال: إذا تعددت الآلهة فلابد أن يكون لكل منهم خلق وفعل».

قد يراد بالخلق التقدير على ما دل عليه أصل المادة في أحد معنييها. ومن ذلك قول الله سبحانه مخبرا عن عيسى عليه السلام: ﴿أَنِّيٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩]. فليس المراد بالخلق هنا الإيجاد من العدم؛ فإن الطين كان موجودا، وإنما المراد تقدير عيسى عليه السلام فيه شكل الطير.

والخلق بمعنى الإيجاد من العدم مختص بالإله، ولهذا أفادت الآية الإلزام لمن كان مقرا بإفراد الله بالخلق إفراده بتوحيد الإلاهية.

ذلك أن من كان إلها فلابد من اتصافه بصفة الخلق، وإلا لم يستحق شيئا من العبادة. ولهذا بين الله في غير ما آية بطلان عبادة المشركين لغيره سبحانه من الآلهة بهذه الحجة، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦۚ بَلِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [لقمان: ١١].

فقد تحدى الله المشركين أن يروه ما خلقه ما يعبدونه من دونه جل وعلا، فما استطاعوا! فكانت هذه حجة كافية على بطلان عبادة غير الله سبحانه وتعالى.

قال الشارح: «ولا سبيل إلى التعاون في ما بينهم؛ فإن الاختلاف بينهم ضروري، كما أن التعاون بينهم في الخلق يقتضي عجز كل منهم عند الانفراد. والعاجز لا يصلح إلها، فلابد أن يستقل كل منهم بخلقه وفعله».

وقد دل على عجز ما عبد من دون الله على الخلق، ولو فرض تعاونها على ذلك، قول الله جل وعلا: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣].

قال الشارح: «وحينئذ

فإما أن يكونوا متكافئين في القدرة، لا يستطيع كل منهم أن يقهر الآخرين، ويغلبهم، فيذهب كل منهم بما خلق، ويختص بملكه، كما يفعل ملوك الدنيا من انفراد كل بمملكته إذا لم يجد سبيلا لقهر الآخرين.

وإما أن يكون أحدهم أقوى من الآخرين، فيغلبهم، ويقهرهم، وينفرد دونهم بالخلق والتدبير.

فلابد إذا مع تعدد الآلهة من أحد هذين الأمرين، إما ذهاب كل بما خلق، أو علو بعضهم على بعض. وذهاب كل بما خلق غير واقع؛ لأنه يقتضي التنافر والانفصال بين أجزاء العالم مع أن المشاهدة تثبت أن العالم كله كجسم واحد، مترابط الأجزاء، متسق الأنحاء».

ويدل على هذا قول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]، فالتفاوت الاختلاف، وفي معناه التنافر، والفطور الشقوق، وفي معناه الانفصال.

قال الشارح: «فلا يمكن أن يكون إلا أثرا لإله واحد. وعلو بعضهم على بعض يقتضي أن يكون الإله هو العالي وحده».

فرجع الأمر كله لله، فلا يستحق أحد العبادة غيره جل وعلا، ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِۚ﴾ [هود: ١٢٣]. قال الله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ [الرعد: ١٦].

قال الشارح: «وأما قوله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَۚ﴾ فهو نهي لهم أن يشبهوه بشيء من خلقه؛ فإنه سبحانه له المثل الأعلى الذي لا يشركه فيه مخلوق. وقد قدمنا أنه لا يجوز أن يستعمل في حقه من الأقيسة ما يقتضي المماثلة، أو المساواة، بينه وبين غيره كقياس التمثيل وقياس الشمول».

ويدل على كون المراد بضرب الأمثال تشبيه الشيء بغيره قول الله جل وعلا: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ۝٨ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّواْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ [الفرقان].

قال الشارح: «وإنما يستعمل في ذلك قياس الأولى الذي مضمونه أن كل كمال وجودي، غير مستلزم للعدم ولا للنقص بوجه من الوجوه، اتصف به المخلوق، فالخالق أولى أن يتصف به؛ لأنه هو الذي وهب المخلوق ذلك

الكمال ولأنه لو لم يتصف بذلك الكمال مع إمكان أن يتصف به لكان في الممكنات من هو أكمل منه، وهو محال. وكذلك كل نقص يتنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بالتنزه عنه».

❁ تحريم الشرك في الألوهية والتشريع:

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ﴾... إلخ فـ﴿إِنَّمَا﴾ أداة قصر تفيد اختصاص الأشياء المذكورة بالحرمة، فيفهم أن من عداها من الطيبات فهو مباح، لا حرج فيه، كما أفادته الآية التي قبلها.

و﴿ٱلْفَوَٰحِشَ﴾ جمع فاحشة، وهي الفعلة المتناهية في القبح، وخصها بعضهم بما تضمن شهوة ولذة من المعاصي كالزنا، واللواط، ونحوهما من الفواحش الظاهرة، وكالكبر، والعجب، وحب الرياسة، من الفواحش الباطنة. وأما ﴿وَٱلْإِثْمَ﴾ فمنهم من فسره بمطلق المعصية، فيكون المراد منه ما دون الفاحشة، ومنهم من خصه بالخمر؛ فإنها جماع الإثم. وأما ﴿ٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ فهو التسلط والاعتداء على الناس من غير أن يكون ذلك على جهة القصاص والمماثلة.

وقوله: ﴿وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ وحرم أن تعبدوا مع الله غيره، وتتقربوا إليه بأي نوع من أنواع العبادات والقربات، كالدعاء، والنذر، والذبح، والخوف، والرجاء، ونحو ذلك مما يجب أن يخلص فيه العبد قلبه، ويسلم وجهه لله، وحرم أن تتخذوا من دونه سبحانه أولياء يشرعون لهم

من الدين ما لم يأذن به الله في عباداتهم ومعاملاتهم، كما فعل أهل الكتاب مع الأحبار والرهبان حيث اتخذوهم أربابا من دون الله في التشريع، فأحلوا ما حرم الله، وحرموا ما أحل الله، فاتبعوهم في ذلك.

وقوله: ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ قيد لبيان الواقع؛ فإن كل ما عبد، أو اتبع، أو أطيع، من دون الله قد فعل به ذلك من غير سلطان».

فلا مفهوم حينئذ لهذا القيد، فليس هناك إله من دون الله قد دل السلطان على عبادته. ونظير هذا القيد ما في قول الله سبحانه: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

وتحريم الشرك أول ما أمر الله نبيه ﷺ بالتحذير منه، قال جل وعلا: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر].

وهذه دعوة سائر الرسل عليهم السلام، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]. وعلى رأسهم نبينا ﷺ، كما أمره الله به في قوله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ إِلَيْهِ أَدْعُوا۟﴾ [الرعد: ٣٦].

بهذا فتح ﷺ دعوته، واستمر عليها حتى أتاه اليقين، قال الله جل وعلا: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

وهذا كله يدل على أهمية توحيد الألوهية لله كما يدل على خطورة الشرك.

والشرك صرف شيء من العبادة لغير الله.

وقد دل على خطورة الشرك عدم مغفرة الله إياه لمن مات عليه، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨]. ولهذا أسست دعوة سائر الأنبياء على التحذير منه حرصا منهم على دلالة أممهم على الأهم فالأهم.

قال الشارح: «وأما القول على الله بلا علم فهو باب واسع جدا، يدخل فيه كل خبر عن الله بلا دليل ولا حجة كنفي ما أثبته، أو إثبات ما نفاه، أو الإلحاد في آياته بالتحريف والتأويل».

من القول على الله بلا علم الشرك؛ فإنه متضمن لادعاء شريك مع الله في العبادة، قال تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٗ كَمَا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٢].

فكان عطف القول على الله بلا علم على الشرك عطفا للعام على الخاص.

قال الشارح رحمه الله: «قال العلامة ابن القيم في كتابه **"إعلام الموقعين"**: وقد حرم الله القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء، وجعله من أعظم المحرمات.

بل جعله في المرتبة العليا منها، قال تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف: ٣٣] الآية، فرتب المحرمات أربع مراتب، وبدأ بأسهلها، وهو الفواحش، وثنى بما هو أشد تحريما منه، وهو الإثم والظلم، ثم ثلث بما هو أعظم تحريما منهما، وهو الشرك به سبحانه، ثم ربع بما هو أعظم تحريما من ذلك كله، وهو القول عليه بلا علم. وهذا يعم القول عليه سبحانه بلا علم في أسمائه، وصفاته، وأفعاله، وفي دينه وشرعه».

قال الله جل وعلا: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ لِّتَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ١١٦ مَتَٰعٞ قَلِيلٞ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [النحل]، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ٤٤ لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ ٤٥ ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ ٤٦ فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة].

ففي هذه الآيات دلالة على عظم القول على الله بلا علم! ولكن ليست أعظميته فوق أعظمية الشرك؛ فإنهما يستويان إذا كان القول على الله بلا علم متضمنا للشرك، كما في تشريع ما لم يأذن به الله، قال سبحانه: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [الشورى: ٢١]. وقد يكون القول على الله بلا علم دون الشرك. فلابد من تفصيل في المسألة...

قال المعلمي: «نقل الهراس لكلام ابن القيم رحمه الله اعتمادا له على ما قال، ولابد من بيان وجه النقد فيه. كما هو معلوم في كثير من الأدلة أن الشرك هو أظلم الظلم وأعظم الذنوب، وكذا القول على الله أمر واسع، يدخل فيه ما ليس بكفر مثل من أفتى بجهل، فهذا قول على الله بلا علم، وليس هو من الشرك. ويكون أعظم القول على الله بلا علم ما كان متضمنا للشرك، فهو - أي: الشرك- قول على الله بلا علم، ومن حيث هو هذا فهو أعظم. فإذا لابد من التقييد».

آيات في إثبات الاستواء على العرش

وقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] **في سبعة مواضع، في سورة الأعراف قوله:** ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [**الأعراف: ٥٤**]، **وقال في سورة يونس** عليه السلام: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [**يونس: ٣**]، **وقال في سورة الرعد:** ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ تَرَوۡنَهَاۖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [**الرعد: ٢**]، **وقال في سورة طه:** ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [**طه: ٥**]، **وقال في سورة الفرقان:** ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [**الفرقان: ٥٩**]، **وقال في سورة الٓمٓ السجدة:** ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [**السجدة: ٤**]، **وقال في سورة الحديد:** ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [**الحديد: ٤**].

قال الشارح: «وقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾... إلخ هذه هي المواضع السبعة التي أخبر فيها سبحانه باستوائه على العرش. وكلها قطعية الثبوت؛ لأنها من كتاب الله، فلا يملك الجهمي المعطل لها ردا ولا إنكارا».

❁ رد أهل الأهواء أحاديث الآحاد في باب العقيدة:

يشير الشارح في الفقرة الأخيرة إلى ما توسل به أهل الأهواء في رد أدلة أسماء الله وصفاته التي لا توافقهم بقولهم: «لابد من بناء العقيدة على الأدلة المتواترة لقطع ثبوتها. وأما مقابلها أحاديث الآحاد فلا؛ لأنها ظنية الثبوت».

وهذا التفصيل باطل؛ إذ لا دليل عليه، ولا عليه عمل السلف. بل كانوا يقبلون الأدلة الثابتة في الأحكام والعقيدة سواء كان ثبوتها قطعيا، أو ظنيا.

ومما يرد على هذا الباطل ارتقاء بعض أحاديث الآحاد بالقرائن إلى قوة توازي قوة الحديث المتواتر. ومن ذلك أحاديث **"الصحيحين"**؛ فإن أكثرها آحاد، لكن لما قبلتها الأمة كلها إلا اليسير التي تم انتقاد الحفاظ لها كان ثبوتها في القوة يوازي المتواتر؛ إذ الأمة لا تجتمع على ضلالة.

❁ معنى الاستواء:

قال الشارح رحمه الله تعالى: «كما أنها صريحة في بابها، لا تحتمل تأويلا؛ فإن لفظ ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ في اللغة إذا عدي بـ﴿عَلَى﴾ لا يمكن أن يفهم منه إلا العلو والارتفاع. ولهذا لم تخرج تفسيرات السلف لهذا اللفظ عن أربع عبارات ذكرها العلامة ابن القيم في **"النونية"**؛ حيث قال:

فلهم عبارات عليها أربع ... قد حصلت للفارس الطعان
وهي استقر وقد علا وكذلك ار ... تفع الذي ما فيه من نكران
وكذاك قد صعد الذي هو رابع ... وأبو عبيدة صاحب الشيبان

يختار هذا القول في تفسيره استوى من الجهمي بالقرآن»

قال المعلق: «قال الذهبي: لا تعجبني قوله: استقر».

قد تقدم تفسير الاستواء المعدى بـ«على» في اللغة بالارتفاع والعلو. وفي أبيات الإمام ابن القيم حصر نفي إنكار السلف على تفسيره بالارتفاع.

قال الشارح: «فأهل السنة والجماعة يؤمنون بما أخبر به سبحانه عن نفسه من أنه مستو على عرشه، بائن من خلقه، بالكيفية التي يعلمها هو جل شأنه، كما قال مالك وغيره: الاستواء معلوم، والكيف مجهول».

تقدم تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في أسماء الله وصفاته تعالى بمعرفة معانيها، لكن يفوضون علم كيفياتها إلى الله سبحانه وتعالى.

قال الشارح: «وأما ما يشغب به أهل التعطيل من إيراد اللوازم الفاسدة على تقرير الاستواء فهي لا تلزمنا؛ لأننا لا نقول بأن فوقيته على العرش كفوقية المخلوق على المخلوق».

إذ لما نثبت استواء الله تعالى على عرشه على الوجه اللائق به ننفي عنه مماثلته سبحانه في ذلك لغيره، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

قال الشارح: «وأما ما يحاولون به صرف هذه الآيات الصريحة عن ظواهرها بالتأويلات الفاسدة التي تدل على حيرتهم واضطرابهم».

المقصود في ذلك نفي استواء الله تعالى على عرشه. وإنما التجئوا إلى التأويل لثبوت هذه الصفة بدليل قطعي، فلا يتأتى لهم إنكاره لما تقدم تقريره. فأولوا الاستواء بمعان فاسدة، مخالفة للأصل من إجراء النصوص على ظاهرها.

قال الشارح: «كتفسيرهم ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بـ«استولى»».

إنما أتى بذلك الجهمية وغيرهم من أهل الأهواء النافون استواء الله على عرشه، ولا أصل له في اللغة! وقد دعموا ذاك ببيت عزي للأخطل، قال فيه:

قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف، أو دم مهراق

المراد استولى بشر. لكن هذا البيت كما قال شيخنا: إنه مصنوع.اهـ المراد.

ثم على فرض صحته وسوغ الاستشهاد بشعر الأخطل لما تأتى ذلك بهذا البيت لما في تفسير الاستواء بالاستيلاء من المعنى الذي لا يليق بالله؛ إذ يلزم منه وجود منازع لله قبل استيلائه سبحانه وتعالى عليه، والله جل وعلا لا ينازعه أحد!

بل يفعل في ملكه ما يشاء، قال الله جل وعلا: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

قال الشارح: «أو حملهم ﴿عَلَى﴾ على معنى إلى و﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمعنى قصد... إلى آخر ما نقله عنهم حامل لواء التجهم والتعطيل زاهد الكوثري. فكلها تشغيب بالباطل وتغيير في وجه الحق لا يغني عنهم في قليل ولا كثير».

لهذا التفسير وجه في اللغة، ولكن يمنع ذلك في ما يتعلق باستواء الله ما نقله الإمام ابن القيم كما في **"مختصر الصواعق"**: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت: ١١]، وهذا بمعنى العلو والارتفاع بإجماع السلف.اهـ بواسطة **"النبراس"** (ص ١٥٢)، الحاشية (٢).

والإجماع حجة، دال على حقيقة شرعية، وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية من تفسير الاستواء بالقصد إذا عدي بـ«إلى».

وحينئذ انعكس على أهل الأهواء تأويلهم لاستواء الله بالقصد للإجماع المذكور، فتعين حمل ﴿إِلَى﴾ في الآية المتقدمة على معنى على وفقا لسائر ما ورد في الآيات السابق ذكرها من تعدية استواء الله بـ«على».

قال الشارح: «وليت شعري! ماذا يريد هؤلاء المعطلة أن يقولوا!؟ أيريدون أن يقولوا: ليس في السماء رب يقصد».

تقدم رده بالفطرة؛ إذ ما من مضطر إلا ويجد من نفسه التوجه إلى السماء.

قال الشارح: «ولا فوق العرش إله يعبد!؟ فأين يكون إذن!؟

ولعلهم يضحكون منا حين نسأل عنه بـ«أين»! ونسوا أن أكمل الخلق وأعلمهم بربهم صلوات الله عليه وسلامه قد سأل عنه بـ«**أين**» حين قال للجارية: «**أين الله؟**»، ورضي جوابها حين قالت: «في السماء». وقد أجاب كذلك من سأله بـ«أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض» بأنه «**كان في عماء**»... الحديث. ولم يرو عنه أنه زجر السائل، ولا قال له: إنك غلطت في السؤال».

قال شيخنا في كلامه على الحديث الأخير: وفي سنده وكيع بن حدس، وقيل: «عدس»، وهو لا يعرف.اهـ المراد.

❁ التعامل مع الألفاظ المحتملة لحق وباطل:

يرد في كلام البعض ألفاظ مجملة تحتمل حقا، وتحتمل باطلا، فلا يجوز حينئذ إثباتها مطلقا لما فيها من احتمال المعاني الباطلة، كما لا يجوز نفيها مطلقا لما فيها من احتمال المعاني الصحيحة.

بل لابد قبل أي إثبات، أو أي نفي، من تحديد المعنى المراد لدى المتكلم بها، فيقبل المعنى الصحيح، ويرد الباطل.

قال الشارح: «إن قصارى ما يقوله المتحذلق منهم في هذا الباب: إن الله تعالى كان، ولا مكان، ثم خلق المكان، وهو الآن على ما كان قبل المكان.

فماذا يعني هذا المخرف بالمكان الذي كان الله، ولم يكن!؟».

لم يرد لفظ «المكان» في ما يتعلق بالله تبارك وتعالى لا في الكتاب ولا في السنة، وهي من الألفاظ المجملة، فاحتاج التعامل معها إلى التفصيل التالي...

قال الشارح: «هل يعني به تلك الأمكنة الوجودية التي هي داخل محيط العالم!؟ فهذه أمكنة حادثة، ونحن لا نقول بوجود الله في شيء منها».

من أراد بالمكان هذا المعنى لا يقبل منه في ما يتعلق بالله؛ لأنه تعالى ليس في شيء من مخلوقاته، ولا شيء من مخلوقاته فيه. وإنما هذا قول الاتحادية الذين يقولون: «إن الله معنا بذاته»، ونظيره قولهم: «إن الله في كل مكان بذاته».

قال الشارح: « إذ لا يحصره، ولا يحيط به، شيء من مخلوقاته».

في هذا إشارة إلى عظمة الله جل وعلا. واستحضر عظم كرسيه، وهو مخلوق من مخلوقاته، وقد وسع السماوات والأرض! فأمر القائل: «إن الله في مكان»، وأراد المعنى المتقدم، ما قال الله عز وجل: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ [الزمر: ٦٧].

قال الشارح: «وأما إذا أراد بها المكان العدمي الذي هو خلاء محض، لا وجود فيه، فهذا لا يقال: «إنه لم يكن، ثم خلق»؛ إذ لا يتعلق به الخلق».

إن أريد بالمكان شيء غير مخلوق، وهو ما فوق المخلوقات كلها، فالمعنى صحيح. وهذا الإثبات إنما يرد حين يتكلم البعض بهذا اللفظ، وإلا فالتلفظ به يترك لعدم وروده في الكتاب ولا السنة.

قال الشارح: «فإنه أمر عدمي. فإذا قيل: «إن الله في مكان» بهذا المعنى كما دلت عليه الآيات والأحاديث فأي محذور في هذا!؟

بل الحق أن يقال: «كان الله، ولم يكن شيء قبله، ثم خلق السماوات والأرض في ستة أيام، وكان عرشه على الماء، ثم استوى على العرش»، و«ثم» هنا للترتيب الزماني، لا لمجرد العطف».

وقوله: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، و﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحَا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبَاۚ﴾ [غافر]، وقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦ أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاۖ فَسَتَعۡلَمُونَ كَيۡفَ نَذِيرِ﴾ [الملك].

قال الشارح رحمه الله تعالى: «وقوله: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ﴾... إلخ هذه الآيات جاءت مؤيدة لما دلت عليه الآيات السابقة من علوه تعالى وارتفاعه فوق

العرش مباينا للخلق وناعية على المعطلة جحودهم وإنكارهم لذلك، تعالا الله عما يقولون علوا كبيرا. ففي الآية الأولى ينادي الله رسوله وكلمته عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام بأنه متوفيه ورافعه إليه حين دبر اليهود قتله، والضمير في قوله: ﴿إِلَيَّ﴾ هو ضمير الرب جل ثانه، لا يحتمل غير ذلك. فتأويله بأن المراد إلى محل رحمتي، أو مكان ملائكتي... إلخ، لا معنى له».

تخالف هذه التأويلات ظاهر الآية، فهي مفتقرة إلى دليل. وإلا لم يكن لها ضابط، وأمكن لكل واحد الإتيان بتأويل مخالف لتأويل الغير.

قال الشارح: «ومثل ذلك يقال أيضا، في قوله سبحانه ردا على ما ادعاه اليهود من قتل عيسى وصلبه: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾».

الأصل في عود الضمير على أقرب مذكور، وهو هنا لفظ الجلالة.

قال الشارح: «وقد اختلف في المراد بالتوفي المذكور في الآية، فحمله بعضهم على الموت، والأكثرون على أن المراد به النوم، ولفظ «المتوفى» يستعمل فيه، قال تعالا: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]».

أظهر الأقوال في قوله: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ معناه آخذك، على ما يدل عليه أصل المادة في اللغة. قال الإمام ابن فارس في **"مقاييس اللغة"**: «وتوفيت الشيء، واستوفيته» إذا أخذته كله حتى لم تترك منه شيئا.اهـ المراد.

ويؤيد المعنى المتقدم عطف الرفع المذكور عقبه عليه؛ إذ الأصل عطف المناسب بعضه على بعض. ومناسبة الأخذ للرفع أظهر من مناسبته للنوم.

قال الشارح: «ومنهم من زعم أن في الكلام تقديما وتأخيرا، وأن التقدير «إني رافعك ومتوفيك»، أي: مميتك بعد ذلك».

ذلك بعد نزوله عليه السلام إلى الأرض في آخر الزمان، قال الله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٥٩]. لكن هذا الحمل مخالف لظاهر ترتيب الآية.

قال الشارح رحمه الله: «والحق أنه عليه السلام رفع حيا وأنه سينزل قرب قيام الساعة لصحة الحديث بذلك.

وأما قوله سبحانه: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ فهو صريح أيضا، في صعود أقوال العباد وأعمالهم إلى الله عز وجل، يصعد بها الكرام الكاتبون كل يوم عقب صلاة العصر وعقب صلاة الفجر كما جاء في الحديث: «**فيعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم ربهم، وهو أعلم؛ كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: يا ربنا! أتيناهم، وهم يصلون، وتركناهم، وهم يصلون**».

وأما قوله سبحانه حكاية عن فرعون: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ﴾... إلخ فهو دليل على أن موسى عليه السلام أخبر فرعون الطاغية بأن إلهه في السماء، فأراد أن يتلمس الأسباب للوصول إليه تمويها على قومه، فأمر وزيره هامان أن يبني له الصرح، ثم عقب على ذلك بقوله: ﴿وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ﴾ -أي: موسى- ﴿كَٰذِبًا﴾ في ما أخبر به من كون إلهه في السماء. فمن إذا أشبه بفرعون وأقرب إليه نسبا نحن، أم هؤلاء المعطلة!؟ إن فرعون كذب موسى في كون إلهه في السماء، وهو نفس ما يقوله هؤلاء».

يدل على جحود فرعون لما جاء به موسى عليه السلام بعد تقين صدقه قوله تعالى في قصة مجيء موسى إلى فرعون بالآيات: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل].

ظهر كذب فرعون في نسبة موسى عليه السلام إلى الكذب! وإنما أراد الستر على عجزه في طلوعه إلى الله تعالى؛ ليستمر سؤدده ورياسته. وزاد في طغيانه بما أخبر الله تبارك وتعالى عنه أنه قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤].

قال الشارح: «قوله: ﴿ءَأَمِنتُم﴾... إلخ هاتان الآيتان فيهما التصريح بأن الله عز وجل في السماء. ولا يجوز حمل ذلك على أن المراد به العذاب، أو الأمر، أو الملك، كما يفعل المعطلة؛ لأنه قال: ﴿مَّن﴾، وهي للعاقل.

وحملها على الملك إخراج اللفظ عن ظاهره بلا قرينة توجب ذلك».

يترك التعبير بـ«العاقل» في ما يتعلق بالله جل وعلا لعدم ورود الدليل عليه. وإنما يقال: «﴿مَّن﴾، وهي للعالم» لكونه هو الذي ورد به الدليل.

قال الشارح: «ولا يجوز أن يفهم من قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أن السماء ظرف له سبحانه. بل إن أريد بالسماء هذه المعروفة فـ﴿فِي﴾ بمعنى على كما في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]».

الشاهد من الآية من حيث إن التصليب يكون فوق الجذوع، لا داخلها.

قال الشارح: «وإن أريد بها جهة العلو فـ﴿فِي﴾ على حقيقتها؛ فإنه سبحانه في أعلى العلو».

تطلق في اللغة لفظة «سماء» على ما فوق الرأس، ومن ذلك تسمية سطح البيت سماءا. وفي هذا المعنى قول الله سبحانه وتعالى أيضا: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ﴾ [الحج: ١٥]، أي: بحبل، فليمدد به ﴿إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، أي: إلى سقف بيته، ثم ليجعله في عنقه، وليختنق به. ولينظر بعد ذلك هل يذهب ما أصابه من غيظ بسبب نصرة الله لنبيه ﷺ شيئا!؟ قال الله تبارك وتعالى عقب ما تقدم: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥].

ومما ينبغي التنبيه عليه قول الشارح: «على حقيقتها»؛ فإنه لا يفهم كون التخريج السابق في المراد الأول مجازا. بل هو على الحقيقة أيضا؛ إذ تطلق «في» في اللغة على معان، ومنها العلو.

آيات في إثبات معية الله

﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]، ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقوله: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، ﴿وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦]، ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

❁ معنى المعية:

تدل المعية على الاقتران، ولا يلزم من ذلك الخلطة كما يدل عليه قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ﴾ [الأنبياء: ٧٩]. فالمعية المذكورة للطيور في هذه الآية لا تفيد الخلطة. بل هي دالة على مجرد الاقتران؛ إذ تسبيحها في السماء، لا مع داود على الأرض، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ

تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ ۖ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ۗ﴾ [النور: ٤١]، فتسبيح الطيور بالاصطفاف، وهذه الهيئة لا تكون منها إلا وهي في السماء.

فلا يستلزم من معية الله لخلقه كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ﴾ [التوبة: ٤٠] خلطته سبحانه وتعالى له. وقد تقدم من الأدلة ما يفيد كون المراد بمعيته سبحانه لخلقه معية علم، وهو مستو على عرشه، فوق جميع مخلوقاته.

قال الشارح: «قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾... إلخ تضمنت هذه الآية الكريمة إثبات صفة المعية له عز وجل، وهي على نوعين،

معية عامة، شاملة لجميع المخلوقات، فهو سبحانه مع كل شيء بعلمه».

يتجلى هذا المعنى في قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

ففي الآية تصريح بمعية الله تعالى أينما كان عباده، ثم ينبئهم بما عملوا لتمام علمه بهم، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾، وقال الله تعالى في افتتاح الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ﴾، فكان في سياق هذه الآية السابق واللاحق أوضح دليل على كون المقصود بالمعية المذكورة معية العلم.

ولما كان شأن أهل الأهواء النظر إلى طرف من الأدلة دون الآخر استدلوا بقول الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ

سَادِسُهُمْ﴾ على معية الله لخلقه بذاته. فرد عليهم بعض الأئمة بقوله: «انظروا إلى أول الآية وآخرها». فلابد لفهم النصوص فهما صحيحا من النظر إلى ما ورد في الباب نظرا شموليا كما تقدم تقريره.

هذا، وفي نفس الآية رد على ما استدلوا بها له، فلو كان الله سبحانه وتعالا مع الثلاثة رابعا بذاته، ومع الأربعة خامسا بذاته، ومع الخمسة سادسا بذاته، لكان الله إلى ههنا بذاته ثلاثا. تعالا الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا!! وأما الله فقد أخبر عن نفسه بقوله سبحانه وتعالا: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

وقد استفيد أصل هذا الرد مما ذكره الإمام ابن حزم في **"الفصل"**.

قال الشارح رحمه الله: «وقدرته، وقهره، وإحاطته، لا يغيب عنه شيء، ولا يعجزه، وهذه المعية المذكورة في الآية. ففي هذه الآية يخبر عن نفسه سبحانه بأنه هو وحده الذي خلق السماوات والأرض. يعني أوجدهما على تقدير وترتيب سابق في مدة ستة أيام، ثم علا بعد ذلك، وارتفع، على عرشه لتدبير أمور خلقه. وهو مع كونه فوق عرشه لا يغيب عنه شيء من العالمين العلوي والسفلي، فهو ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ﴾، أي: يدخل ﴿فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ﴾، أي: يصعد ﴿فِيهَا﴾. ولا شك أن من كان علمه وقدرته محيطين بجميع الأشياء فهو مع كل شيء، ولذلك قال: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ﴾... إلخ يثبت سبحانه شمول علمه وإحاطته بجميع الأشياء، وأنه لا يخفى عليه نجوى المتناجين، وأنه شهيد على

الأشياء كلها، مطلع عليها. وإضافة ﴿نَّجۡوَىٰ﴾ إلى ﴿ثَلَٰثَةٍ﴾ من إضافة الصفة إلى الموصوف، والتقدير «ما يكون من ثلاثة نجوى»، أي: متناجين.

وأما الآيات الباقية فهي في إثبات المعية الخاصة التي هي

معيته لرسله تعالى وأوليائه بالنصر، والتأييد، والمحبة، والتوفيق».

هذا النوع الثاني من المعية، المعية الخاصة لأوليائه تبارك وتعالى.

قال الشارح: «والإلهام، فقوله تعالى: ﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ حكاية عما قاله عليه الصلاة والسلام لأبي بكر الصديق، وهما في الغار، فقد أحاط المشركون بفم الغار عند ما خرجوا في طلبه عليه السلام. فلما رأى أبو بكر ذلك انزعج، وقال: والله يا رسول الله! لو نظر أحدهم تحت قدمه لأبصرنا. فقال له الرسول ﷺ ما حكاه الله عز وجل هنا: ﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾. فالمراد بالمعية هنا معية النصر والعصمة من الأعداء.

وأما قوله: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ فقد تقدم الكلام عليه، وأنها خطاب لموسى وهارون عليهما السلام ألا يخافا بطش فرعون بهما؛ لأن الله عز وجل معهما بنصره وتأييده».

ونصر الله عز وجل لأوليائه على قدر نصرتهم لدين الله، قال الله سبحانه: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ﴾ [محمد: ٧].

وهذا النصر وعد الله به أولياءه، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١].

قال الشارح: «وكذلك بقية الآيات يخبر الله فيها عن معيته للمتقين الذين يراقبون الله عز وجل في أمره ونهيه، ويحفظون حدوده، وللمحسنين الذين يلتزمون الإحسان في كل شيء.

والإحسان يكون في كل شيء بحسبه، فهو في العبادة مثلا أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك، كما جاء في حديث جبريل عليه السلام.

وكذلك يخبر عن معيته للصابرين الذي يحبسون أنفسهم على ما تكره، ويتحملون المشاق والأذى، في سبيل الله وابتغاء وجهه صبرا على طاعة الله، وصبرا عن معصيته، وصبرا على قضائه».

آيات في إثبات صفة الكلام

وقوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، **وقوله:** ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، **وقوله:** ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠]، ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، **وقوله:** ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥].

❁ بعض المذاهب في صفة الكلام:

قال الشارح: «تضمنت هذه الآيات إثبات صفة الكلام لله عز وجل. وقد تنازع الناس حول هذه المسألة نزاعا كبيرا،

فمنهم من جعل كلامه سبحانه مخلوقا، منفصلا منه، وقال: «إن معنى «متكلم» خالق للكلام»، وهم المعتزلة».

مؤدى ذلك نفي صفة الكلام عن الله، فلو كان مخلوقا لما أمكن وصفه به؛ إذ الكلام في الصفات كالكلام في الذات، يحذو حذوه. وإذا كانت ذاته تعالى غير مخلوقة فكذلك صفاته.

ويرد هذا القول استعاذته ﷺ بكلمات الله، والاستعاذة نوع من الدعاء. ولو كان كلام الله مخلوقا لكانت هذه الاستعاذة شركا لتضمنها صرف شيء من العبادة للمخلوق! وكيف يكون هذا، وقد جاء النبي ﷺ بالتحذير من الشرك!؟

قال الشارح: «

ومنهم من جعله لازما لذاته أزلا وأبدا، لا يتعلق بمشيئته وقدرته، ونفى عنه الحرف والصوت، وقال: «إنه معنى واحد في الأزل»، وهم الكلابية والأشعرية.

ومنهم من زعم أنه حروف وأصوات قديمة، لازمة للذات، وقال: إنها مقترنة في الأزل، فهو سبحانه لا يتكلم بها شيئا بعد شيء».

اتفق المذهبان على عدم تعلق كلام الله بمشيئته، ويرده أدلة كثيرة... منها قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]، فكلم الله موسى عليه الصلاة والسلام في الحين الذي جاء فيه إلى الشاطئ، لا في الأزل. وهو كلام بصوت سمعه موسى، وبالحروف المعهودة لديه عليه السلام، ففهمه.

قال الشارح: «وهم بعض الغلاة.

ومنهم من جعله حادثا، قائما بذاته تعالى، ومتعلقا بمشيئته وقدرته، ولكن زعم أن له ابتداءا في ذاته، وأن الله لم يكن متكلما في الأزل، وهم الكرامية. ويطول بنا القول لو اشتغلنا بمناقشة هذه الأقول وإفسادها».

في هذا الكلام اتصاف الله بصفة الكلام بعد أن لم يكن. وهذا باطل؛ لأن الله لم يزل متصفا بجميع صفاته، ولم تحدث له صفة بعد أن لم تكن.

قال الشارح: «على أن فسادها بين لكل ذي فهم سليم ونظر مستقيم.

وخلاصة مذهب أهل السنة والجماعة في هذه المسألة أن الله تعالى لم يزل متكلما إذا شاء، وأن الكلام صفة له قائمة بذاته، يتكلم بها بمشيئته وقدرته، فهو لم يزل، ولا يزال، متكلما إذا شاء. وما تكلم الله به فهو قائم به، ليس مخلوقا، منفصلا عنه، كما تقول المعتزلة، ولا لازما لذاته لزوم الحياة لها كما تقول الأشاعرة، بل هو تابع لمشيئته وقدرته.

والله سبحانه نادى موسى بصوت، ونادى آدم وحواء بصوت، وينادي عباده يوم القيامة بصوت، ويتكلم بالوحي بصوت.

ولكن الحروف والأصوات التي تكلم الله بها صفة له غير مخلوقة، ولا تشبه أصوات المخلوقين وحروفهم كما أن علم الله القائم بذاته ليس مثل علم عباده؛ فإن الله لا يماثل المخلوقين في شيء من صفاته».

قال المعلق: «قال العثيمين: فيه نظر من وجهين، الأول جمع الصوت؛ فإن ظاهره أن لله أصواتا متنوعة، وهذا ما لا سبيل إلى إثباته، أو نفيه. والوارد عن النبي ﷺ: «**فينادي بصوت...**»، ولم يرد «أصوات» بلفظ الجمع.

فإن أراد بالجمع الآحاد، أي: أنه جمعه باعتبار آحاده، أو أراد به اختلف صفاته، فتارة يكون مناداة، وتارة يكون مناجاة، كما في قوله: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا﴾، فهذا صحيح».

والمراد الأول أظهر لتنويع الشارح مناداة الله للعديد من مخلوقاته.

قال المعلق: «الثاني قوله: «إن الحروف التي تكلم بها الله لا تشبه حروف المخلوقين»؛ فإننا نعلم أن كلام الله هو الحروف والمعاني، هذا مذهب أهل السنة. ومن المعلوم أن الحروف التي في القرآن هي الحروف التي تكلم الله بها، وهي أحرف المخلوقين التي يكون العرب منها لغتهم وكلامهم.

ولا ضرر في إثبات كلام الله بهذه الحروف التي تكلم الناس بها؛ فإن هذا هو المعقول من قولنا: «إن كلام الله هو الحروف والمعاني». وإلا لكانت هذه الحروف عبارة، أو بدلا، عن حروف أخرى لا نعلمها، فتخرج بذلك عن أن تكون كلام الله. وهذا خلاف مذهب أهل السنة».

من كلام الله جل وعلا القرآن، وقد وصفه بقوله سبحانه وتعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، وإذا كان بلسان عربي فهو بحروف العرب.

قال الشارح: «والآيتان الأوليان هنا، وهما من سورة النساء، تنفيان أن يكون أحد أصدق حديثا وقولا من الله عز وجل».

القيل مصدر «قال، يقول» كالقول، ومنه قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الزخرف: ٨٨].

الحديث، والقول، والخبر، والنبأ، مترادفات تطلق على كلام الله، قال الله عز وجل: ﴿أَفَمِنْ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ﴾ [النجم: ٥٩]، وقال الله جل وعلا: ﴿قُلْ هُوَ نَبَؤٌاْ عَظِيمٌ﴾ [ص: ٦٧].

قال الشارح: «بل هو سبحانه أصدق من كل أحد في كل ما يخبر به، وذلك لأن علمه بالحقائق المخبر عنها أشمل وأضبط، فهو يعلمها على ما هي به من كل وجه، وعلم غيره ليس كذلك.

وأما قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى﴾... إلخ فهو حكاية لما سيكون يوم القيامة من سؤال الله لرسوله وكلمته عيسى عما نسبه إليه الذين ألهوه وأمه من النصارى من أنه هو الذي أمرهم بأن يتخذوه وأمه إلهين من دون الله.

وهذا السؤال لإظهار براءة عيسى عليه السلام وتسجيل الكذب والبهتان على هؤلاء الضالين الأغبياء».

والآية في سياق ما يقع يوم القيامة، وقد جيء فيها بـ﴿وَإِذْ قَالَ﴾ بصيغة الماضي مع كون الأصل في الإخبار عن المستقبل الفعل المضارع. وإنما هذا أسلوب في بيان تحقق وقوع ذلك، لا شك فيه.

وسوف يرد عيسى عليه السلام هذا البهتان بما ذكره الله تبارك وتعالى عنه قائلا: ﴿قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّۚ﴾ [المائدة: ١١٦].

وحاشاه عليه الصلاة والسلام من دعوة الناس إلى عبادة نفسه، قال الله سبحانه: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٩].

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ فالمراد صدقا في أخباره وعدلا في أحكامه؛ لأن كلامه تعالى إما أخبار، وهي كلها في غاية الصدق، وإما أمر ونهي، وكلها في غاية العدل الذي لا جور فيه لابتنائها على الحكمة والرحمة. والمراد بالكلمة هنا الكلمات؛ لأنها أضيفت إلى معرفة، فتفيد معنى الجمع كما في قولنا: رحمة الله ونعمة الله».

ذكر ﴿كَلِمَتُ﴾ في هذه الآية مفردة، لكن لما أضيفت أفادت العموم؛ لأن النكرة إذا أضيفت للمعرفة عمت. وقد ورد في بعض القراءات بلفظ الجمع كما يشير إليه رسم التاء مبسوطة دون رسمها على شكل هاء؛ ليحتمل القراءة بلفظ الجمع، فترسم ألف صغيرة بين هذه التاء وبين الميم.

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ وما بعدها من الآيات التي تدل على أن الله قد نادى موسى، وكلمه تكليما، وناجاه حقيقة».

﴿تَكْلِيمًا﴾ مفعول مطلق، والغرض منه تأكيد عامله، وهو ﴿كَلَّمَ﴾. والتأكيد من موانع المجاز، فدلت الآية على تكليم الله تبارك وتعالى لموسى حقيقة.

قال الشارح: «من وراء حجاب وبلا واسطة ملك، فهي ترد على الأشاعرة الذين يجعلون الكلام معنى قائما بالنفس بلا حرف ولا صوت!».

وجه الرد من جهة سماع موسى إياه، ولو كان قائما بالنفس لم يسمع.

ثم الكلام في اللسان العربي إذا أطلق كان المراد به ما يسمع، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. ففي هذه الآية أطلق الكلام، ولم يقيد، فكان مسموعا كما يدل عليه قوله

تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾. وأما إذا أريد بالكلام ما تحدث به النفس فهو مفتقر إلى تقييده بذلك، ومنه ما أخرجه الإمام البخاري (٥٢٦٩) والإمام مسلم (٢٠١)-(١٢٧) من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا، أو يعملوا به**».

فالتجاوز عن الكلام المقيد بالنفس والمؤاخذة بالكلام المطلق عن القيد.

قال الشارح: «فيقال لهم: كيف سمع موسى هذا الكلام النفسي؟ فإن قالوا: «ألقى الله في قلبه علما ضروريا بالمعاني التي يريد أن يكلمه بها» لم يكن هناك خصوصية لموسى في ذلك».

يفيد سياق الآية اختصاص موسى بشيء؛ إذ ذكر قبلها إيحاء الله لعدد من الرسل، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ [النساء: ١٦٣]، ثم قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾، ولم يذكر مع موسى غيره. والمختص به عليه السلام كلام الله المطلق، وهو مسموع.

❁ لم يزل الله متصفا بصفة الكلام وآحاده حادث:

قال الشارح: «وإن قالوا: «إن الله خلق كلاما في الشجرة، أو في الهواء، ونحو ذلك» لزم أن تكون الشجرة هي التي قالت لموسى: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢]. وكذلك ترد عليهم هذه الآيات في جعلهم الكلام معنى واحدا في الأزل، لا يحدث منه في ذاته شيء؛ فإن الله يقول: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾».

فصفة الكلام لله أزلية، لم يزل متصفا بها، ولا يزال، ولن يزال. لكن نظرا إلى آحاد كلامه سبحانه وتعالى فهو حادث، متعلق بمشيئته، يتكلم متى شاء.

قال الشارح: «فهي تفيد حدوث الكلام عند مجيء موسى للميقات، ويقول: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾، فهذا يدل على حدوث النداء عند جانب الطور الأيمن، والنداء لا يكون إلا صوتا مسموعا. وكذلك قوله تعالى في شأن آدم وحواء: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ﴾... الآية؛ فإن هذا النداء لم يكن إلا بعد الوقوع في الخطيئة، فهو حادث قطعا. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾... إلخ؛ فإن هذا النداء والقول سيكون يوم القيامة. وفي الحديث: «**ما من عبد إلا سيكلمه الله يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان**»».

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [الفتح: ١٥]، ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الكهف: ٢٧]، وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦]، ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]، ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر:

٢١]، ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل].

❁ تلاوة كلام الله وكتابته لا تخرجه عن اتصاف الله به:

قال الشارح: «قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾... إلخ هذه الآيات الكريمة تفيد أن القرآن المتلو، المسموع، المكتوب بين دفتي المصحف، هو كلام الله على الحقيقة».

القارئ حين يقرأ القرآن هو قارئ لكلام الله تبارك وتعالى، والسامع له سامع لكلام الله، فلا تخرجه هذه الأمور عن كونه كلام الله كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾.

ونظير ذلك إرسال الملك الرسول المبلغ عنه كلامه، فلا يقول أحد: «إن هذا الكلام المسموع من الرسول كلام الرسول»! بل الكل يضيف المسموع إلى الملك، ويقولون: «هذا كلام الملك حقيقة»، لا يتردد في ذلك منهم أحد.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «وليس فقط عبارة، أو حكاية، عن كلام الله، كما تقول الأشعرية».

لما قالوا: «إن كلام الله كلام نفسي» قالوا ما معناه: «إن الله قد ألهم جبريل المعنى القائم بنفسه، ثم عبر جبريل عنه بعبارته هو»! فكان ما سمعه رسول الله ﷺ في الحقيقة كلام جبريل. وكفى بظاهر الآية السابقة ردا لهذا البهتان.

قال سبحانه: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء]، فجبريل سمع كلام الله، وأدى الأمانة فيه حتى بلغه محمدا ﷺ، فالذي سمعه كلام الله. ولو كان عبارة جبريل، أو حكايته، لما احتاج للنزول به. بل لعبر عنه، وحكاه، من تلقاء نفسه مباشرة.

قال الشارح: «وإضافته إلى الله عز وجل تدل على أنه صفة له، قائمة به. وليست كإضافة البيت، أو الناقة؛ فإنها إضافة معنى إلى الذات، تدل على ثبوت المعنى لتلك الذات بخلاف إضافة البيت، أو الناقة؛ فإنها إضافة أعيان. وهذا يرد على المعتزلة في قولهم: إنه مخلوق، منفصل عن الله».

الكلام معنى، وإضافته إلى ذات الله سبحانه وتعالى تدل على كونه من صفاته.

قال الشارح: «ودلت هذه الآيات أيضا، على أن القرآن منزل من عند الله، بمعنى أن الله تكلم به بصوت سمعه جبريل عليه السلام، فنزل به، وأداه إلى رسول الله ﷺ كما سمعه من الرب جل ثناؤه.

وخلاصة القول في ذلك أن القرآن العربي كلام الله، منزل، غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود».

قال المعلق: «لحديث حذيفة رضي الله عنه مرفوعا: «**وليسرى على كتاب الله في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية**».

رواه ابن ماجه (٤٠٤٩) والحاكم في **"المستدرك"** (٤/ ٣٧٤)، وقال: «هو على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي. وقال الشيخ الألباني رحمه الله: وهو كما قالا».

قال الشارح رحمه الله: «والله تكلم به على الحقيقة، فهو كلامه حقيقة، لا كلام غيره. وإذا قرأ الناس القرآن، أو كتبوه في المصاحف، لم يخرجه ذلك عن أن يكون كلام الله؛ فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئا، لا إلى من بلغه مؤديا. والله تكلم بحروفه ومعانيه بلفظ نفسه، ليس شيء منه كلاما لغيره، لا لجبريل، ولا لمحمد، ولا لغيرهما. والله تكلم به أيضا، بصوت نفسه، فإذا قرأه العباد قرءوه بصوت أنفسهم، فإذا قال القارئ مثلا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ كان هذا الكلام المسموع منه كلام الله، لا كلام نفسه، وكان هو قرأه بصوت نفسه، لا بصوت الله.

وكما أن القرآن كلام الله فكذلك هو كتابه؛ لأنه كتبه في اللوح المحفوظ ولأنه مكتوب في المصاحف، قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ۝٧٧ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة]، وقال: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج]، وقال: ﴿فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۝١٣ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ۝١٤ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس]».

لا تخرج الكتابة كلام الله عن كونه كلامه سبحانه وتعالى. وفي معناه إرسال الإنسان بكتاب، فإذا قرأه المرسل إليه، قال: «أرسل إلي فلان رسالة، فكان من كلامه كذا وكذا»، فلا تخرجه الكتابة عن كونه كلام المرسل.

قال الشارح: «والقرآن في الأصل مصدر كالقراءة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]».

ومنه كذلك قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨].

قال الشارح: «ويراد به هنا أن يكون علما على هذا المنزل من عند الله، المكتوب بين دفتي المصحف، المتعبد بتلاوته، المتحدى بأقصر سورة منه.

وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ يدل أن ابتداء نزوله من عند الله عز وجل وأن روح القدس جبريل عليه السلام تلقاه عن الله سبحانه بالكيفية التي يعلمها».

آيات في إثبات رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة

وقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة]، ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٣]، ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وقوله: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، وهذا الباب في الكتاب كثير. من تدبر القرآن طالبا للهدى منه تبين له طريق الحق.

قال الشارح: «قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾... إلخ هذه الآيات تثبت رؤية المؤمنين لله عز وجل يوم القيامة في الجنة».

المراد بقول الله عز وجل: ﴿نَاظِرَةٌ﴾ النظر بالبصر لتعديته بـ﴿إِلَىٰ﴾. وليس معناه هنا الانتظار كما يقوله أهل الأهواء.

نعم، قد يأتي النظر بمعنى الانتظار، لكن إذا عدي بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱنظُرُونَا﴾ [الحديد: ١٣].

قال الشارح رحمه الله تعالى: «وقد نفاها المعتزلة بناءا على نفيهم الجهة عن الله؛ لأن المرئي يجب أن يكون في جهة من الرائي، وما دامت الجهة مستحيلة، وهي شرط في الرؤية، فالرؤية كذلك مستحيلة».

قد تقدم بيان التعامل مع هذه الألفاظ المحتملة لحق وباطل. ذلك أنه إن أريد بـ«الجهة» شيء غير مخلوق فلا يمتنع قول القائل: «إن المؤمنين يرون

ربهم في جهة». وإن أريد بهذه اللفظة شيء مخلوق فيمتنع القول المتقدم؛ لأنه تعالى ليس في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا هو سبحانه وتعالى في شيء من مخلوقاته.

قال الشارح: «واحتجوا من النقل بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] وقوله لموسى عليه السلام حين سأله الرؤية: ﴿لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۖ﴾ [الأعراف: ١٤٣]».

لا حجة لهم في الآية الأولى؛ لأن معنى الإدراك الإحاطة، ولا ينفي عدم الإحاطة وجود الرؤية. وقد دل على المعنى المذكور القرآن المنزل بلسان عربي مبين. لما ذهب موسى وأصحابه فارين من فرعون وأتباعه، ووصلوا إلى شاطئ البحر، ورأوا اقتراب فرعون وأتباعه، قال أصحاب موسى ما أخبر الله عنهم بقوله جل وعلا: ﴿إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ﴾ [الشعراء: ٦١]، ولما سمع موسى قولهم نفاه بقوله: ﴿كَلَّآۖ﴾ [الشعراء: ٦٢].

فهذا موسى عليه السلام نفى الإدراك مع رؤيته هو وأصحابه لفرعون.

أما الآية الثانية فقد استدل بها المعتزلة، ومنهم الزمخشري؛ فإنه ادعى في ﴿لَن﴾ إفادتها لتأبيد النفي. وحينئذ فإذا انتفت رؤية موسى لربه على وجه التأبيد، في الدنيا والآخرة، فانتفاؤها عن غيره كذلك، أو أولى.

وقد رد أهل اللغة هذا المعنى المبتدع في ﴿لَن﴾! وإنما غاية ما تفيده النفي المجرد في المستقبل دون التأبيد. وقد يكون النفي في المستقبل مؤقتا، ثم ينتفي ذلك النفي بعد. وهذا هو الذي تفيده الآية، فلا دلالة فيها للمعتزلة حينئذ.

قال الشارح: «وأما الأشاعرة فهم مع نفيهم الجهة كالمعتزلة يثبتون الرؤية، ولذلك حاروا في تفسير تلك الرؤية».

لما لم يفصلوا المراد بالجهة، والرؤية مفتقرة إليها، حاروا في إثبات الرؤية.

قال الشارح: «فمنهم من قال: «يرونه من جميع الجهات»، ومنهم من جعلها رؤية بالبصيرة، لا بالبصر، وقال: المقصود زيادة الانكشاف والتجلي حتى كأنها رؤية عين.

وهذه الآيات التي أوردها المؤلف حجة على المعتزلة في نفيهم الرؤية؛ فإن الآية الأولى عدي النظر فيها بـ﴿إِلَىٰ﴾، فيكون بمعنى الإبصار؛ يقال: «نظرت إليه» و«أبصرته» بمعنى، ومتعلق النظر هو الرب جل ثناؤه.

وأما ما يتكلفه المعتزلة من جعلهم ﴿نَاظِرَةٌ﴾ بمعنى منتظرة، و﴿إِلَىٰ﴾ بمعنى النعمة، والتقدير «ثواب ربها منتظرة»، فهو تأويل مضحك.

وأما الآية الثانية فتفيد أن أهل الجنة، وهم على أرائكهم -يعني أسرتهم، جمع أريكة- ينظرون إلى ربهم.

وأما الآيتان الأخيرتان فقد صح عن النبي ﷺ تفسير الزيادة بالنظر إلى وجه الله عز وجل».

قال المعلق: «بل لم يصح مرفوعا، فقد خالف حماد بن سلمة جماعة من الرواة الثقات، فرواه حماد بن سلمة مرفوعا، ورووا كلهم الحديث مقطوعا عن ابن أبي ليلى».

الحديث المقطوع هو ما أضيف إلى التابعي من قول، وفعل...

قال الشارح: «ويشهد لذلك أيضا، قوله تعالى في حق الكفار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فدل حجب هؤلاء على أن أولياءه يرونه».

هذا استدلال بالمفهوم، والمقصود ههنا مفهوم المخالفة، وضابطه كون حكم المسكوت عنه ضد حكم المنطوق.

الحكم في الآية الحجب عن الرب، والمذكورون فيها بهذا الحكم الكفار، والمسكوت عنه المؤمنون، فأفهمت الآية عدم حجبهم عن الرب سبحانه وتعالى.

يؤيد هذا المفهوم عدم المانع له من ظاهر ونص... بل يدل عليه ما تقدم.

قال الشارح: «وأحاديث الرؤية متواترة في هذا المعنى عند أهل العلم بالحديث، لا ينكرها إلا ملحد، زنديق».

هذا رد على الذين ينفون الاستدلال بأحاديث الآحاد في العقيدة.

قال الشارح رحمه الله: «وأما ما احتج به المعتزلة من قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فلا حجة لهم فيه؛ لأن نفي الإدراك لا يستلزم نفي الرؤية، فالمراد أن الأبصار تراه، ولكن لا تحيط به رؤية، كما أن العقول تعلمه، ولكن لا تحيط به علما؛ لأن الإدراك هو الرؤية على جهة الإحاطة، فهو رؤية خاصة، ونفي الخاص لا يستلزم نفي مطلق الرؤية».

قد تقدم شرح هذه المسألة بأدلتها بما يغني عن إعادتها في هذا الموضع.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «وكذلك استدلالهم على نفي الرؤية بقوله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] لا يصلح دليلا.

بل الآية تدل على الرؤية من وجوه كثيرة، منها

وقوع السؤال من موسى، وهو رسول الله وكليمه، وهو أعلم بما يستحيل في حق الله من هؤلاء المعتزلة، فلو كانت الرؤية ممتنعة لما طلبها.

أن الله عز وجل علق الرؤية على استقرار الجبل حال التجلي، وهو ممكن، والمعلق على الممكن ممكن.

أن الله تجلى للجبل بالفعل، وهو جماد، فلا يمتنع إذا أن يتجلى لأهل محبته وأصفيائه».

استظهر الشارح ههنا الرد على أهل الأهواء بما في نفس ما استدلوا به. والرد بهذا الأسلوب أبلغ بحيث لا يتأتى لأهل الأهواء رده إذ هم المستدلون به ابتداءا. وقد ذكر الحافظ في **"الفتح"** (٣/ ٣١٤) هذا الأسلوب عن الإمام مالك، وشرحه؛ حيث قال: وأخرج أبو داود عقبه عن ابن وهب: سمعت مالكا، وقيل له: إن أهل الأهواء يحتجون علينا بهذا الحديث -يعني قوله: «**فأبواه يهودانه، أو ينصرانه**»-. فقال مالك: احتج عليهم بآخره «**الله أعلم بما كانوا عاملين**».

ووجه ذلك أن أهل القدر استدلوا على أن الله فطر العباد على الإسلام، وأنه لا يضل أحدا، وإنما يضل الكافر أبواه، فأشار مالك إلى الرد عليهم بقوله: «**الله أعلم**»، فهو دال على أنه يعلم بما يصيرون إليه بعد إيجادهم على الفطرة، فهو دليل على تقدم العلم الذي ينكره غلاتهم.اهـ.

قال الشارح: «وأما قولهم: «إن ﴿لَن﴾ لتأبيد النفي، وإنها تدل على عدم وقوع الرؤية أصلا» فهو كذب على اللغة، فقد قال تعالا حكاية عن الكفار: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، ثم قال: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فأخبر عن عدم تمنيهم للموت بـ﴿لَن﴾، ثم أخبر عن تمنيهم له، وهم في النار».

لو كان ما زعم من تقدم ذكرهم من إفادة ﴿لَن﴾ تأبيد النفي لما تمنى أهل النار الموت أبدا، حتى في النار! هذا بالإضافة لما تقدم يبطل المعنى المزعوم.

قال الشارح: «وإذا فمعنى قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ لن تستطيع رؤيتي في الدنيا لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته سبحانه. ولو كانت الرؤية ممتنعة لذاتها لقال: «إني لا أرى»، أو: «لا يجوز رؤيتي»، أو: «لست بمرئي»، ونحو ذلك، والله أعلم».

قد ورد في هذا المعنى عن بعض الأئمة ما معنى قوله: إن المؤمنين يرون ربهم، ويجعل الله في أبصارهم من القوة ما لم تكن فيه، يتمكنون بها على ذلك، فينظرون إلى ما لا يفنى بما لا يفنى.

مباحث عامة حول آيات الصفات

هذه خاتمة الفصل في بعض آيات في إثبات بعض أسماء الله تعالى وصفاته.

قال الشارح رحمه الله: «إن الناظر في آيات الصفات التي ساقها المؤلف رحمه الله يستطيع أن يستنبط منها قواعد وأصولا هامة يجب الرجوع إليها في هذا الباب.

الأصل الأول، اتفق السلف على أنه يجب الإيمان بجميع الأسماء الحسنى، وما دلت عليه من الصفات، وما ينشأ عنها من الأفعال».

يجب الإيمان بجميع أسمائه لقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]. والذي جاء به الرسول ﷺ الكتاب والسنة، ومما ورد فيهما أسماؤه تعالى، والأخذ بها بالإيمان بها، وتصديقها، والعمل بها وبما دلت عليه.

قال الشارح: «مثال ذلك القدرة مثلا، يجب الإيمان بأنه سبحانه على كل شيء قدير، والإيمان بكمال قدرته، والإيمان بأن قدرته نشأت عنها جميع الكائنات... وهكذا بقية الأسماء الحسنى على هذا النمط.

وعلى هذا فما ورد في هذه الآيات التي ساقها المصنف من الأسماء الحسنى فإنها داخلة في الإيمان بالاسم وما فيها من ذكر الصفات».

ذلك بالإيمان بما دلت عليه أسماء الله سبحانه وتعالى من الصفات، سواء كانت هذه الدلالة دلالة بالمطابقة، أو اللازم، أو التضمن.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «مثل عزة الله، وقدرته، وعلمه، وحكمته، وإرادته، ومشيئته؛ فإنها داخلة في الإيمان بالصفات.

وما فيها من ذكر الأفعال المطلقة والمقيدة مثل «يعلم كذا»، و«يحكم ما يريد»، و«يرى»، و«يسمع»، و«ينادي»، و«يناجي»، و«كلم»، و«يكلم»؛ فإنها داخلة في الإيمان بالأفعال.

الأصل الثاني، دلت هذه النصوص القرآنية على أن صفات الباري قسمان».

قال المعلق: «وقال الشهرستاني: اعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام... ولا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل، بل يسوقون الكلام سوقا واحدا.

قلت: والكلام ما قاله الشهرستاني عند السلف».

في هذا اعتراض على هذا التقسيم، وإن كان قد ذهب إليه بعض الأئمة.

قال الشارح: «

صفات ذاتية، لا تنفك عنها الذات، بل هي لازمة لها أزلا وأبدا، ولا تتعلق بها مشيئته تعالى وقدرته. وذلك كصفات الحياة، والعلم، والقدرة، والقوة، والعزة، والملك، والعظمة، والكبرياء، والمجد، والجلال... إلخ.

صفات فعلية، تتعلق بها مشيئته وقدرته كل وقت وآن، وتحدث بمشيئته وقدرته آحاد تلك الصفات من الأفعال، وإن كان هو لم يزل موصوفا بها، بمعنى أن نوعها قديم وأفرادها حادثة».

اتصف الله جل وعلا بجميع هذه الصفات في الأزل والأبد، ولكنها متعلقة بمشيئته، فيفعلها متى يريد، قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

قال الشارح: «فهو سبحانه لم يزل فعالا لما يريد، ولم يزل، ولا يزال، يقول، ويتكلم، ويخلق، ويدبر الأمور، وأفعاله تقع شيئا فشيئا تبعا لحكمته وإرادته.

فعلى المؤمن الإيمان بكل ما نسبه الله لنفسه من الأفعال المتعلقة بذاته كالاستواء على العرش، والمجيء، والإتيان، والنزول إلى السماء الدنيا، والضحك، والرضا، والغضب، والكراهية، والمحبة المتعلقة بخلقه كالخلق، والرزق، والإحياء، والإماتة، وأنواع التدبير المختلفة.

الأصل الثالث إثبات تفرد الرب جل ثناؤه بكل صفة كمال، وأنه ليس له شريك، أو مثيل في شيء منها.

وما ورد في الآيات السابقة من إثبات المثل الأعلى له وحده، ونفي الند، والمثل، والكفء، والسمي، والشريك، عنه يدل على ذلك كما يدل على أنه منزه عن كل نقص، وعيب، وآفة».

هذا أصل في إثبات صفات الكمال لله وحده.

قال الشارح: «

الأصل الرابع إثبات جميع ما ورد به الكتاب والسنة من الصفات، لا فرق بين الذاتية منها كالعلم، والقدرة، والإرادة، والحياة، والسمع، والبصر، ونحوها، والفعلية كالرضا، والمحبة، والغضب، والكراهة. وكذلك لا فرق بين إثبات الوجه، واليدين، ونحوهما، وبين الاستواء على العرش والنزول، فكلها مما اتفق السلف على إثباته بلا تأويل ولا تعطيل، وبلا تشبيه وتمثيل.

والمخالف في هذا الأصل فريقان،

الجهمية ينفون الأسماء والصفات جميعا.

المعتزلة؛ فإنهم ينفون جميع الصفات، ويثبتون الأسماء والأحكام، فيقولون: «عليم بلا علم، وقدير بلا قدرة، وحي بلا حياة... إلخ». وهذا القول في غاية الفساد؛ فإن إثبات موصوف بلا صفة وإثبات ما للصفة للذات المجردة محال في العقل كما هو باطل في الشرع».

يعني أنهم يثبتون الألفاظ المجردة عن المعاني، فهي ألفاظ لا تفيد شيئا! وما معنى قول القائل: «عليم بلا علم» مثلا؟ لا معنى له، بل كلام لا يعقل!

قال الشارح: «أما الأشعرية ومن تبعهم فإنهم يوافقون أهل السنة في إثبات سبع صفات، يسمونها صفات المعاني، ويدعون ثبوتها بالعقل، وهي الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام».

قال المعلق: «هذا القول من الهراس فيه نظر، فمن تتبع مذهب الأشاعرة علم أن حقيقة مذهبهم ليس موافقا لمذهب أهل السنة في هذه الصفات...».

من حيث إن معنى هذه الصفات عندهم مخالف لمعناها عند أهل السنة والجماعة، فالموافقة المذكورة شكلية، صورية، لفظية.

يوضح المراد التمثيل بصفة الكلام التي لم يبعد عهدنا بها، هل الأشاعرة حين يثبتون صفة الكلام لله يثبتونها بالمعنى الموافق لظاهر النصوص من كونه مسموعا، متعلقا بمشيئة الله...؟ الأمر على خلاف ذلك كما تقدم بيانه.

قال الشارح: «ولكنهم وافقوا المعتزلة في نفي ما عدا هذه السبع من الصفات الخبرية التي صح بها الخبر».

أصل إثبات الأشاعرة لهذه الصفات السبع العقل، لا الدليل. وإنما يذكر الدليل عليها عندهم على سبيل التأييد لما دلت عليه عقولهم!

قال الشارح: «والكل محجوجون بالكتاب، والسنة، وإجماع الصحابة والقرون المفضلة على الإثبات العام».

بهذا نكون قد أنهينا ما يتعلق بالفصل الذي ذكره شيخ الإسلام في إثبات بعض أسماء الله سبحانه وتعالى وصفاته من القرآن. ويليه الفصل في إثبات بعض أسماء الله سبحانه وتعالى وصفاته بما ورد في السنة.

مما في السنة من أسماء الله وصفاته

في ما يلي يشرع شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في ذكر بعض النصوص الواردة في السنة النبوية في إثبات بعض أسماء الله وصفاته سبحانه وتعالى.

إثبات أسماء الله وصفاته بالسنة

ثم في سنة رسول الله ﷺ، فالسنة تفسر القرآن، وتبينه، وتدل عليه، وتعبر عنه. وما وصف الرسول به ربه عز وجل من الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول وجب الإيمان بها كذلك.

نثبت لله سبحانه وتعالى ما ثبت عن النبي ﷺ. والمراد ما تقوم به الحجة من الحديث الصحيح والحسن، وسواء في كل واحد منهما أكان لذاته، أو لغيره.

والأمر كما ذكر شيخ الإسلام يعرف الحديث الذي تقوم به الحجة من غيره، ويميز بينه وبين غيره، أهل المعرفة به، وهم أهل الحديث.

من كان أهلا لمعرفة الثابت من الحديث بعد أخذه كفاية من العلم لذلك فبها، ونعمت. ومن ليس كذلك فعليه سؤال من كان أهلا له، قال الله سبحانه: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]. يسأل من له خبرة بالحديث كما أنه إذا التبست عليه مسألة في النحو مثلا يسأل العارف به؛ ليأخذها على وجهها؛ إذ يقع في جواب من ليس له خبرة بالمسئول غموض، وربما كان خطأ.

وليس الأمر على ما يذهب إليه بعض الصوفية حيث يصححون الحديث بالذوق، وإن كان الحديث لاسند له! ينظر بعضهم إلى المتن المجرد عن سنده، ويقول: «هذا الحديث ثابت؛ لأنه عليه أنوار النبوة»، زعم!

❁ أهمية النظر في السند لمعرفة الحديث الثابت:

لابد للحكم على الحديث من الإسناد، ولذا قال الإمام محمد بن سيرين: «سموا لنا رجالكم». ويعني بهذا النظر إلى سند المروي للنظر في حال الرجال فيه للحكم عليه بما يليق به. وفي هذا الصدد ما ورد عن الإمام يحيى بن معين أنه قال: «لا تنظروا إلى المتن، وانظروا إلى السند، فإن ثبت السند، وإلا فلا تغتروا بالمتن». فالمتن قد يكون في ظاهره عليه أنوار النبوة، ومع ذلك لا يغتر به. بل المتعين النظر في سنده، فإن ثبت، وإلا رد.

بما تقدم تبينت صحة قول الإمام عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

ظهر بما تقدم كون الحاكم بين أهل السنة والجماعة وبين غيرهم الإسناد، فأهل السنة والجماعة يأخذون من الكتاب والسنة الثابتة لنظرهم في الإسناد، وأما من عداهم فيقولون ما شاءوا؛ لأنهم لا يهتمون بالإسناد.

❁ السنة كالقرآن في إثبات العقائد:

قال الشارح: «قوله: ﴿ثم في سنة رسول الله﴾ عطف على قوله في ما تقدم: ﴿وقد دخل في هذه الجملة ما وصف الله به نفسه في سورة الإخلاص... إلخ﴾، يعني ودخل فيها ما وصف به الرسول ﷺ ربه في ما وردت به السنة الصحيحة. والسنة هي الأصل الثاني الذي يجب الرجوع إليه والتعويل عليه بعد كتاب الله عز وجل».

قد يفهم من كلام الشارح جعله للسنة من حيث إثبات العقائد في رتبة ثانية بعد القرآن! إنما هما في رتبة واحدة في ذلك كما سيوضحه الشارح نفسه.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]، والمراد بالحكمة السنة».

والسنة وحي كالقرآن، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم].

قال الشارح: «وقال: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]، وقال آمرا لنساء نبيه: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، وقال سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

وقال صلوات الله وسلامه عليه وآله: «**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه**»».

قال المعلق: «جاء عن المقدام بن معد، وهو حديث صحيح الإسناد».

قال الشارح: «وحكم السنة حكم القرآن في ثبوت العلم، واليقين، والاعتقاد، والعمل؛ فإن السنة توضيح للقرآن وبيان للمراد منه، تفصل مجمله، وتقيد مطلقه، وتخصص عمومه، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]».

استدلال الشارح بهذه الآية مبني على كون المراد بـ﴿ٱلذِّكْرَ﴾ فيها السنة، ولكن لم أجد في كتب التفسير التي في حوزتي المراد المذكور، والله أعلم. وإنما

فسر فيها ﴿ٱلذِّكۡرَ﴾ بالقرآن، فكان المعنى حينئذ تبيين القرآن بعضه بعضا! وهذه مرتبة من المراتب المذكورة في تفسير القرآن.

قال الشارح: «وأهل البدع والأهواء بإزاء السنة الصحيحة فريقان،

فريق لا يتورع عن ردها وإنكارها إذا وردت بما يخالف مذهبه بدعوى أنها أحاديث آحاد، لا تفيد إلا الظن، والواجب في باب الاعتقاد اليقين. وهؤلاء هم المعتزلة والفلاسفة».

هذه شبهة القوم في رد الأحاديث النبوية، وقد تقدم بيان بطلانها.

قال الشارح: «

وفريق يثبتها، ويعتقد بصحة النقل، ولكنه يشتغل بتأويلها كما يشتغل بتأويل آيات الكتاب حتى يخرجها عن معانيها الظاهرة إلى ما يريده من معان بالإلحاد والتحريف. وهؤلاء هم متأخرو الأشعرية، وأكثرهم توسعا في هذا الباب الغزالي والرازي».

قال المعلق: «وأما الغزالي فهو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي، ترجمه الذهبي، فقال: الشيخ، الإمام، البحر، حجة الإسلام، أعجوبة الزمان، زين الدين، أبو حامد...

قلت: وهو مع ذلك متكلم، أشعري، من كبارهم، له **"إحياء علوم الدين"**، مرجع كبير للصوفية، فيه بلاء عظيم».

لهذا قال بعضهم عن كتابه هذا: إنه إماتة علوم الدين. وقد انتشر كثيرا، لاسيما في المغرب، فلا تكاد تجد مكتبة إلا وهو فيها.

وقد كان فتوى بعض كبار أئمة الأندلس في زمن قديم بإحراقه لما فيه من الضلالات.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «قوله: ﴿وما وصف الرسول به... إلخ﴾ يعني أنه كما وجب الإيمان بكل ما وصف الله به نفسه في كتابه من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل».

قال المعلق: «فكل تأويل مخالف لمذهب السلف، وإن لم يكن تعطيلا، وكل تعطيل، وكل تشبيه، في باب الأسماء والصفات، ممنوع».

قال الشارح: «كذلك يجب الإيمان بكل ما وصفه به أعلم الخلق بربه وبما يجب له، وهو رسوله، الصادق، المصدوق، صلوات الله وسلامه عليه وآله.

قوله: ﴿كذلك﴾، أي: إيمانا مثل ذلك الإيمان خاليا من التحريف والتعطيل، ومن التكييف والتمثيل. بل إثبات لها على الوجه اللائق بعظمة الرب جل شأنه».



إثبات صفة النزول

فمن ذلك مثل قوله ﷺ: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟» متفق عليه.

قال الشارح: «قوله: ﴿**فمن ذلك مثل قوله ﷺ... إلخ**﴾ الكلام على هذا الحديث من جهتين،

الأولى صحته من جهة النقل، وقد ذكر المؤلف رحمه الله أنه متفق عليه. ويقول الذهبي في كتابه "**العلو للعلي الغفار**": «إن أحاديث النزول متواترة، تفيد القطع». وعلى هذا فلا مجال لإنكار، أو جحود».

هذا رد على منكري حديث الآحاد. ولذلك لما لم يسعهم إنكاره لجئوا في صفة النزول إلى التأويل، فقالوا: المراد بالنزول في الحديث نزول الملائكة، أو نزول أمر الله، أو رحمته.

هذه التأويلات خلاف ما دل عليه ظاهر قوله ﷺ: «**ينزل ربنا**»، فمن قال بشيء منها احتاج إلى تقدير مضاف كقوله: «رحمة ربنا»، أو «أمر ربنا»... وهذا مفتقر إلى دليل يدل على وجود المضاف من أصله ومفتقر أيضا، إلى دليل يدل على تعيين المضاف بالتأويلات السابق ذكرها.

ومما يبطل هذه التأويلات نزول الأشياء المذكورة في أوقات أخرى أيضا، فلم تبق لتخصيص ذلك بالثلث الآخر من الليل فائدة!

قال الشارح: «

الثانية ما يفيده هذا الحديث، وهو إخباره ﷺ بنزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة... إلخ. ومعنى هذا أن النزول صفة لله عز وجل على ما يليق بجلاله وعظمته، فهو لا يماثل نزول الخلق كما أن استواءه لا يماثل استواء الخلق. يقول شيخ الإسلام رحمه الله في تفسيره سورة الإخلاص: فالرب سبحانه إذا وصفه رسوله بأنه ينزل إلى سماء الدنيا كل ليلة، وأنه يدنو عشية عرفة إلى الحجاج، وأنه كلم موسى بالوادي الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة، وأنه استوى إلى السماء، وهي دخان، فقال لها وللأرض: «ائتيا طوعا، أو كرها»، لم يلزم من ذلك أن تكون هذه الأفعال من جنس ما نشاهده من نزول هذه الأعيان المشهودة حتى يقال: ذلك يستلزم تفريغ مكان وشغل آخر».

تقدم شيء من الكلام في هذا المعنى في الكلام على صفة الاستواء. وقد بينا إزالة الإشكال عن الاستلزام المذكور بالتسليم لما دل عليه قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

قال الشارح رحمه الله تعالى: «فأهل السنة والجماعة يؤمنون بالنزول صفة حقيقية لله عز وجل على الكيفية التي يشاء، فيثبتون النزول كما يثبتون جميع الصفات التي ثبتت في الكتاب والسنة، ويقفون عند ذلك، فلا يكيفون، ولا يمثلون، ولا ينفون، ولا يعطلون، ويقولون: إن الرسول أخبرنا أنه ينزل،

ولكنه لم يخبرنا كيف ينزل، وقد علمنا أنه فعال لما يريد وأنه على كل شيء قدير».

علم كيفية صفات الله مما استأثر به تعالى في علم الغيب عنده، فلا نخوض فيه. بل قد جاء عن الإمام مالك حكمه على السؤال عن كيفية صفة الله تعالى بالبدعة. وذلك أن الصحابة كانوا يسمعون النصوص في صفات الله جل وعلا، ولم يأت عن أحد منهم السؤال عن كيفية شيء منها.

قال الشارح: «ولهذا ترى خواص المؤمنين يتعرضون في هذا الوقت الجليل لألطاف ربهم ومواهبه، فيقومون لعبوديته خاضعين، خاشعين، داعين، متضرعين، يرجون منه حصول مطالبهم التي وعدهم بها على لسان رسوله ﷺ».



إثبات صفة الفرح

وقوله ﷺ: «لله أشد فرحا بتوبة عبده المؤمن التائب من أحدكم براحلته». متفق عليه.

قال الشارح: «قوله: ﴿«لله أشد فرحا»... إلخ﴾ تتمة هذا الحديث كما في "البخاري" وغيره: «لله أشد فرحا بتوبة عبده المؤمن من رجل بأرض فلاة، دوية، مهلكة، ومعه راحلته، عليها طعامه وشرابه، فنزل عنها، فنام، وراحلته عند رأسه. فاستيقظ، وقد ذهبت، فذهب في طلبها، فلم يقدر عليها حتى أدركه الموت من العطش، فقال: «والله لأرجعن، فلأموتن حيث كان رحلي». فرجع، فنام، فاستيقظ، فإذا راحلته عند رأسه، فقال: «اللهم! أنت عبدي، وأنا ربك»، أخطأ من شدة الفرح».

وفي هذا الحديث إثبات صفة الفرح لله عز وجل، والكلام فيه كالكلام في غيره من الصفات أنه صفة حقيقة لله عز وجل، على ما يليق به».

دليل هذا الإثبات ظاهر الحديث، وهو الأصل في إجراء النصوص.

وأحببت ههنا ذكر ما فتحه الله تعالى علي اليوم من الدليل على هذا الأصل حتى يرد الناقل عنه، وهو ما أخرجه الإمام البخاري (١٤٢٠)، وهذا اللفظ له، والإمام مسلم (١٠١)-(٢٤٥٢) من حديث عائشة رضي الله عنها، أن بعض

أزواج النبي ﷺ قلن للنبي ﷺ: أينا أسرع بك لحوقا؟ قال: «**أطولكن يدا**». فأخذوا قصبة يذرعونها، فكانت سودة أطولهن يدا. فعلمنا بعد أنما كانت طول يدها الصدقة... الحديث.

هؤلاء أزواج النبي ﷺ ذرعن القصبة؛ ليعلمن أيهن أطول يدا إجراءا لكلامه ﷺ على ظاهره، وأقرهن ﷺ على هذا الإجراء. فلما ماتت أولهن، زينب، كما تدل عليه رواية مسلم، وكانت تعمل بيدها، وتتصدق، علمت بقية الأزواج كون المراد من كلام النبي ﷺ الكناية على الصدقة، لا ظاهره.

قال الشارح: «وهو من صفات الفعل، التابعة لمشيئته تعالى وقدرته، فيحدث له هذا المعنى المعبر عنه بالفرح عندما يحدث عبده التوبة والإنابة إليه، وهو مستلزم لرضاه عن عبده التائب وقبوله توبته».

الصفة شيء، وما تستلزمه هذه الصفة شيء آخر. وليس الأمر كما يزعمه أهل الأهواء من تفسير الصفة بلازمها مريدا بذلك تعطيل الصفة!

قال الشارح: «وإذا كان الفرح في المخلوق على أنواع، فقد يكون فرح خفة، وسرور، وطرب، وقد يكون فرح أشر وبطر، فالله عز وجل منزه عن ذلك كله، ففرحه لا يشبه فرح أحد من خلقه، لا في ذاته، ولا في أسبابه، ولا في غاياته، فسببه كمال رحمته وإحسانه التي يحب من عباده أن يتعرضوا لها، وغايته إتمام نعمته على التائبين المنيبين.

وأما تفسير الفرح بلازمه، وهو الرضا، وتفسير الرضا بإرادة الثواب، فكل ذلك نفي وتعطيل لفرحه ورضاه سبحانه».

هذا التأويل خلاف ما يدل عليه ظاهر النص، ومؤداه نفي هذه الصفة.

قال الشارح: «أوجبه سوء ظن هؤلاء المعطلة بربهم حيث توهموا أن هذه المعاني تكون فيه كما هي في المخلوق، تعالى الله عن تشبيههم وتعطيلهم».

لو سلموا لما دل عليه ظاهر النصوص لاستراحوا، وأراحوا، فيثبتوا لله ما أثبته لنفسه، أو أثبته له نبيه ﷺ، ويستحضروا في الوقت نفسه قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فيزول تشبيههم المتوهم.



إثبات صفة الضحك

وقوله ﷺ: «يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر، كلاهما يدخل الجنة». متفق عليه.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «قوله: {«يضحك الله إلى رجلين»... إلخ} يثبت أهل السنة والجماعة الضحك لله عز وجل كما أفاده هذا الحديث وغيره على المعنى الذي يليق به سبحانه والذي لا يشبهه ضحك المخلوقين عندما يستخفهم الفرح، أو يستفزهم الطرب.

بل هو معنى يحدث في ذاته عند وجود مقتضيه، وإنما يحدث بمشيئته وحكمته؛ فإن الضحك إنما ينشأ في المخلوق عند إدراكه لأمر عجيب يخرج عن نظائره. وهذه الحالة المذكورة في هذا الحديث كذلك؛ فإن تسليط الكافر على قتل المسلم مدعاة في بادئ الرأي لسخط الله على هذا الكافر، وخذلانه، ومعاقبته، في الدنيا والآخرة، فإذا من الله على هذا الكافر بعد ذلك بالتوبة».

في هذا حكمة يعلمها الله سبحانه. وإلا فهذا الكافر قبل إسلامه قتل مؤمنا، مجاهدا في سبيل الله، ومع ذلك لم يخذل هذا القاتل. بل وفقه الله فضلا منه، فتاب، وأسلم، وصار من المجاهدين، فقاتل في سبيل الله حتى قتل، فأدخله الله الجنة. وهذا من توفيق الله سبحانه لعبده أن هداه للإسلام.

ومن هذا الباب في رجوع الأمر كله إلى الله، فيوفق من شاء، ويخذل من شاء، لحكمة يعلمها سبحانه، وقد تخفى على غيره، ما أخرجه الإمام البخاري (٤٥٥٩) من حديث **عبد الله بن عمر** رضي الله عنهما، أنه سمع رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الآخرة من الفجر يقول: «**اللهم! العن فلانا، وفلانا، وفلانا**» بعد ما يقول: «**سمع الله لمن حمده، ربنا! ولك الحمد**»، فأنزل الله ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ -إلى قوله:- ﴿فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

قد من الله بعد ذلك على هؤلاء، أو بعضهم، بالتوبة، فأسلموا...

قال الشارح رحمه الله تعالى: «وهداه للدخول في الإسلام، وقاتل في سبيل الله حتى يستشهد، فيدخل الجنة، كان ذلك من الأمور العجيبة حقا.

وهذا من كمال رحمته، وإحسانه، وسعة فضله، على عباده سبحانه؛ فإن المسلم يقاتل في سبيل الله، ويقتله الكافر، فيكرم الله المسلم بالشهادة، ثم يمن على ذلك القاتل، فيهديه للإسلام والاستشهاد في سبيله، فيدخلان الجنة جميعا.

وأما تأويل ضحكه سبحانه بالرضا، أو القبول، أو أن الشيء حل عنده بمحل ما يضحك منه، وليس هناك في الحقيقة ضحك، فهو نفي لما أثبته رسول الله ﷺ لربه، فلا يلتفت إليه».

إثبات صفة العجب

وقوله: «عجب ربنا من قنوط عباده وقرب خيره، ينظر إليكم آزلين، قنطين، فيظل يضحك، يعلم أن فرجكم قريب». حديث حسن.

قال المعلق: «إن النفس لا تطمئن إلى تحسين الحديث».

قال الشارح رحمه الله: «قوله: ﴿«عجب ربنا»... إلخ﴾ هذا الحديث يثبت لله عز وجل صفة العجب، وفي معناه قوله عليه الصلاة والسلام: «**عجب ربك من شاب ليس له صبوة**»».

قال المعلق: «جاء هذا الحديث من طريقين لا تصلحان».

وكان قد ذكر شيخنا قبله مما صح في ذلك حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه: «**عجب الله من قوم يدخلون الجنة بالسلاسل**»، وهو في **"الصحيحين"**.

قال الشارح: «وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢] بضم التاء على أنها ضمير الرب جل ثناؤه».

قال المعلق: «قال ابن جرير الطبري: والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قرائتان مشهورتان في قراء الأمصار، فبأيتهما قرأ فمصيب».

قال الشارح: «وليس عجبه سبحانه ناشئا عن خفاء في الأسباب، أو جهل بحقائق الأمور، كما هو الحال في عجب المخلوقين. بل هو معنى يحدث له

سبحانه على مقتضى مشيئته، وحكمته، وعند وجود مقتضيه، وهو الشيء الذي يستحق أن يتعجب منه.

وهذا العجب الذي وصف به الرسول ربه هنا من آثار رحمته، وهو من كماله تعالى، فإذا تأخر الغيث عن العباد مع فقرهم وشدة حاجتهم، واستولى عليهم اليأس والقنوط، وصار نظرهم قاصرا على الأسباب الظاهرة، وحسبوا أن لا يكون وراءها فرج من القريب، المجيب، فيعجب الله منهم.

وهذا محل عجيب حقا؛ إذ كيف يقنطون، ورحمته وسعت كل شيء، والأسباب لحصولها قد توفرت!؟ فإن حاجة العباد وضرورتهم من أسباب رحمته، وكذا الدعاء بحصول الغيث، والرجاء في الله من أسبابها، وقد جرت عادته سبحانه في خلقه أن الفرج مع الكرب، وأن اليسر مع العسر، وأن الشدة لا تدوم. فإذا انضم إلى ذلك قوة التجاء، وطمع في فضل الله، وتضرع إليه، ودعاء، فتح الله عليهم من خزائن رحمته ما لا يخطر على البال.

والقنوط مصدر «قنط»، وهو اليأس من رحمة الله، قال تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

قوله: «**وقرب خيره**»، أي: فضله ورحمته. وقد روي: «**غيره**»، والغير اسم من قولك: «غير الشيء، فتغير»، وفي حديث الاستسقاء: «**من يكفر بالله يلق الغير**»، أي: تغير الحال وانتقالها من الصلاح إلى الفساد.

قال المعلمي: «في سنده مسلم الملائي، مجمع على ضعفه».

قال الشارح: «قوله: «**آزلين، قنطين**» حالان من الضمير المجرور في «**إليكم**». و«**آزلين**» جمع آزل، اسم فاعل من الأزل بمعنى الشدة والضيق، يقال: «أزل الرجل، يأزل، أزلا، من باب فرح، أي: صار في ضيق وجدب».



إثبات صفة الرجل والقدم

وقوله ﷺ: «لا تزال جهنم يلقى فيها، وهي تقول: «هل من مزيد؟» حتى يضع رب العزة فيها رجله -وفي رواية «عليها قدمه»-، فينزوي بعضها إلى بعض، فتقول: قط، قط». متفق عليه.

قال الشارح: «قوله: {«لا تزال جهنم»... إلخ} في هذا الحديث إثبات الرجل والقدم لله عز وجل، وهذه الصفة تجري مجرى بقية الصفات، فتثبت لله على الوجه اللائق بعظمته سبحانه.

والحكمة من وضع رجله سبحانه في النار أنه قد وعد أن يملأها، كما في قوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣]. ولما كان مقتضى رحمته وعدله أن لا يعذب أحدا بغير ذنب، وكانت النار في غاية العمق والسعة، حقق وعده تعالى، فوضع فيها قدمه».

من الأدلة الواردة في سعة جهنم ما أخرج الإمام مسلم (٢٩)-(٢٨٤٢) من حديث **ابن مسعود** رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يؤتى بجهنم يومئذ لها سبعون ألف زمام، مع كل زمام سبعون ألف ملك يجرونها**».

انتقد رفع الحديث. لكنه مما لا مجال للرأي فيه، فيكون عن توقيف. وابن مسعود لم يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب، فيكون له حكم الرفع، والله أعلم.

قال الشارح: «فحينئذ يتلاقى طرفاها، ولا يبقى فيها فضل عن أهلها.

وأما الجنة فإنه يبقى فيها فضل عن أهلها مع كثرة ما أعطاهم، وأوسع لهم، فينشئ الله لها خلقا آخرين، كما ثبت بذلك الحديث».



إثبات صفة التكليم

وقوله: «يقول تعالى: يا آدم! فيقول: لبيك وسعديك. فينادي بصوت: إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثا إلى النار». متفق عليه. وقوله: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه، وليس بينه وبينه ترجمان». متفق عليه.

قال الشارح: «قوله: {«يقول تعالى: يا آدم»... إلخ} في هذين الحديثين إثبات القول، والنداء، والتكليم، لله عز وجل.

وقد سبق أن بينا مذهب أهل السنة والجماعة في ذلك، وأنهم يؤمنون بأن هذه صفات أفعال له سبحانه تابعة لمشيئته وحكمته، فهو قال، ويقول، ونادى، وينادي، وكلم، ويكلم، وأن قوله، ونداءه، وتكليمه، إنما يكون بحروف وأصوات يسمعها من يناديه، ويكلمه. وفي هذا رد على الأشاعرة في قولهم: إن كلامه قديم وإنه بلا حرف ولا صوت.

وقد دل الحديث الثاني على أنه سبحانه سيكلم جميع عباده بلا واسطة، وهذا تكليم عام؛ لأنه تكليم محاسبة، فهو يشمل المؤمن والكافر، والبر والفاجر».

ومن هذا المعنى أيضا، قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ رَبَّنَا هَـٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغْوَيْنَآ﴾ [القصص].

الآية المتقدمة تتعلق بأهل النار، وفيها مناداة الله، وسؤاله، وتكليمه، لهم.

قال الشارح: «ولا ينافيه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٧٤]؛ لأن المنفي هنا هو التكليم بما يسر المكلم، وهو تكليم خاص، ويقابله تكليمه سبحانه لأهل الجنة تكليم محبة، ورضوان، وإحسان».

هذا جمع من الشارح بين ما ظاهره التعارض، وهو متعين. ولا يصار إلى الترجيح ما دام أمكن الجمع لما في الترجيح من إهمال بعض الأدلة.



إثبات صفة العلو

وقوله في رقية المريض: «ربنا! الله الذي في السماء، تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء اجعل رحمتك في الأرض. اغفر لنا حوبنا وخطايانا. أنت رب الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك وشفاءا من شفائك على هذا الوجع، فيبرأ». حديث حسن، رواه أبو داود وغيره. وقوله: «ألا تأمنوني، وأنا أمين من في السماء». حديث صحيح. وقوله: «والعرش فوق الماء، والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه». حديث حسن، رواه أبو داود وغيره. وقوله للجارية: «أين الله؟». قالت: في السماء. قال: «من أنا؟». قالت: أنت رسول الله. قال: «أعتقها؛ فإنها مؤمنة». رواه مسلم.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «قوله: ﴿«ربنا! الله الذي في السماء»... إلخ﴾».

قال المعلق رحمه الله تعالى: «وفيه زياد بن محمد الأنصاري، قال ابن حبان: «منكر الحديث جدا»، وكذا قال أبو حاتم، والبخاري، وغيرهم».

قال الشارح: «الحديث الأول والثاني صريح في علوه تعالى وفوقيته، فهو كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]. وقد سبق أن قلنا: إن هذه النصوص ليس المراد منها أن السماء ظرف حاو له سبحانه. بل «في» إما أن تكون بمعنى على، كما قاله كثير من أهل العلم واللغة. و«في» تكون بمعنى

على في مواضع كثيرة، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وإما أن يكون المراد من السماء جهة العلو. وعلى الوجهين فهي نص في علوه تعالى على خلقه.

وفي حديث الرقية المذكور توسل إلى الله عز وجل بالثناء عليه بربوبيته وإلاهيته، وتقديس اسمه، وعلوه على خلقه، وعموم أمره الشرعي وأمره القدري، ثم توسل إليه برحمته التي شملت أهل سماواته جميعا، أن يجعل لأهل الأرض نصيبا منها. ثم توسل إليه بسؤال مغفرة الحوب، وهو الذنب العظيم، ثم الخطايا التي هي دونه. ثم توسل إليه بربوبيته الخاصة للطيبين من عباده، وهم الأنبياء وأتباعهم، التي كان من آثارها أن غمرهم بنعم الدين والدنيا الظاهرة والباطنة. فهذه الوسائل المتنوعة إلى الله لا يكاد يرد دعاء من توسل بها، ولهذا دعا الله بعدها بالشفاء الذي هو شفاء الله الذي لا يدع مرضا إلا أزاله، ولا تعلق فيه لغير الله.

فهل يفقه هذا عباد القبور من المتوسلين بالذوات، والأشخاص، والحق، والجاه، والحرمة، ونحو ذلك!؟

وأما الحديث الثاني فقد تضمن شهادة الرسول ﷺ بالإيمان للجارية التي اعترفت بعلوه تعالى على خلقه. فدل ذلك على أن وصف العلو من أعظم أوصاف الباري جل ثناؤه حيث خصه بالسؤال عنه دون بقية الأوصاف. ودل أيضا، على أن الإيمان بعلوه المطلق من كل وجه هو من أعظم أصول الإيمان، فمن أنكره فقد حرم الإيمان الصحيح».

ذلك أن النبي ﷺ قد رتب على ذكر هذه الجارية لعلو الله عز وجل إيمانها، فقال: «**أعتقها؛ فانها مؤمنة**»، يعني مع شهادتها بالرسالة لنبينا ﷺ.

ومن هنا يفهم اعتناء الأئمة بذكر مسألة العلو؛ فإنها أصل في اعتقاد أهل السنة والجماعة. ومن جهة أخرى لها أهمية لضلال الكثير فيها.

قال الشارح: «والعجب من هؤلاء الحمقى من المعطلة النفاة زعمهم أنهم أعلم بالله من رسوله، فينفون عنه الأين بعدما وقع هذا اللفظ بعينه من الرسول مرة سائلا غيره كما في هذا الحديث، ومرة مجيبا لمن سأله بقوله: أين كان ربنا؟

وأما قوله: {«**والعرش فوق الماء**»... **إلخ**}».

قال المعلق: «وهو حديث ضعيف، فيه علل، عبد الله بن عميرة مقبول، عدم سماع عبد الله من الأحنف بن قيس».

قال الشارح: «ففيه الجمع بين الإيمان بعلوه تعالى على عرشه وبإحاطة علمه بالموجودات كلها، فسبحانه من هو علي في دنوه، قريب في علوه».

إثبات صفة المعية

وقوله: «أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معك حيثما كنت». حديث حسن. وقوله: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصقن قبل وجهه ولا عن يمينه؛ فإن الله قبل وجهه، ولكن عن يساره، أو تحت قدمه». متفق عليه. وقوله ﷺ: «اللهم! رب السماوات السبع والأرض، ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، فالق الحب والنوى، منزل التوراة، والإنجيل، والقرآن. أعوذ بك من شر نفسي ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها. أنت الأول، فليس قلبك شيء، وأنت الآخر، فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر، فليس فوقك شيء، وأنت الباطن، فليس دونك شيء. اقض عني الدين، وأغنني من الفقر». رواية مسلم. وقوله ﷺ لما رفع الصحابة أصواتهم بالذكر: «أيها الناس! أربعوا على أنفسكم؛ فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا، إنما تدعون سميعا، بصيرا، قريبا، إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته». متفق عليه.

قال الشارح: «قوله: {«أفضل الإيمان أن تعلم»... إلخ}».

قال المعلق: «قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١/ ٦٠): تفرد به عثمان بن كثير، ولم أر من ذكره بثقة ولا جرح.

وقد ضعفه السيوطي والألباني كما في **"ضعيف الجامع"**».

قال الشارح رحمه الله: «فيه دلالة على أن أفضل الإيمان هو مقام الإحسان والمراقبة، وهو أن يعبد العبد ربه كأنه يراه، ويشاهده، ويعلم أن الله معه حيث كان، فلا يتكلم، ولا يفعل، ولا يخوض في أمر، إلا والله رقيب، مطلع، عليه، قال تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس: ٦١].

ولا شك أن هذه المعية إذا استحضرها العبد في كل أحواله فإنه يستحيي من الله عز وجل أن يراه حيث نهاه، أو أن يفتقده حيث أمره، فتكون عونا له على اجتناب ما حرم الله والمسارعة إلى فعل ما أمر به من الطاعات على وجه الكمال ظاهرا وباطنا، ولاسيما إذا دخل في الصلاة التي هي أعظم صلة ومناجاة بين العبد وربه، فيخشع قلبه، ويستحضر عظمة الله وجلاله، فتقل حركاته، ولا يسيء الأدب مع ربه بالبصق أمامه، أو عن يمينه.

قوله: ﴿«إذا قام أحدكم إلى الصلاة»... إلخ﴾ دل على أن الله عز وجل يكون قبل وجه المصلي. قال شيخ الإسلام في **"العقيدة الحموية"**: إن الحديث حق على ظاهره، وهو سبحانه فوق العرش، وهو قبل وجه المصلي. بل هذا الوصف يثبت للمخلوقات؛ فإن الإنسان لو أنه يناجي السماء، أو يناجي الشمس والقمر، لكانت السماء، والشمس والقمر، فوقه، وكانت أيضا، قبل وجهه».

ليس المراد بقوله: «هذا الوصف يثبت للمخلوقات» تشبيه الله سبحانه وتعالى في هذا الوصف بالمخلوق. وإنما المقصود المعنى الذي هو المطلق الكلي.

وقد تقدم بكون هذا المعنى في الذهن، لا وجود له في الخارج، وحينئذ إذا وصف الموصوف بوصف ما كان مختصا به، لا يشاركه فيه غيره. فكل واحد من المخلوقات المذكورة إذا وصف بالفوقية وبكونه قبل وجه الإنسان كان هذا الوصف مختصا به، لا يشاركه فيه غيره...

قال الشارح رحمه الله تعالى: «قوله: {«اللهم! رب السماوات»... إلخ} تضمن الحديث إثبات أسمائه تعالى، الأول، والآخر، والظاهر، والباطن، وهي من الأسماء الحسنى. وقد فسرها النبي ﷺ بما لا يدع مجالا لقائل، فهو أعلم الخلق جميعا بأسماء ربه وبالمعاني التي تدل عليها، فلا يصح أن يلتفت إلى قول غيره أيا كان.

وفي الحديث أيضا، يعلمنا نبينا صلوات الله وسلامه عليه وآله كيف نثني على ربنا عز وجل قبل السؤال، فهو يثني عليه بربوبيته العامة التي انتظمت كل شيء، ثم بربوبيته الخاصة، الممثلة في إنزاله هذه الكتب الثلاثة، تحمل الهدى والنور إلى عباده».

في هذا بيان وجه الاختصاص؛ إذ خلق الله الإنس والجن لعبادته، فكان من ربوبيته تبارك وتعالى لهم عدم تركهم هملا. بل بين كيفية هذه العبادة، لا كما يشتهونه، قال الله عز وجل: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء].

قال الشارح: «ثم يعوذ، ويعتصم به سبحانه، من شر نفسه».

قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ﴾ [يوسف: ٥٣]. إذا لم يوفق الله هذه النفس، ويرحمها، صدر منها الشر؛ إذ بدون ذلك رجعت إلى طبعها التي خلقت عليه، وهو السوء.

قال الشارح: «ومن شر كل ذي شر من خلقه. ثم يسأله في آخر الحديث أن يقضي عنه دينه وأن يغنيه من فقر.

قوله: ﴿«أيها الناس! أربعوا على أنفسكم»... إلخ﴾ أفاد هذا الحديث قربه سبحانه من عباده وأنه ليس بحاجة إلى أن يرفعوا إليه أصواتهم؛ فإنه يعلم السر والنجوى. وهذا القرب المذكور في الحديث قرب إحاطة، وعلم، وسمع، ورؤية، فلا ينافي علوه على خلقه.

إثبات رؤية المؤمنين لربهم

وقوله: «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر، لا تضامون في رؤيته. فإن استطعتم ألا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها فافعلوا». متفق عليه.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «هذا الحديث الصحيح، المتواتر، يشهد لما دلت عليه الآيات السابقة من رؤية المؤمنين لله عز وجل في الجنة وتمتعهم بالنظر إلى وجهه الكريم. وهذه النصوص من الآيات والأحاديث تدل على أمرين،

أولهما علوه تعالى على خلقه؛ لأنها صريحة في أنهم يرونه من فوقهم.

ثانيهما أن أعظم أنواع النعيم هو النظر إلى وجه الله الكريم.

وقوله: {«كما ترون القمر ليلة البدر»} المراد تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي. يعني أن رؤيتهم لربهم تكون من الظهور والوضوح كرؤية القمر في أكمل حالاته، وهي كونه بدرا، ولا يحجبه سحاب. ولهذا قال بعد ذلك: «**لا تضامون في رؤيته**»، روي بتشديد الميم، من التضام بمعنى التزاحم والتلاصق.

والتاء يجوز فيها الضم والفتح على أن الأصل «تتضامون»، فحذفت إحدى التاءين تخفيفا.

وروي بتخفيف الميم، من الضيم بمعنى الظلم، يعني لا يلحقكم في رؤيته ضيم ولا غبن.

وفي حثه ﷺ في هذا الحديث على صلاة العصر وصلاة الفجر خاصة إشارة إلى أن من حافظ عليهما في جماعة نال هذا النعيم الكامل، الذي يضمحل بإزائه كل نعيم. وهو يدل على تأكيد هاتين الصلاتين، كما دل على ذلك الحديث الآخر: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر**». متفق عليه.



أهل السنة والجماعة وسط

إلى أمثال هذه الأحاديث التي يخبر فيها رسول الله ﷺ عن ربه بما يخبر به؛ فإن الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة يؤمنون بذلك كما يؤمنون بما أخبر الله به في كتابه من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل. بل هم الوسط في فرق الأمة كما أن الأمة هي الوسط في الأمم.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «قوله: ﴿إلى أمثال هذه الأحاديث... إلخ﴾ لما كان ما ذكره المؤلف من الأحاديث ليس هو كل ما ورد في باب الصفات من الأخبار نبه على أن أمثال هذه الأحاديث التي ذكرها مما يخبر فيه الرسول ﷺ عن ربه بما يخبر به فإن حكمه كذلك، وهو وجوب الإيمان بما يتضمنه من أسماء الله وصفاته.

ثم عاد، فأكد معتقد أهل السنة والجماعة، وهو أنهم يؤمنون بما وردت به السنة الصحيحة من صفات كإيمانهم بما أخبر الله به في كتابه من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل.

ثم أخبر عن أهل السنة والجماعة بأنهم وسط بين فرق الضلال والزيغ من هذه الأمة كما أن هذه الأمة وسط بين الأمم السابقة، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، ومعنى ﴿وَسَطًا﴾ عدولا، خيارا، كما ورد الحديث بذلك».

يمثل للعدل بالراحلة التي عليها غرارتان، إحداهما عن اليمين والثانية عن الشمال، واستوى ثقل كل واحدة منهما، فلا تميل الراحلة. بل تسير سيرا مستويا، مستقيما. وكذلك أهل السنة متوسطون بين الإفراط والتفريط.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «فهذه الأمة وسط بين الأمم التي تجنح إلى الغلو الضار والأمم التي تميل إلى التفريط المهلك.

فإن من الأمم من غلا في المخلوقين، وجعل لهم من صفات الخالق وحقوقه ما جعل، كالنصارى الذين غلو في المسيح والرهبان، ومنهم من جفا الأنبياء وأتباعهم حتى قتلهم، ورد دعوتهم، كاليهود الذين قتلوا زكريا ويحيى، وحاولوا قتل المسيح، ورموه بالبهتان».

وفي غلو النصارى في المسيح والرهبان قال الله سبحانه: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [التوبة: ٣١].

وقال الله تبارك وتعالى في جفا اليهود للأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم: ﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا ۖ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٣١].

قال الشارح: «وأما هذه الأمة فقد آمنت بكل رسول أرسله الله، واعتقدت رسالتهم، وعرفت لهم مقاماتهم الرفيعة، التي فضلهم الله بها».

لا تفريق في الإيمان بهم جميعا كما قال الله جل وعلا: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. وفي النهي عن التفريق بينهم في ذلك قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء].

آمنوا بهم دون إفراط ولا تفريط كما أمروا، فقد أخرج الإمام البخاري (٣٤٤٥) عن عمر رضي الله عنه، أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم؛ فإنما أنا عبده، فقولوا: عبد الله، ورسوله**».

قال الشارح: «ومن الأمم أيضا، من استحلت كل خبيث وطيب، ومنها من حرم الطيبات غلوا ومجاوزة. وأما هذه الأمة فقد أحل الله لها الطيبات، وحرم عليها الخبائث. إلى غير ذلك من الأمور التي من الله على هذه الأمة الكاملة بالتوسط فيها.

فكذلك أهل السنة والجماعة متوسطون بين فرق الأمة المبتدعة التي انحرفت عن الصراط المستقيم».

التوسط في باب الأسماء والصفات

فهم وسط في باب صفات الله سبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمية وأهل التمثيل المشبهة.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «قوله: ﴿فهم وسط في باب صفات الله... إلخ﴾ يعني أن أهل السنة والجماعة وسط في باب الصفات بين من ينفيها، ويعطل الذات العلية عنها، ويحرف ما ورد فيها من الآيات والأحاديث عن معانيها الصحيحة إلى ما يعتقده هو من معان بلا دليل صحيح ولا عقل صريح».

هذه إشارة إلى أمر مهم يتعين التنبه له. ألا وهو تقديم الدليل، ثم اعتقاد ما دل عليه. وأما اعتقاد شيء قبل الدليل فإنه يؤدي إلى لي عنق الأدلة؛ لتوافق ما اعتقده أولا من الباطل! فيحمل الدليل على غير محمله، وهو يرى أنه على حق، ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [العنكبوت: ٣٨]، قال الله سبحانه: ﴿قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ١٠٣ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا﴾ [الكهف].

قال الشارح: «كقولهم: «رحمة الله إرادته الإحسان»، و«يده قدرته»، و«عينه حفظه ورعايته»، و«استواؤه على العرش استيلاؤه»، إلى أمثال ذلك من أنواع النفي والتعطيل التي أوقعهم فيها سوء ظنهم بربهم وتوهمهم أن

قيام هذه الصفات به لا يعقل إلا على النحو الموجود في قيامها بالمخلوق.

ولقد أحسن القائل حيث يقول:

وقصارى أمر من أول أن ظنوا الظنونا فيقولون على الرحمن ما لا يعلمونا»

أراد هؤلاء التنزيه، فنفوا عن الله ما أثبته لنفسه. وكأنهم أعلم بالله وبما يليق به من الله، وهو تعالا خلقهم، وهو أعلم بهم من أنفسهم بأنفسهم، ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]! وحينئذ كيف يتحكم هؤلاء بعقولهم وأهوائهم في ما يليق بالله جل وعلا من صفات وما لا يليق به!؟

قال الشارح رحمه الله: «وإنما سمي أهل التعطيل جهمية نسبة إلى الجهم ابن صفوان الترمذي، رأس الفتنة والضلال. وقد توسع في هذا اللفظ حتى أصبح يطلق على كل من نفى شيئا من الأسماء والصفات، فهو شامل لجميع فرق النفاة من فلاسفة، ومعتزلة، وأشعرية، وقرامطة، باطنية.

فأهل السنة والجماعة وسط بين هؤلاء الجهمية النفاة وبين أهل التمثيل المشبهة، الذين شبهوا الله بخلقه، ومثلوه بعباده».

يثبت أهل السنة والجماعة ما أثبته الله لنفسه، وأثبته له رسوله ﷺ، على الوجه اللائق به جل وعلا دون إفراط، فيبالغون في الإثبات حتى يقعوا في تشبيه الله وتمثيله بالمخلوق، وكذلك دون تفريط، فيقعون في النفي والتعطيل.

قال الشارح: «وقد رد الله على الطائفتين بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فهذا يرد على المشبهة، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] يرد على المعطلة.

وأما أهل الحق فهم الذين يثبتون الصفات لله تعالى إثباتا بلا تمثيل، وينزهونه عن مشابهة المخلوقات تنزيها بلا تعطيل، فجمعوا أحسن ما عند الفريقين، أعني التنزيه والإثبات، وتركوا ما أخطئوا، وأساءوا، فيه من التعطيل والتشبيه».

لم يستفد أهل السنة والجماعة عقيدتهم في باب الأسماء والصفات ولا في غيره من الأبواب إلا من الكتاب والسنة، ولم يجمعوا عقيدتهم من كلام أحد سوى المصدرين المذكورين. واللائق حينئذ أن يقال: قد غلا كل واحد من النفاة والمشبهة في ما عليه أهل السنة والجماعة. غلت المشبهة في الإثبات الذي عليه أهل السنة والجماعة حتى شبهوا الله سبحانه وتعالى بالمخلوق. وغلت النفاة في التنزيه الذي عليه أهل السنة والجماعة حتى نفوا عن الله جل وعلا ما أثبته لنفسه، وأثبته له رسوله ﷺ.

التوسط في باب الأفعال بين القدرية والجبرية

وهم وسط في باب أفعال الله بين الجبرية والقدرية.

الجبرية هم القائلون: «إن العبد مجبور على أفعاله»، فهو كالريشة في مهب الريح، تحملها ههنا تارة، وهناك تارة. وعلى هذا فلا قدرة للعبد على شيء، فغلوا في النفي حتى سلبوا عن العبد القدرة على الفعل بالكلية.

وجرهم هذا الضلال حتى قالوا: «لو عذب الله العبد لما ارتكبه عذبه، وهو ظالم له؛ إذ لم يفعل إلا ما جبر عليه». ومؤدى كلامهم عدم استحقاقه العذاب على معاصيه كما لا يستحقه على أوصافه الخلقية من قصر وطول، وسواد وبياض، وجمال وقبح، وما كان من هذا الباب...

هذا منهم خلط بين أمرين، أداهم إليه عدم بصيرتهم في دينهم، وزين لهم الشيطان بدعتهم، فوجدت لديهم هوى مطاعا، فاحتملوها، وحملوا عليها.

وإلا فالذي قال: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُۚ﴾ [القصص: ٦٨] هو الذي قال: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾ [المدثر: ٣٧]، فأثبت تبارك وتعالى لهم المشيئة في هذه الآية، ونفى عنهم الخيرة في تلك. ولما كان الأمر في كلام الله كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] تعين

التوفيق بين الآيتين. وذلك بحمل أولاهما على ما يتعلق بالأوصاف الخلقية، وهو الذي يشهد به الواقع؛ إذ لا خيرة لأحد في قصره وطوله، ولا بياضه وسواده... وتحمل الآية الثانية على ما يتعلق بأفعال العبد، وهو الذي تدل عليه الأدلة الأخرى كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]. وإذا تأمل الإنسان قول الله سبحانه: ﴿نَّحۡنُ خَلَقۡنَٰهُمۡ وَشَدَدۡنَآ أَسۡرَهُمۡۖ وَإِذَا شِئۡنَا بَدَّلۡنَآ أَمۡثَٰلَهُمۡ تَبۡدِيلًا ۝٢٨ إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذۡكِرَةٞۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [الإنسان] يجد فيه إشارة كافية إلى الحملين السابق ذكرهما.

ومشيئة العبد، وإن كانت تحت مشيئة الله كما تقدم تقريره، إلا أنه يتمكن بها من أفعال ما شاءه، إذا شاء الله. فالعبد يجازى على أفعاله؛ إذ هو المكتسب لها، ﴿كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

هذا، والمراد بالقدرية النفاة، فغلوا في النفي حتى نفوا عن الله سبحانه الخلق لأفعال عباده، قالوا: «العبد يخلق أفعال نفسه». وشابهوا بهذه المقولة المجوس القائلين بوجود خالقين، أحدهما للخير والآخر للشر! ولهذا سميت القدرية النفاة مجوس هذه الأمة. ونفى هؤلاء أيضا، عن الله سبحانه وتعالى العلم بأفعال عباده حتى تقع، فقالوا: «إن الأمر أنف». والمراد استئناف علم الله وتجدده كلما يقع فعل من أفعال عباده. وأما قبل ذلك فلا علم لله بها عندهم، وكيف يعلمها، وهو لم يخلقها في زعمهم!؟ ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّٗا كَبِيرٗا﴾ [الإسراء: ٤٣].

والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ٣]. فالله عز وجل عالم بسر عباده، وجهرهم، وما يكسبونه من أعمال بعد وقوعها وقبله؛ فإنه القائل جل وعلا: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]. فالله عالم الغيب، وعلمه به شامل لعلمه بأفعال عباده الآتية.

بل الله عالم بما لا يكون في المستقبل، لو كان، كيف يكون، قال الله عز وجل: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]. هل يردون إلى الدنيا بعد موتهم؟ طبعا لا. لكن الله تعالى يعلم أنهم لو ردوا إليها لعادوا إلى أفعالهم التي كانوا عليها. وإذا كان سبحانه يعلم الشيء الذي لا يقع في المستقبل، لو وقع، كيف يكون، فلأن يعلم ما يفعله العبد مما هو واقع في المستقبل من باب أولى.

قال الشارح: «قوله: ﴿وهم وسط... إلخ﴾ قال الشيخ العلامة محمد بن عبد العزيز بن مانع في تعليقه على هذه العبارة ما نصه: «اعلم أن الناس اختلفوا في أفعال العباد، هل هي مقدورة للرب، أم لا؟

فقال جهم وأتباعه، وهم الجبرية: «إن ذلك الفعل مقدور للرب، لا للعبد»، وكذلك قال الأشعري وأتباعه: «إن المؤثر في المقدور قدرة الرب دون قدرة العبد».

وقال جمهور المعتزلة، وهم القدرية، أي: نفاة القدر: «إن الرب لا يقدر على عين مقدور العبد». واختلفوا هل يقدر على مثل مقدوره؟ فأثبته البصريون كأبي علي وأبي هاشم، ونفاه الكعبي وأتباعه البغداديون.

وقال أهل الحق: «أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة، وهي مخلوقة لله تعالى، والحق سبحانه منفرد بخلق المخلوقات، لا خالق لها سواه».

فالجبرية غلوا في إثبات القدر، فنفوا فعل العبد أصلا. والمعتزلة نفاة القدر جعلوا العباد خالقين مع الله، ولهذا كانوا مجوس هذه الأمة. وهدى الله المؤمنين أهل السنة لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، ﴿وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [البقرة: ٢١٣]، فقالوا: «العباد فاعلون، والله خالقهم وخالق أفعالهم» كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]». وإنما نقلنا هذه العبارة بنصها؛ لأنها ترخيص جيد لمذاهب المتكلمين في القدر وأفعال العباد».

و﴿مَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ موصول اسمي. والمعنى خلق الله لكم وخلقه للذي تعملونه. ولا بأس من جعلها موصولا حرفيا، وتكون حينئذ مصدرية، والمعنى خلق الله لكم وخلق أعمالكم.

ولما كانت هذه الآية ترد قول القدرية عطلوا دلالتها السابقة قائلين: بأن ﴿مَا﴾ هذه نافية، فصار المعنى كون الله خالقكم، ولا تعملون. وبطلان هذا القول واضح؛ إذ يقولون: «إن العبد يخلق أفعال نفسه»، وهذا يستلزم وجود فعل الخلق من العبد، فكيف يستقيم مع هذا قولهم: «ولا تعملون»!؟

التوسط في باب الوعيد

وفي باب وعيد الله بين المرجئة والوعيدية من القدرية وغيرهم.

قال الشارح: «قوله: ﴿وفي باب وعيد الله... إلخ﴾ يعني أن أهل السنة والجماعة وسط في باب الوعيد بين المفرطين من المرجئة، الذين قالوا: «لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا تنفع مع الكفر طاعة»، وزعموا أن الإيمان مجرد التصديق بالقلب، وإن لم ينطق به».

قد تقدم في أول الكتاب رد هذا الزعم والشطر الأول من قولهم المنقول.

وأما الثاني فدل على صحته قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا﴾ [نور: ٣٩].

قال الشارح: «وسموا بذلك نسبة إلى الإرجاء، أي: التأخير».

في معناه لغة قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [البرأة: ١٠٦].

قال الشارح: «لأنهم أخروا الأعمال عن الإيمان».

أخروها حتى أخرجوها عن الإيمان، فقالوا ما تقدم نقله.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «ولا شك أن الإرجاء بهذا المعنى كفر، يخرج صاحبه عن الملة؛ فإنه لابد في الإيمان من قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان. فإذا اختل واحد منها لم يكن الرجل مؤمنا.

وأما الإرجاء الذي نسب إلى بعض الأئمة من أهل الكوفة كأبي حنيفة وغيره، وهو قولهم: «إن الأعمال ليست من الإيمان». ولكنهم مع ذلك يوافقون أهل السنة على أن الله يعذب من يعذب من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم منها بالشفاعة وغيرها، وعلى أنه لابد في الإيمان من نطق باللسان، وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة، يستحق تاركها الذم والعقاب».

هؤلاء يسمون مرجئة الفقهاء. والإيمان عندهم: «تصديق بالقلب وقول باللسان»، ولم يدخلوا الأعمال في مسمى الإيمان. وتقدم أيضا، الرد على هذا.

قال الشارح: «فهذا النوع من الإرجاء ليس كفرا، وإن كان قولا باطلا، مبتدعا، لإخراجهم الأعمال عن الإيمان.

وأما الوعيدية فهم القائلون بأن الله يجب عليه عقلا أن يعذب العاصي كما يجب عليه أن يثيب المطيع».

من أوجبه على الله!؟ والله تعالى يقول: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

أما وجوب التعذيب للعاصي فيرد إطلاقه قول الله جل وعلا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]، فأخبر جل وعلا بدخول من جاء بالمعاصي بما هو دون الشرك تحت مشيئته في غفرانه!

وأما إثابة المطيع فهو مما أوجبه الله تعالى على نفسه، ولكنه تفضلا منه، ولم يوجبه عليه أحد. أخرج الإمام مسلم (٧٥)-(٢٨١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «**لن يدخل أحدا منكم عمله الجنة**». قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله منه بفضل ورحمة**».

قال الله جل وعلا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٤٠].

قال الشارح: «فمن مات على كبيرة، ولم يتب منها، لا يجوز عندهم أن يغفر الله له. ومذهبهم باطل، مخالف للكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقد استفاضت الأحاديث في خروج عصاة الموحدين من النار ودخولهم الجنة.

فمذهب أهل السنة والجماعة وسط بين نفاة الوعيد من المرجئة وبين موجبيه من القدرية، فمن مات على كبيرة عندهم، فأمره مفوض إلى الله، إن شاء عاقبه، وإن شاء عفا عنه، كما دلت عليه الآية السابقة. وإذا عاقبه بها فإنه لا يخلد خلود الكفار، بل يخرج من النار، ويدخل الجنة».

وفي هذا المعنى ما أخرجه الإمام النسائي في **"الكبرى"** (١١٣٨٢) عن **جابر** رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «**إن ناسا من أمتي يعذبون بذنوبهم، فيكونون في النار ما شاء الله أن يكونوا. ثم يعيروهم أهل الشرك، فيقولون لهم: «ما نرى ما كنتم تخالفونا فيه من تصديقكم وإيمانكم نفعكم» لما يريد الله أن يري أهل الشرك من الحسرة، فما يبقى موحد إلا أخرجه الله**»... الحديث.

وقد حسن هذا الحديث الشيخ مقبل في **"الجامع الصحيح"**.

التوسط في باب أسماء الإيمان

وفي باب أسماء الإيمان والدين بين الحرورية والمعتزلة وبين المرجئة والجهمية.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «قوله: ﴿وفي باب أسماء الإيمان... إلخ﴾ كانت مسألة الأسماء والأحكام من أول ما وقع فيه النزاع في الإسلام بين الطوائف المختلفة، وكان للأحداث السياسية، والحروب التي جرت بين علي ومعاوية رضي الله عنهما في ذلك الحين، وما ترتب عليها من ظهور الخوارج، والرافضة، والقدرية، أثر كبير في ذلك النزاع.

والمراد بالأسماء هنا أسماء الدين مثل مؤمن، ومسلم، وكافر، وفاسق... إلخ، والمراد بالأحكام أحكام أصحابها في الدنيا والآخرة.

فالخوارج الحرورية والمعتزلة ذهبوا إلى أنه لا يستحق اسم الإيمان إلا من صدق بجنانه، وأقر بلسانه، وقام بجميع الواجبات، واجتنب جميع الكبائر».

الحرورية نسبة إلى حروراء، هو مكان اعتزل فيه الذين خرجوا على علي، فهم فرقة من الخوارج، يقال لواحدهم: «حروري»، ولجماعتهم: «حرورية».

قال الشارح رحمه الله: «فمرتكب الكبيرة عندهم لا يسمى مؤمنا باتفاق بين الفريقين. ولكنهم اختلفوا، هل يسمى كافرا، أو لا؟ فالخوارج يسمونه كافرا، ويستحلون دمه وماله».

سلبوا عنه اسم الإيمان مطلقا، سواءا كانت الكبيرة شركا، أم دونه.

وبعد اتفاق الفريقين على هذا سماه الخوارج كافرا، وعملوا بمقتضى هذه التسمية، فأجروا عليه أحكام الكافر في الدنيا...

قال الشارح: «ولهذا كفروا عليا، ومعاوية، وأصحابهما، واستحلوا منهم ما يستحلون من الكفار. وأما المعتزلة فقالوا: «إن مرتكب الكبيرة خرج من الإيمان، ولم يدخل في الكفر، فهو بمنزلة بين المنزلتين». وهذا أحد الأصول التي قام عليها مذهب الاعتزال».

يسمي المعتزلة من هذه حاله فاسقا. وهذا الإطلاق مخالف للأدلة؛ إذ من الفسق ما هو كفر كما في ما أخبر الله عن إبليس في قوله جل وعلا: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓۗ﴾ [الكهف: ٥٠]، ومن الفسق ما هو دون ذلك كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [النور: ٤]. ورمي المحصنة كبيرة، وسمي مرتكبها فاسقا. لكن لم يخرج من الإيمان؛ إذ لو خرج منه بسبب هذه الكبيرة على زعم المعتزلة لكان حده حد الردة، وهو القتل، لا تجليد ثمانين!

وأما أصلهم السابق الذكر فيرده جعل الله تعالى عباده فريقين، مؤمنين، أو كفارا، قال تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ﴾ [الكهف: ٢٩].

والأدلة على هذه القسمة الثنائية كثيرة في حين لم يرد في القول بالمنزلة بين المنزلتين دليل أصلا، فبطل أصل المعتزلة السابق الذكر!

قال الشارح: «واتفق الفريقان أيضا، على أن من مات على كبيرة، ولم يتب منها، فهو مخلد في النار.

فوقع الاتفاق بينهما في أمرين،

نفي الإيمان عن مرتكب الكبيرة،

خلوده في النار مع الكفار.

ووقع الخلاف أيضا، في موضعين،

أحدهما تسميته كافرا،

والثاني استحلال دمه وماله، وهو الحكم الدنيوي.

وأما المرجئة فقد سبق بيان مذهبهم، وهو أنه لا يضر مع الإيمان معصية، فمرتكب الكبيرة عندهم مؤمن، كامل الإيمان، ولا يستحق دخول النار».

مفهوم كلامهم المذكور عدم زيادة الإيمان ولا نقصانه، وقد تقدم رده.

قال الشارح: «فمذهب أهل السنة والجماعة وسط بين هذين المذهبين، فمرتكب الكبيرة عندهم مؤمن، ناقص الإيمان. قد نقص من إيمانه بقدر ما ارتكب من معصية، فلا ينفون عنه الإيمان أصلا كالخوارج والمعتزلة».

لا يزال مؤمنا ما لم يرتكب أكبر الكبائر، الذي هو الشرك. ولكن ينقص إيمانه بقدر ما ارتكبه من المعصية؛ إذ الإيمان ينقص بارتكاب المعاصي كما ينقص بترك الطاعات.

قال الشارح: «ولا يقولون بأنه كامل الإيمان كالمرجئة والجهمية.

وحكمه في الآخرة عندهم أنه قد يعفو الله عز وجل عنه، فيدخل الجنة ابتداءا، أو يعذبه بقدر معصيته، ثم يخرجه، ويدخله الجنة، كما سبق».

لقول الله سبحانه وتعالى السابق الذكر أيضا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]. وإن عذبه الله على حسب معصيته فمآله إلى الجنة، وليس مخلدا في النار كما قالته الخوارج والمعتزلة.

قال الشارح: «وهذا الحكم أيضا، وسط بين من يقول بخلوده في النار وبين من يقول: إنه لا يستحق على المعصية عقابا».

التوسط في الصحابة بين الرافضة والخوارج

وفي أصحاب رسول الله ﷺ بين الرافضة والخوارج.

قال الشارح رحمه الله: «قوله: ﴿وفي أصحاب رسول الله... إلخ﴾ المعروف أن الرافضة -قبحهم الله- يسبون الصحابة رضي الله عنهم، ويلعنونهم، وربما كفروهم، أو كفروا بعضهم.

والغالبية منهم مع سبهم لكثير من الصحابة والخلفاء يغلون في علي وأولاده، ويعتقدون فيهم الإلاهية. وقد ظهر هؤلاء في حياة علي رضي الله عنه بزعامة عبد الله بن سبإ الذي كان يهوديا، وأسلم، وأراد أن يكيد للإسلام وأهله كما كاد اليهود من قبل للنصرانية، وأفسدوها على أهلها. وقد حرقهم علي بالنار لإطفاء فتنتهم، وروي عنه في ذلك قوله:

لما رأيت الأمر أمرا منكرا أججت ناري ودعوت قنبرا

وأما الخوارج فقد قابلوا هؤلاء الروافض، فكفروا عليا، ومعاوية، ومن معهما من الصحابة، وقاتلوهم، واستحلوا دماءهم وأموالهم.

وأما أهل السنة والجماعة فكانوا وسطا بين غلو هؤلاء وتقصير أولئك، وهداهم الله إلى الاعتراف بفضل أصحاب نبيهم وأنهم أكمل هذه الأمة إيمانا، وإسلاما، وعلما، وحكمة».

السلف أعلم وأحكم معا خلافا لقول بعض الضلال: «السلف أحكم، والخلف أعلم»، وما كان في معنى هذه العبارة من التنقص لعلم السلف.

وقد أخرج الإمام البخاري (١٠٠) والإمام مسلم (١٣)-(٢٦٧٣) من حديث **عبد الله بن عمرو** رضي الله عنهما، أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعا من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يترك عالما اتخذ الناس رءوسا جهالا، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا، وأضلوا**».

هذا الحديث وغيره من الأدلة الواردة في نقصان العلم كلما تقدم الزمان، واقتربت الساعة، مبطل للزعم المتقدم؛ فإن دلالتها واضحة على نقصان علم الخلف بالنسبة لعلم السلف، فكيف يكون الخلف أعلم!؟

ويؤيد ما تقدم ما ورد في علم عمر بن الخطاب، وهو من السلف؛ فإنه لو وزن بعلم الأمة بعده لرجح علم عمر على علم الأمة الذي منه علم الخلف!

وإنما الكثرة عند الخلف في الكلام المجرد عن الأدلة...

قال الشارح: «ولكنهم لم يغلوا فيهم، ولم يعتقدوا عصمتهم. بل قاموا بحقوقهم، وأحبوهم لعظيم سابقتهم».

عرفوا قدرهم؛ إذ هم السبب لوصول الدين إلينا، فقدموا من أجل ذلك دماءهم، وأموالهم، وراحتهم، وغير ذلك... فلهم علينا منة عظيمة، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [الحشر: ١٠].

وفق أهل السنة في معرفة قدر الصحابة وعدم الاستخفاف بهم بخلاف الخوارج والرافضة؛ فإنهم ارتكبوا ما نهوا عنه في ما أخرجه الإمام البخاري (٣٦٧٣) والإمام مسلم (٢٢٢)-(٢٥٤١) من حديث **أبي سعيد** رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تسبوا أحدا من أصحابي؛ فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه**».

كما وفق أهل السنة في اجتناب هذا النهي وفقوا في امتثال ما أمروا به من إنزال الناس منزلهم، فلم يغلوا في أحد من الصحابة.

قال الشارح: «وحسن بلائهم في نصرة الإسلام وجهادهم مع رسول الله ﷺ».

لقد مشى بعضهم حافيا مسافات بعيدة في شدة الحر على الرمال الحارة. وربما كان لبعضهم خفاف، فيتمزق لطول المسافة، وشدة الحرارة، وخشونة الأرض. فصبروا على هذه الحال حتى يصلوا إلى مكان المعركة، فيخوضونها، وقد بلغ بهم الجهد مبلغا عظيما. قد ابتلوا بلاءا عظيما؛ ليصل إلينا هذا الدين.

الإيمان بعلو الله مع قربه

فصل

وقد دخل في ما ذكرناه من الإيمان بالله الإيمان بما أخبر الله به في كتابه، وتواتر عن رسوله، وأجمع عليه سلف الأمة، من أنه سبحانه فوق سماواته، على عرشه، علي على خلقه، وهو سبحانه معهم أينما كانوا، يعلم ما هم عاملون، كما جمع بين ذلك في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤].

وليس معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أنه مختلط بالخلق؛ فإن هذا لا توجبه اللغة. بل القمر آية من آيات الله، من أصغر مخلوقاته، وهو موضوع في السماء، وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان.

وهو سبحانه فوق عرشه، رقيب على خلقه، مهيمن عليهم، مطلع عليهم... إلى غير ذلك من معاني ربوبيته.

وكل هذا الكلام الذي ذكره الله من أنه فوق العرش وأنه معنا حق على حقيقته، لا يحتاج إلى تحريف. ولكن يصان عن الظنون الكاذبة مثل أن يظن أن ظاهر قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] أن السماء تظله، أو تقله. وهذا باطل بإجماع أهل العلم والإيمان؛ فإن الله قد ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وهو ﴿يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ [فاطر: ٤١]، ﴿وَيُمۡسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦٓۚ﴾ [الحج: ٦٥]، ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ بِأَمۡرِهِۦۚ﴾ [الروم: ٢٥].

قد تقدم الكلام على هذه المسائل، وإنما أعيدت ههنا لأهميتها ولتعلقها بالإيمان بالله كما ذكرت قبل لتعلقها بأسماء الله وصفاته سبحانه وتعالى.

قال الشارح رحمه الله: «قوله: ﴿**وقد دخل في ما ذكرناه من الإيمان... إلخ**﴾ صرح المؤلف هنا بمسألة علو الله تعالى واستوائه على عرشه بائنا من خلقه كما أخبر الله عن ذلك في كتابه، وكما تواتر الخبر بذلك عن رسوله، وكما أجمع عليه سلف الأمه الذين هم أكملها علما وإيمانا، مؤكدا بذلك ما سبق أن ذكره في هذا الصدد ومشددا النكير على من أنكر ذلك من الجهمية، والمعتزلة، ومن تبعهم من الأشاعرة.

ثم بين أن استواءه على عرشه لا ينافي معيته وقربه من خلقه؛ فإن المعية ليس معناها الاختلاط والمجاورة الحسية. وضرب لذلك مثلا بالقمر الذي هو موضوع في السماء، وهو مع المسافر وغيره أينما كان».

لما تقدم تقريره من إفادة «مع» الاقتران دون استلزام الاختلاط، فالقمر معنا، وهو في السماء، فلم نختلط به، فيكون شيء منا فيه، ولا هو مختلط بنا، فيكون شيء منه فينا.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «بظهوره واتصال نوره. فإذا جاز هذا بالنسبه للقمر، وهو من أصغر مخلوقات الله، أفلا يجوز بالنسبة إلى اللطيف، الخبير، الذي أحاط بعباده علما وقدرة، والذي هو شهيد، مطلع عليهم، يسمعهم، ويراهم، ويعلم سرهم ونجواهم. بل العالم كله، سماواته وأرضه من العرش إلى الفرش كله بين يديه سبحانه كأنه بندقة في يد أحدنا. أفلا يجوز لمن هذا شأنه أن يقال: «إنه مع خلقه مع كونه عليا عليهم، بائنا منهم، فوق عرشه؟». بلى، يجب الإيمان بكل من علوه تعالى ومعيته واعتقاده أن ذلك كله حق على حقيقته من غير أن يساء فهم ذلك، أو يحمل على معان فاسدة، كأن يفهم من قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ معية الاختلاط والامتزاج كما يزعمه الحلولية، أو يفهم من قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أن السماء ظرف حاو له، محيط به.

كيف، وقد ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ جميعا!؟ وهو الذي ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ﴾، فسبحان من لا يبلغه وهم الواهمين، ولا تدركه أفهام العالمين».

فصل

وقد دخل في ذلك الإيمان بأنه قريب، مجيب، كما جمع بين ذلك في قوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦] الآية وقوله ﷺ: «إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته».

وما ذكر في الكتاب والسنة من قربه ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته؛ فإنه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نعوته، وهو علي في دنوه، قريب في علوه.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «قوله: ﴿وقد دخل في ذلك الإيمان... إلخ﴾ يجب الإيمان بما وصف الله به نفسه من أنه قريب، مجيب، فهو سبحانه قريب ممن يدعوه، ويناجيه، يسمع دعاءه ونجواه، ويجيب دعاءه متى شاء وكيف شاء».

يشير إلى الآية التي ذكرها شيخ الإسلام، وهي قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

❁ قرب الله على قدر قرب العبد من ربه:

قرب الله عز وجل من عبده على حسب قرب العبد من ربه، وذلك بقدر ما للعبد من العبادة. ومن أدلة ذلك الآية السابق ذكرها؛ إذ الدعاء هي العبادة.

وفي تتمة الآية: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]، واستجابة العبد لربه بطاعته.

وفي ما أخرجه الإمام البخاري (٧٤٠٥) والإمام مسلم (١)-(٢٦٧٥) من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في ما يرويه عن الله عز وجل، أنه قال: «... **من تقرب إلي شبرا تقربت إليه ذراعا، ومن تقرب إلي ذراعا تقربت إليه باعا...**» الحديث.

قال الشارح: «فهو تعالى قريب قرب العلم والإحاطة كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

وبهذا يتبين أنه لا منافاة أصلا بين ما ذكر في الكتاب والسنة من قربه تعالى ومعيته وبين ما فيهما من علوه تعالى وفوقيته، فهذه كلها نعوت له على ما يليق به سبحانه، ليس كمثله في شيء منها».

الإيمان بكتاب الله

ومن الإيمان بالله وكتبه الإيمان بأن القرآن كلام الله، منزل، غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود، وأن الله تكلم به حقيقة، وأن هذا القرآن الذي أنزله على محمد ﷺ هو كلام الله حقيقة، لا كلام غيره.

ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله، أو عبارة. بل إذا قرأه الناس، أو كتبوه في المصاحف، لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله ﷻ حقيقة؛ فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئا، لا إلى من قاله مبلغا، مؤديا.

وهو كلام الله، حروفه ومعانيه، ليس كلام الله الحروف دون المعاني ولا المعاني دون الحروف.

قال الشارح: «قوله: ﴿ومن الإيمان بالله وكتبه... إلخ﴾ جعل المصنف الإيمان بأن القرآن كلام الله داخلا في الإيمان بالله؛ لأنه صفة من صفاته، فلا يتم الإيمان به ﷻ إلا بها؛ إذ الكلام لا يكون إلا صفة للمتكلم. والله ﷻ موصوف بأنه متكلم بما شاء متى شاء، وأنه لم يزل، ولايزال يتكلم، بمعنى

أن نوع كلامه قديم، وإن كانت آحاده لا تزال تقع شيئا بعد شيء بحسب حكمته.

وقد قلنا في ما سبق: إن الإضافة في قولنا: «القرآن كلام الله» هي من إضافة الصفة للموصوف، فتفيد أن القرآن صفة الرب سبحانه، وأنه تكلم به حقيقة بألفاظه ومعانيه بصوت نفسه.

فمن زعم أن القرآن مخلوق من المعتزلة فقد أعظم الفرية على الله، ونفى كلام الله عن الله وصفا، وجعله وصفا لمخلوق. وكان أيضا، متجنيا على اللغة، فليس فيها متكلم بمعنى خالق للكلام».

القارئ للقرآن حين يقرأ إنما يقرأ كلام الله، وكذلك جبريل لما بلغه النبي ﷺ إنما بلغه كلام الله، لا كلام نفسه، فجبريل مبلغ كما أن النبي ﷺ مبلغ، قال الله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾ [المائدة: ٦٧].

ولا أحد يقول إذا رأى السامع للقرآن: إنه يسمع كلام رسول الله ﷺ، أو كلام جبريل. بل يقول: «إنه يسمع كلام الله»؛ إذ هو المتكلم سبحانه به أولا، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

قال الشارح: «ومن زعم أن القرآن الموجود بيننا حكاية عن كلام الله كما تقوله الكلابية، أو أنه عبارة عنه كما تقوله الأشعرية، فقد قال بنصف قول المعتزلة حيث فرق بين الألفاظ والمعاني، فجعل الألفاظ مخلوقة والمعاني عبارة عن الصفة القديمة».

تقول الأشاعرة: «عبر جبريل بلفظ نفسه عن معنى كلام الله الذي ألهمه سبحانه»، ونظير ذلك مقولة الكلابية، إلا أنهم يقولون: «حكاه جبريل بحكاية نفسه». وعلى معتقد هؤلاء كان اللفظ، أو الحكاية، مخلوقة؛ إذ هو صادر من مخلوق، والمعنى غير مخلوق؛ إذ هو من الله.

والحق كون كلام الله بحروفه ومعناه غير مخلوق؛ إذ هو صفة لله جل وعلا.

إنما جبريل مبلغ فحسب. وهذا يشبه حال المتصل من المغرب بصديق له في المشرق؛ فإنه يقول: «سمعت كلام صديقي المغربي». ولا يقول إذا كان ذا عقل: «سمعت كلام مكبر الصوت في الهاتف»؛ فإن هذا المكبر مبلغ فقط.

قال الشارح: «كما أنه ضاهى النصارى في قولهم بحلول اللاهوت، وهو الكلمة، في الناسوت، وهو جسد عيسى عليه السلام؛ إذ قال بحلول المعاني التى هي الصفة القديمة في هذه الألفاظ المخلوقة، فجعل الألفاظ ناسوتا لها».

قال المعلق: «ومعنى «اللاهوت»، أي: مشتق من الإله».

النصارى، أو بعضهم، يقول: «إن كلمة الله، وهي غير مخلوقة، حلت في عيسى»، فكان نصفه مخلوق ونصفه غير مخلوق، وهذا يشبه قول الأشاعرة السابق الذكر في ما يتعلق بالقرآن، ونظير ذلك ما تقدم من قول الكلابية!

قال الشارح رحمه الله تعالى: «والقرآن كلام الله حيث تصرف، فمهما كتبناه في المصاحف، أو تلوناه بالألسنة، لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله؛ لأن الكلام كما قال المصنف: إنما يضاف إلى من قاله مبتدئا، لا إلى من قاله مبلغا مؤديا.

وأما معنى قول السلف: «منه بدأ، وإليه يعود» فهو من البدء، يعني أن الله هو الذي تكلم به ابتداءا، لم يبتدأ من غيره. ويحتمل أن يكون من البدو بمعنى الظهور، يعني أنه هو الذي تكلم به، وظهر منه، لم يظهر من غيره».

المعنى الأول هو المناسب للمقابلة بين العود وما تصرف منه والبدء وما تصرف منه، وبه ورد قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣].

قال الشارح: «ومعنى «إليه يعود»، أي: يرجع إليه وصفا؛ لأنه وصفه القائم به. وقيل: معناه يعود إليه في آخر الزمان حين يرفع من المصاحف والصدور كما ورد في أشراط الساعة».

قال المعلق: «وذلك ما رواه ابن ماجه (٤٠٤٩) والحاكم (٤/ ٤٧٣) عن حذيفة رضي الله عنه، قال: «**وليسرى على كتاب الله في ليلة، فلا يبقى في الأرض منه آيه**».

صححه الشيخ الألباني في "**الصحيحة**" رقم (٨٧)».

قال الشارح: «وأما كون الإيمان بأن القرآن كلام الله داخلا في الإيمان بالكتب؛ فإن الإيمان بها إيمانا صحيحا يقتضي إيمان العبد بأن الله تكلم بها بألفاظها ومعانيها وأنها جميعا كلامه هو، لا كلام غيره، فهو الذي تكلم بالتوراة بالعبرانية، وبالإنجيل بالسريانية، وبالقرآن بلسان عربي، مبين».



الإيمان برؤية الله

وقد دخل أيضا، في ما ذكرناه من الإيمان به، وبكتبه، وبملائكته، وبرسله، الإيمان بأن المؤمنين يرونه يوم القيامة عيانا بأبصارهم كما يرون الشمس صحوا، ليس بها سحاب، وكما يرون القمر ليلة البدر، لا يضامون في رؤيته. يرونه سبحانه، وهم في عرصات القيامة، ثم يرونه بعد دخول الجنة، كما يشاء الله تعالى.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «قوله: {وقد دخل أيضا، في ما ذكرناه... إلخ} تقدم الكلام على رؤية المؤمنين لربهم عز وجل في الجنة كما دلت على ذلك الآيات والأحاديث الصريحة، فلا حاجة بنا إلى إعادة الكلام فيها غير أن قوله: {يرونه سبحانه، وهم في عرصات القيامة} قد يوهم أن هذه الرؤية أيضا، خاصة بالمؤمنين. ولكن الحق أنها عامة لجميع أهل الموقف».

قال المعلق رحمه الله تعالى: «في "حادي الأرواح" لابن القيم (٢/ ٥٧) أن في المسألة ثلاثة أقوال لأهل السنة،

أحدها لا يراه إلا المؤمنون.

الثاني يراه جميع أهل الموقف من مسلم وكافر، ثم يحتجب عن الكفار.

الثالث يراه المؤمنون والمنافقون دون الكفار.

وقد قال قبل ذلك: فقد دلت الأحاديث الصحيحة، الصريحة، على أن المنافقين يرونه في عرصات القيامة. بل، والكفار أيضا، كما في حديث البجلي. اهـ.

ولكن تأملت حديث البجلي، فلم أجد فيه ما يدل على أن الكفار يرون ربهم على وجه صريح بحيث يصلح لتأويل ظاهر الآية ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]؛ فإن تأويلها يحتاج إلى نص صريح يقوى على تأويلها. نعم، في حديث البجلي أن المنافقين يرون الله...».

قال الشارح: «حين يجيء الرب لفصل القضاء بينهم كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] الآية. والعرصات جمع عرصة، وهي كل موضع واسع، لا بناء فيه».

قال المعلق: «أما استدلال المؤلف بالآية فغير صحيح؛ فإن الآيتين ما يلزم منه الرؤية، فقد يأتي الآتي إلى مكان غيره، فيراه بعض، ولا يراه البعض الآخر، كما هو مشاهد».

الإيمان باليوم الآخر

فصل

ومن الإيمان باليوم الآخر الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت.

قال الشارح: «قوله: ﴿ومن الإيمان باليوم الآخر... إلخ﴾ إذا كان الإيمان باليوم الآخر أحد الأركان الستة التي يقوم عليها الإيمان فإن الإيمان به إيمانا تاما، كاملا، لا يتحقق إلا إذا آمن العبد بكل ما أخبر به النبي ﷺ من أمور الغيب التي تكون بعد الموت».

المؤمن يؤمن بما وردت به الأدلة من أمور الغيب، قال الله سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ٣]، خلافا لقول الملاحدة: لا نؤمن إلا بما نراه!

قال الشارح رحمه الله تعالى: «والضابط في ذلك أنها أمور ممكنة، أخبر بها الصادق صلوات الله عليه وسلامه وآله، وكل ممكن أخبر به الصادق يجب الإيمان بوقوعه كما أخبر؛ فإن هذه الأمور لا تستفاد إلا من خبر الرسول».

قال المعلق: «قال العثيمين: في هذا التعبير نظر من وجهين،

أحدهما أن ظاهره يقتضي تقسيم ما أخبر الصادق بوقوعه إلى قسمين، ممكن ومستحيل. وهذا خطأ؛ فإن ما أخبر به الصادق بوقوعه لا يمكن أن يكون مستحيلا... -إلى أن قال الشيخ العثيمين:- وحينئذ فالصواب أن يقال: وكل ما أخبر الصادق بوقوعه فإنه يجب الإيمان بوقوعه كما أخبر؛ لأن الصادق لا يمكن أن يخبر بوقوع مستحيل.اهـ».

قال الشارح: «فأهل السنة والجماعة يؤمنون بذلك كله.

وأما أهل المروق والإلحاد من الفلاسفة والمعتزلة فينكرون هذه الأمور من سؤال القبر، ومن نعيم القبر، وعذابه، والصراط، والميزان، وغير ذلك، بدعوى أنها لم تثبت بالعقل. والعقل عندهم هو الحاكم الأول الذي لا يجوز الإيمان بشيء إلا عن طريقه».

تقديمهم للعقل على النقل هو الذي أوقعهم في الضلال.

إذا وافق النقل عقلهم أخذوا به، وقالوا: «دلنا عقلنا على ذلك، وقد ورد النقل بتأييد ما دلنا عليه عقلنا». وإذا كان عقلهم لا يقبل ذلك قالوا: «عقلنا دلنا على عدم صحته، وهذا كذب...».

وتقول الفلاسفة في مثل هذه الأمور الواقعة بعد الموت: «إن النبي ﷺ أخبر بها الجمهور؛ ليفهموا من ظاهرها وجود المعاد وغيره من أمور الغيب. والحقيقة على خلاف ذلك. وإنما أخبر ﷺ بها لمصلحة الجمهور؛ إذ ينتفعون بذلك. أما نحن معاشر الفلاسفة فنعلم أنه كذب، والحقيقة بخلاف ذلك».

على هذا فالنبي ﷺ كذب -عياذا بالله-. ويقولون: «إنه كذب من أجل مصلحة الجمهور». ولهذا يقول شيخ الإسلام في أوائل **"درء تعارض العقل والنقل"** في هؤلاء: «هم أهل تخييل». يعني تخييل النبي ﷺ للجمهور هذه الأمور، وكان مقصودا لمصلحتهم، ولا حقيقة لذلك.

ولذلك ردوا الأحديث الصحيحة؛ حيث قالوا: «ليست هذه الأحديث بصحيحة؛ لأنها على خلاف الحقيقة وما في واقع الأمر».

وحقيقة كلام هؤلاء تقسيم الدين إلى ظاهر وباطن، فالظاهر للجمهور والحقيقة الباطنة لهؤلاء الفلاسفة، فهم أدرى بها في زعمهم! وهذا كذب على الله وعلى رسول الله ﷺ؛ لأن الله جل وعلا يقول: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾ [النساء: ٢٦]، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ﴾ [المائدة: ٦٧].

ونحن نشهد، وقد شهد قبلنا الصحابة رضي الله عنهم، بتبليغ رسول الله ﷺ ونصحه للناس. ولو كان ظاهر النصوص خلاف الحقيقة لما نصح، وبين.

قال الشارح: «وهم يردون الأحاديث الواردة في هذه الأمور بدعوى أنها أحاديث آحاد، لا تقبل في باب الاعتقاد».

هذا سبب آخر، وتقدم ردهم لهذه الأحاديث بزعمهم مخالفتها للحقيقة.

قال الشارح: «وأما الآيات فيئولونها بما يصرفها عن معانيها».

فتنة القبر

فيؤمنون بفتنة القبر، وبعذاب القبر، ونعيمه.

فأما الفتنة فإن الناس يمتحنون في قبورهم، فيقال للرجل: «من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟»، فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الأخرة. فيقول المؤمن: ربي الله، والإسلام ديني، ومحمد ﷺ نبيي.

وأما المرتاب فيقول: «هاه، هاه، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئا، فقلته»، فيضرب بمرزبة من حديد، فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الإنسان. ولو سمعها الإنسان لصعق.

ثم بعد هذه الفتنة إما نعيم وإما عذاب إلى أن تقوم القيامة الكبرى، فتعاد الأرواح إلى الأجساد.

قال الشارح: «والإضافة في قوله: {بفتنة القبر} على معنى «في»، أي: بالفتنة التي تكون في القبر.

وأصل الفتنة وضع الذهب ونحوه على النار لتخليصه من الأوضار والعناصر الغريبة. ثم استعملت في الاختبار والامتحان».

ما وصف من هذه الفتنة قد وردت به الأحاديث الثابتة، منها ما أخرجه الإمام البخاري (٨٦) والإمام مسلم (١١)-(٩٠٥) عن أسماء رضي الله عنها...

قال الشارح: «وأما عذاب القبر ونعيمه فيدل عليه قوله تعالى في حق آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦] وقوله سبحانه عن قوم نوح: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]».

تقرير الدليل من هذه الآية في ما يظهر من قوله سبحانه: ﴿فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ لما في الفاء من معنى التعقيب، فيكون إدخالهم النار عقب إغراقهم في الدنيا. وعذاب النار الآتي عقب الموت هو العذب الواقع في القبر، لا عذاب النار الواقع بعد قيام الساعة؛ فإن هذا لا يكون عقب الموت. وإنما يقع بعد الموت بمدة تسع لقيام الساعة وما يقع قبلها من الأمور الكثيرة...

قال الشارح رحمه الله تعالى: «وقوله عليه الصلاة والسلام: «**القبر إما روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النار**»».

قال المعلق: «في سنده عبيد الله بن الوليد، ضعيف، وفيه عطاء العوفي، ضعيف، كما في "**كشف الخفاء**".

والحديث رواه الترمذي في "**سننه**" عن أبي سعيد، ولا يخلو من ضعف».

قال الشارح: «والمرزبة بالتخفيف المطرقة الكبيرة، ويقال لها أيضا: «إرزبة» بالهمزة والتشديد».

الحشر، والنشر، والميزان

وتقوم القيامة التي أخبر الله بها في كتابه وعلى لسان رسوله، وأجمع عليها المسلمون، فيقوم الناس من قبورهم لرب العالمين حفاة، عراة، غرلا، وتدنو منهم الشمس، ويلجمهم العرق.

فتنصب الموازين، فتوزن بها أعمال العباد، ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون].

وتنشر الدواوين، وهي صحائف الأعمال، فآخذ كتابه بيمينه، وآخذ كتابه بشماله، أو من وراء ظهره، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء].

قال الشارح: «قوله: ﴿وتقوم القيامة... إلخ﴾ يعني القيامة الكبرى. وهذا الوصف للتخصيص، احترز به عن القيامة الصغرى التي تكون عند الموت كما في الخبر «**من مات فقد قامت قيامته**»».

قال المعلق: «يغني عنه حديث **عائشة** رضي الله عنها عند البخاري (٦٥١١)، وفيه «**إن يعش هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم**»».

قال الشارح: «وذلك أن الله عز وجل إذا أذن بانقضاء هذه الدنيا أمر إسرافيل عليه السلام أن ينفخ في الصور النفخة الأولى، فيصعق كل من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله».

أخرج الإمام ابن حبان (٨١٦) من حديث **أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**كيف أنعم، وصاحب الصور قد التقم القرن، وحنى جبهته، ينتظر متى يؤمر أن ينفخ**»... الحديث.

وقد صحح هذا الحديث الشيخ مقبل في **"الجامع الصحيح"**.

وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨].

قال الشارح: «وتصبح الأرض صعيدا جرزا والجبال كثيبا مهيلا».

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا ﴿١٠٥﴾ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ﴿١٠٦﴾ لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ٦٨].

قال الشارح: «ويحدث كل ما أخبر الله به في كتابه، لاسيما في سورتي التكوير والانفطار. وهذا هو آخر أيام الدنيا».

❁ الكلام على الحشر:

قال الشارح: «ثم يأمر الله السماء، فتمطر مطرا كمني الرجال أربعين يوما، فينبت منه الناس في قبورهم من عجب أذنابهم. وكل ابن آدم يبلى إلا عجب الذنب».

قال المعلق: «حديث ضعيف، وجاء بنحوه أن السماء تمطر مطرا، فينبت الناس كالبقل، وهو عند الشيخين عن أبي هريرة. رواه البخاري (٤٩٣٥) ومسلم (٢٩٥٥)».

وفي الحديث أيضا، ذكر تركيب ابن آدم يوم القيامة من عجب الذنب.

قال الشارح: «حتى إذا تم خلقهم وتركيبهم أمر الله إسرافيل بأن ينفخ في الصور النفخة الثانية، فيقوم الناس من الأجداث أحياءا، فيقول الكفار والمنافقون حينئذ: ﴿يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢]، ويقول المؤمنون: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢]».

قال سبحانه: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ فَإِذَا هُمۡ قِيَامٞ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

قال الشارح: «ثم تحشرهم الملائكة إلى الموقف حفاة، غير منتعلين، عراة، غير مكتسين، غرلا، غير مختتنين، جمع أغرل، وهو الأقلف، والغرلة القلفة. وأول من يكتسي يوم القيامة إبراهيم كما في الحديث».

أخرج ما ذكر الإمام البخاري (٣٣٤٩) والإمام مسلم (٥٨)-(٢٨٦٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: قام فينا رسول الله ﷺ خطيبا بموعظة، فقال: يا أيها الناس! إنكم تحشرون إلى الله حفاة، عراة، غرلا، ﴿كَمَا بَدَأۡنَآ أَوَّلَ خَلۡقٖ نُّعِيدُهُۥۚ وَعۡدًا عَلَيۡنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]. ألا وإن أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم عليه السلام... الحديث.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «وهناك في الموقف تدنو الشمس من رءوس الخلائق، ويلجمهم العرق، فمنهم من يبلغ كعبيه، ومنهم من يبلغ ركبتيه،

ومنهم من يبلغ ثدييه، ومنهم من يبلغ ترقوته، كل على قدر عمله. ويكون أناس في ظل الله عز وجل».

مما ورد في الإظلال يوم القيامة ما أخرجه الإمام البخاري (٦٦٠)، وهذا لفظه، والإمام مسلم (٩١)-(١٠٣١) من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، الإمام العادل، وشاب نشأ في عبادة ربه، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجلان تحابا في الله، اجتمعا عليه، وتفرقا عليه، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال، فقال: «إني أخاف الله»، ورجل تصدق، أخفى حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خاليا، ففاضت عيناه**».

وفي ما يتعلق ببلوغ عرق كل واحد بحسب عمله ما أخرج الإمام مسلم (٦٢)-(٢٨٦٤) من حديث **المقداد بن الأسود** رضي الله عنه، أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**تدنى الشمس يوم القيامة من الخلق حتى تكون منهم كمقدار ميل، فيكون الناس على قدر أعمالهم في العرق، فمنهم من يكون إلى كعبيه، ومنهم من يكون إلى ركبتيه، ومنهم من يكون إلى حقويه، ومنهم من يلجمه العرق إلجاما**». قال: وأشار رسول الله ﷺ بيده إلى فيه.

مع استواء أرض المحشر يبلغ عرق كل من جسمه على قدر عمله، والله على كل شيء قدير، وهو عليم بكفية ذلك، ونؤمن به لورود الأدلة بذلك.

قال الشارح رحمه الله: «فإذا اشتد بهم الأمر، وعظم الكرب، استشفعوا إلى الله عز وجل بالرسل والأنبياء أن ينقذهم مما هم فيه، وكل رسول يحيلهم

على من بعده حتى يأتوا نبينا ﷺ، فيقول: «**أنا لها**»، ويشفع فيهم، فينصرفون إلى فصل القضاء».

قال المعلق: «هذا ما جاء في حديث الشفاعة عن أنس رضي الله عنه، رواه البخاري (٧٤٤٠) ومسلم (١٩٣)».

والشفاعة السابق ذكرها تسمى الشفاعة العظمى، والكلام عليها وعلى غيرها من أنواع الشفاعات آت قريبا، إن شاء الله.

❁ الكلام على الميزان:

قال الشارح: «وهناك تنصب الموازين، فتوزن بها أعمال العباد».

قال الله سبحانه: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗاۖ وَإِن كَانَ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٍ أَتَيۡنَا بِهَاۗ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

والميزان واحد، وذكر الحافظ ابن كثير أنه جمع نظرا لكثرة الموزونات.

الأدلة الواردة في وزن الأعمال كثيرة، ومن ذلك ما أخرجه الإمام مسلم (١)-(٢٢٣) من حديث **أبي مالك الأشعري** رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان**...» الحديث.

ويوزن العامل لما أخرجه الإمام أحمد (٣٩٩١) عن **ابن مسعود** رضي الله عنه، أنه كان يجني سواكا من الأراك، وكان دقيق الساقين، فجعلت الريح تكفؤه، فضحك القوم منه، فقال رسول الله ﷺ: «**مما تضحكون؟**». قالوا: يا نبي الله! من دقة ساقيه. فقال: «**والذي نفسي بيده لهما أثقل في الميزان من أحد**».

وقد حسن هذا الحديث الشيخ مقبل في **"الجامع الصحيح"**.

وكذلك توزن السجلات التي كتبت فيها الأعمال لما في آخر حديث **عبد الله بن عمرو** رضي الله عنهما المخرج في **"سنن الترمذي"** (٢٦٣٩) من قول النبي ﷺ: «... **فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة. فلا يثقل مع اسم الله شيء**».

وقد صحح هذا الحديث الشيخ مقبل في **"الجامع الصحيح"**.

قال الشارح: «وهي موازين حقيقية، كل ميزان منها له لسان وكفتان».

إنه ميزان واحد، وتقدم الوجه في جمعه. ودل على كفتيه الحديث المتقدم.

قال المعلق: «ذكر الحافظ ابن حجر في **"الفتح"** (١٣/ ٥٣٧) عن أبي إسحاق الزجاج أنه نقل الإجماع أن الميزان له لسان وكفتان».

قال الشارح: «ويقلب الله أعمال العباد، وهي أعراض، أجساما لها ثقل، فتوضع الحسنات في كفة والسيئات في كفة كما قال **تعالى**: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

ثم تنشر الدواوين، وهي صحائف الأعمال، ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۝٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق]، ويقول: ﴿يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ۝٢٥ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة]، قال **تعالى**: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ

مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

وأما قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ﴾ [الإسراء: ١٣] فقد قال الراغب: «أي: عمله الذي طار عنه من خير وشر». ولكن الظاهر أن المراد بالطائر هنا نصيبه في هذه الدنيا وما كتب له فيها من رزق وعمل كما في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ۖ﴾ [الأعراف: ٣٧]، يعني ما كتب عليهم فيه.

الحساب

ويحاسب الله الخلائق.

ويخلو بعبده المؤمن، فيقرره بذنوبه كما وصف ذلك في الكتاب والسنة.

وأما الكفار فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته؛ فإنه لا حسنات لهم. ولكن تعد أعمالهم، فتحصى، فيوقفون عليها، ويقررون بها.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «قوله: ﴿**ويحاسب الله الخلائق... إلخ**﴾ المراد بتلك المحاسبة تذكيرهم وإنباؤهم بما قدموه من خير وشر، أحصاه الله، ونسوه، قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

وفي الحديث الصحيح: «**من نوقش الحساب عذب**»، فقالت عائشة رضي الله عنها: يا رسول الله! أوليس الله يقول: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]؟ فقال: «**إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك**».

وأما قوله: ﴿**ويخلو بعبده المؤمن**﴾ فقد ورد عن **ابن عمر** رضي الله عنهما أن الله عز وجل يدني منه عبده المؤمن، فيضع عليه كنفه، ويحاسبه في ما بينه وبينه، ويقرره بذنوبه، فيقول: «ألم تفعل كذا يوم كذا؟ ألم تفعل كذا يوم كذا؟»...

حتى إذا قرره بذنوبه، وأيقن أنه قد هلك، قال له: سترتها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم».

قال المعلمي: «رواه البخاري رقم (٤٦٨٥) ومسلم (٢٧٦٨)».

❁ المراد بميزان الكفار:

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿فإنه لا حساب لهم﴾ يعني الكفار لقوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] وقوله: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [إبراهيم: ١٨].

والصحيح أن أعمال الخير التي يعملها الكافر يجازى بها في الدنيا فقط، حتى إذا جاء يوم القيامة وجد صحيفة حسناته بيضاء.

وقيل: يخفف بها عنه من عذاب غير الكفر».

أخرج الإمام مسلم (٥٧)-(٢٨٠٨) عن أنس رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «**إن الكافر إذا عمل حسنة أطعم بها طعمة من الدنيا...**» الحديث.

وأما قول الله سبحانه وتعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥] فظاهر التعارض لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩]؛ إذ أثبتت الآية الوزن للكافر، إلا أنه خفيف، بينما أطلق النفي لذلك في الآية قبلها!؟

والجواب برجوع تثقيل الميزان وتخفيفه إلى الله، فهو المتصرف فيه بعدله، فيكون المراد بعدم إقامة وزن الكافر عدم تثقيل الله له كما صرحت بتخفيفه الآية الأخرى. ويرشد إلى هذا المعنى ما أخرجه الإمام البخاري (٤٧٢٩) من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، قال: «**إنه ليأتي الرجل العظيم، السمين، يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة**». وقال: «**اقرءوا** ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]».

الحوض

وفي عرصات القيامة الحوض المورود للنبي ﷺ، ماؤه أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل، آنيته عدد نجوم السماء، طوله شهر، وعرضه شهر، من يشرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدا.

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿في عرصات القيامة...﴾ فإن الأحاديث الواردة في ذكر الحوض تبلغ حد التواتر، رواها من الصحابة بضع وثلاثون صحابيا. فمن أنكره فأخلق به أن يحال بينه وبين وروده يوم العطش الأكبر».

ذلك أنه بإنكاره يكون قد رد ما ورد في هذا الباب من الأحاديث، ومن رد السنة يكون بذلك غير ما جاء به النبي ﷺ، وحق لمن غير ذلك حرمانه من الشرب من حوض النبي ﷺ. وفي هذا المعنى ما أخرج الإمام البخاري (٧٠٥٠، ٧٠٥١) والإمام مسلم (٢٦)-(٢٢٩٠، ٢٢٩١) عن أبي حازم، قال: سمعت **سهلا** رضي الله عنه يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «**أنا فرطكم على الحوض. من ورد شرب، ومن شرب لم يظمأ أبدا. وليردن علي أقوام أعرفهم، ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم**». قال أبو حازم: فسمع النعمان بن أبي عياش، وأنا أحدثهم هذا الحديث، فقال: هكذا سمعت سهلا يقول؟ قال: فقلت: نعم. قال: وأنا أشهد على **أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه لسمعته

يزيد، فيقول: «**إنهم مني. فيقال: إنك لا تدري ما عملوا بعدك. فأقول: سحقا، سحقا، لمن بدل بعدي**».

قال الشارح: «وقد ورد في أحاديث «**إن لكل نبي حوضا**»».

قال المعلق: «قال الحافظ: والمرسل أخرجه من حديث **سمرة** رضي الله عنه رفعه: «**إن لكل نبي حوضا**».

واختلف في وصله وإرساله، وأن المرسل أصح».

قال الشارح: «ولكن حوض نبينا ﷺ أعظمها، وأحلاها، وأكثرها واردا، جعلنا الله منهم بفضله وكرمه».



الصراط والقنطرة

والصراط منصوب على متن جهنم، وهو الجسر الذي بين الجنة والنار، يمر الناس عليه على قدر أعمالهم، فمنهم من يمر كلمح البصر، ومنهم من يمر كالبرق، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كالفرس الجواد، ومنهم من يمر كركاب الإبل، ومنهم من يعدو عدوا، ومنهم من يمشي مشيا، ومنهم من يزحف زحفا، ومنهم من يخطف خطفا، ويلقى في جهنم؛ فإن الجسر عليه كلاليب تخطف الناس بأعمالهم. فمن مر على الصراط دخل الجنة.

فإذا عبروا عليه وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض، فإذا هذبوا، ونقوا، أذن لهم في دخول الجنة.

❁ الصراط:

قال الشارح رحمه الله تعالى: «قوله: ﴿والصراط منصوب... إلخ﴾ أصل الصراط الطريق الواسع».

يضاف إلى وصفه بالسعة وصفه بالاستقامة والإيصال إلى المقصود، فهو مؤد إليه دون اعواج، ولهذا كان ممدودا على متن جهنم.

قال الشارح: «قيل: سمي بذلك؛ لأنه يسترط السابلة، أي: يبتلعهم إذا سلكوه.

وقد يستعمل في الطريق المعنوي كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣]».

و«قد» في كلام الشارح استعملت مع الفعل المضارع، وإذا كانت كذلك أفادت التقليل، أو التكثير. بينما أفادت التقريب، أو التحقيق، إذا استعملت مع الفعل الماضي. وكان حينئذ الأنسب الإتيان بالفعل الماضي؛ إذ استعمال الصراط في الطريق المعنوي تحقق وقوعه في غير ما دليل.

قال الشارح: «والصراط الأخروي الذي هو الجسر الممدود على ظهر جهنم بين الجنة والنار حق، لا ريب فيه، لورود خبر الصادق به.

ومن استقام على صراط الله، الذي هو دينه الحق، في الدنيا استقام على هذا الصراط في الآخرة».

الجزاء من جنس العمل، فكما كان ثابتا على الصراط المستقيم يثبت يوم القيامة على الصراط الممدود على متن جهنم، فمروره على قدر أعماله. وما ذكره شيخ الإسلام في ذلك قد وردت به الأحديث الصحيحة.

قال الشارح: «وقد ورد في وصفه أنه أدق من الشعرة وأحد من السيف».

قال المعلق: «أخرجه مسلم بلاغا (١٨٣)-(٣٠٢) عن أبي سعيد.

وجاء عن سعيد بن أبي هلال عند ابن منده في **"الإيمان"**.

وجاء عن أنس عند البيهقي في **"الشعب"** (٢/ ٢٤٦)، وفيه سعيد بن رزين ويزيد الرقاشي، وهما ضعيفان.

وجاء عن ابن مسعود موقوفا، ولفظه «والصراط أحد من السيف، دحض مزلة»، أخرجه الحاكم (٢/ ٢٧٦).

وصححه الألباني في **"الطحاوية"** (٤١٥)».

❁ القنطرة:

بعد المرور على الصراط الوقوف على قنطرة الاقتصاص كما يدل عليه ما أخرجه الإمام البخاري (٦٥٣٥) من حديث **أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يخلص المؤمنون من النار، فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار، فيقص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا. حتى إذا هذبوا، ونقوا، أذن لهم في دخول الجنة...**» الحديث.

وفي كيفية هذا القصاص ما أخرج الإمام البخاري (٦٥٣٤) من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحلله منها؛ فإنه ليس ثم دينار ولا درهم، من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته، فإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات أخيه، فطرحت عليه**».

وأول هذه المظالم ما دل عليه ما أخرج الإمام البخاري (٦٥٣٣) والإمام مسلم (٢٨)-(١٦٧٨) من حديث **عبد الله** رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء**».

الشفاعة

وأول من يستفتح باب الجنة محمد ﷺ، وأول من يدخل الجنة من الأمم أمته.

قال الشارح: «قوله: ﴿وأول من يستفتح باب الجنة محمد ﷺ﴾ يعني أول من يحرك حلقها طالبا أن يفتح له بابها كما قال عليه السلام: «**أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، ولا فخر، وأنا أول من تنشق عنه الأرض، ولا فخر، وأنا أول من يحرك حلق الجنة، فأدخلها، ويدخلها معي فقراء أمتي**»».

قال المعلق: «بأجزائه له شواهد تصح في "**صحيح مسلم**" وغيره».

قال الشارح: «يعني بعد دخول الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام يكون فقراء هذه الأمة أول الناس دخولا الجنة».

وفي دخول الفقراء قبل غيرهم من سائر الناس ما أخرج الإمام الترمذي (٢٣٥٣) من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بخمسمائة عام، نصف يوم**».

حسن هذا الحديث الشيخ مقبل في "**الجامع الصحيح**".

وجه إدخال استفتاح النبي ﷺ باب الجنة في الكلام المتعلق بالشفاعات من حيث كان هذا الاستفتاح من أنواع شفاعاته ﷺ كما سيأتي، إن شاء الله.

وله ﷺ في القيامة ثلاث شفاعات،

أما الشفاعة الأولى فيشفع في أهل الموقف حتى يقضى بينهم بعد أن يتراجع الأنبياء، آدم، ونوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى ابن مريم، عن الشفاعة، حتى تنتهي إليه.

وأما الشفاعة الثانية فيشفع في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة.

وهاتان الشفاعتان خاصتان له.

وأما الشفاعة الثالثة فيشفع في من استحق النار.

وهذه الشفاعة له ولسائر النبيين، والصديقين، وغيرهم، فيشفع في من استحق النار ألا يدخلها، ويشفع في من دخلها أن يخرج منها.

ويخرج الله من النار أقواما بغير شفاعة، بل بفضله ورحمته.

ويبقى في الجنة فضل عمن دخلها من أهل الدنيا، فينشئ الله لها أقواما، فيدخلهم الجنة.

❁ تعريف الشفاعة:

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿**وله ﷺ في القيامة ثلاث شفاعات**﴾ فأصل الشفاعة من قولنا: «شفع كذا بكذا» إذا ضمه إليه. وسمي الشافع شافعا؛ لأنه يضم طلبه ورجاءه إلى طلب المشفوع له.

والشفاعة من الأمور التي ثبتت بالكتاب والسنة، وأحاديثها متواترة».

ما في كلام الشارح متعلق بمعنى الشفاعة لغة. ويأتي ما يتعلق بها شرعا، لكن أحببنا قبل ذلك توضيح المعنى اللغوي بالصورة التالية...

كأننا بزيد، وهو يحتاج إلى كتاب في ملك عمرو، لكن لما لم تكن الصداقة بينهما بتلك المنزلة غلب على ظن زيد امتناع عمرو من تلبية طلبه. ولهذا يرى زيد الاستشفاع لدى الصديق الأقرب لعمرو، فيطلب من بكر شفاعته لزيد لدى عمرو؛ ليعطي لزيد الكتاب المطلوب. فبعد أن كان المشفوع له، زيد، وترا في طلبه صار مع الشافع، بكر، شفعا، يعني يصيرا اثنين في الطلب.

قال المعلق: «وشرعا قال الجرجاني: هي السؤال في التجاوز عن الذنوب من الذي وقع الجناية في حقه».

❁ شروط الشفاعة:

قال الشارح: «قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فنفي الشفاعة بلا إذن إثبات الشفاعة من بعد الإذن».

سلك الشارح في استنباطه هذا ما يسمى في أصول الفقه مفهوم المخالفة.

قال الشارح: «قال تعالى عن الملائكة: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦]، فبين الله الشفاعة الصحيحة، وهي التي تكون بإذنه ولمن يرتضي قوله وعمله».

أول شرطي الشفاعة الإذن من الله تبارك وتعالى للشافع أن يشفع.

ثانيهما رضى الله سبحانه وتعالى عن المشفوع له قوله وعمله.

❁ نفي أهل الأهواء للشفاعة:

قال الشارح: «وأما ما يتمسك به الخوارج والمعتزلة في نفي الشفاعة من مثل قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]، ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٠]... إلخ».

هذا النفي مبني على ما نبهنا عليه سابقا من تمسك أهل الأهواء ببعض ما في الباب من الأدلة والإعراض عن البعض الآخر! فلو جمعوا بينها كما هو المفروض على الوجه الذي أفاده الشارح في كلامه الآتي لسلموا.

قال الشارح: «فإن الشفاعة المنفية هنا هي الشفاعة في أهل الشرك».

ذلك للإخلال بالشرط الثاني من شرطي الشفاعة؛ فإن الله لا يرضى عن أهل الشرك، قال تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧].

قال الشارح رحمه الله: «وكذلك الشفاعة الشركية التي يثبتها المشركون لأصنامهم، ويثبتها النصارى للمسيح والرهبان، وهي التي تكون بغير إذن الله ورضاه».

دلت الأدلة بعمومها على شفاعة عيسى عليه الصلاة والسلام مع سائر الأنبياء والرسل. وعلى هذا يحمل كون مراد الشارح بإثبات النصارى شفاعة عيسى ادعاؤهم شفاعته عليه الصلاة والسلام بغير إذن من الله، والله أعلم.

❁ بعض أنواع الشفاعات:

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿أما الشفاعة الأولى فيشفع في أهل الموقف حتى يقضى بينهم﴾ فهذه هي الشفاعة العظمى».

قد تقدم ذكر دليلها، وهو حديث الشفاعة الطويل.

قال الشارح: «وهي المقام المحمود الذي يغبطه به النبيون والذي وعده الله أن يبعثه إياه بقوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩]، يعني يحمده عليه أهل الموقف جميعا. وقد أمرنا نبينا ﷺ إذا سمعنا النداء أن نقول بعد الصلاة عليه: «**اللهم! رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة! آت محمدا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته**».

وأما قوله: ﴿وأما الشفاعة الثانية فيشفع في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة﴾ يعني أنهم وقد استحقوا دخول الجنة لا يؤذن لهم بدخولها إلا بعد شفاعته».

وهذه الشفاعة الثانية التي يختص بها النبي ﷺ. ويدل عليها ما أخرجه الإمام مسلم (٣٣٠)-(١٩٦) من حديث **أنس بن مالك** رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنا أول الناس يشفع في الجنة، وأنا أكثر الأنبياء تبعا**».

قال الشارح رحمه الله: «وأما قوله: ﴿وهاتان الشفاعتان خاصتان له﴾ يعني الشفاعة في أهل الموقف والشفاعة في أهل الجنة أن يدخلوها. وتنضم إليهما ثالثة، وهي شفاعته في تخفيف العذاب عن بعض المشركين كما في شفاعته لعمه أبي طالب، فيكون في ضحضاح من نار، كما ورد بذلك الحديث».

الدليل ورد بذلك في أبي طالب وحده خلافا لما يفهم من سياق الشارح!

والحديث المشار إليه أخرجه الإمام البخاري (٣٨٨٥) والإمام مسلم (٣٦٠)-(٢١٠) من حديث **أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ ذكر عنده عمه أبو طالب، فقال: «**لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيجعل في ضحضاح من نار، يبلغ كعبيه، يغلي منه دماغه**».

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿**وأما الشفاعة الثالثة فيشفع في من استحق النار... إلخ**﴾ وهذه الشفاعة التي ينكرها الخوارج والمعتزلة؛ فإن مذهبهم أن من استحق النار لابد أن يدخلها، ومن دخلها لا يخرج منها، لا بشفاعة ولا بغيرها. والأحاديث المستفيضة، المتواترة، ترد على زعمهم، وتبطله».

خاتمة في الإيمان باليوم الآخر

وأصناف ما تضمنته الدار الآخرة من الحساب، والثواب، والعقاب، والجنة، والنار، وتفاصيل ذلك، مذكورة في الكتب المنزلة من السماء، والآثار من العلم المأثور عن الأنبياء، وفي العلم الموروث عن محمد ﷺ من ذلك ما يشفي، ويكفي، فمن ابتغاه وجده.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «وأما قوله: ﴿**وأصناف ما تضمنته الدار الآخرة من الحساب... إلخ**﴾ فاعلم أن أصل الجزاء على الأعمال خيرها وشرها ثابت بالعقل كما هو ثابت بالسمع. وقد نبه الله العقول إلى ذلك في مواضع كثيرة من كتابه مثل قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]؛ فإنه لا يليق في حكمة الحكيم أن يترك الناس سدى، مهملين، ولا يؤمرون، ولا ينهون، ولا يثابون، ولا يعاقبون».

يلتقي هذا مع ما في فطر الناس من اعترافهم بتوحيد الربوبية، وقد تقدم بيان إقرار المشركين به. وهذا مقتض لدى كل عاقل توحيد الله في الألوهية.

وإذا أقر العبد بالرب المعبود أقر بيوم تحاسب فيه أعماله، ويجازى عنها. وهذا المعنى بديهي، موجود حتى في ما بين المخلوقين، بين العبد ومالكه، بين

العامل والمشرف على العمل، فالعبد والعامل يعلم بمحاسبة المالك والمشرف له في آخر اليوم على أعماله. وكذلك العباد يعلمون بمحاسبة ملك الملوك لهم في آخر يوم من أيام الدنيا، وتكون مجازاتهم على حسب أعمالهم.

قال الشارح رحمه الله: «كما لا يليق بعدله وحكمته أن يسوي بين المؤمن، والكافر، والبر، والفاجر، كما قال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]؛ فإن العقول الصحيحة تأبى ذلك، وتنكره أشد الإنكار.

وكذلك نبههم الله على ذلك بما أوقعه من أيامه في الدنيا من إكرام الطائعين وخذلان الطاغين».

وفي هذا المعنى في ما يبدو قول الله جل وعلا: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُـْۨجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء].

قال الشارح رحمه الله تعالى: «وأما تفاصيل الأجزية ومقاديرها فلا يدرك إلا بالسمع والنقول الصحيحة عن المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله».

الإيمان بالقدر

وتؤمن الفرقة الناجية من أهل السنة والجماعة بالقدر خيره وشره.

والإيمان بالقدر على درجتين، كل درجة تتضمن شيئين.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «والإيمان بالقدر خيره وشره من الله تبارك وتعالى أحد الأركان الستة التي يدور عليها فلك الإيمان كما دل عليه حديث جبريل وغيره وكما دلت عليه الآيات الصريحة من كتاب الله عز وجل. وقد ذكر المؤلف هنا أن الإيمان بالقدر على درجتين وأن كلا منهما تتضمن شيئين».

فالدرجة الأولى

الإيمان بأن الله تعالى عليم بالخلق.

وهم عاملون بعلمه القديم، الذي هو موصوف به أزلا وأبدا، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات، والمعاصي، والأرزاق، والآجال.

ثم كتب الله في اللوح المحفوظ مقادير الخلق.

فأول ما خلق الله القلم قال له: اكتب. قال: ما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة.

فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه، جفت الأقلام، وطويت الصحف، كما قال ﷻ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، وقال: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديث: ٢٢].

وهذا التقدير التابع لعلمه ﷻ يكون في مواضع جملة وتفصيلا، فقد كتب في اللوح المحفوظ ما شاء، وإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ الروح فيه بعث إليه ملكا، فيؤمر بأربع كلمات، فيقال له: اكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي، أم سعيد... ونحو ذلك.

فهذا التقدير قد كان ينكره غلاة القدرية قديما، ومنكروه اليوم قليل.

❁ مرتبة العلم والكتابة من مراتب القدر:

قال الشارح: «فالدرجة الأولى تتضمن،

أولا الإيمان بعلمه القديم، المحيط بجميع الأشياء، وأنه ﷻ علم بهذا العلم القديم، الموصوف به أزلا وأبدا، كل ما سيعمله الخلق في ما لا يزال، وعلم به جميع أحوالهم من الطاعات، والمعاصي، والأرزاق، والآجال.

فكل ما يوجد من أعيان وأوصاف، ويقع من أفعال وأحداث، فهو مطابق لما علمه الله عز وجل أزلا.

ثانيا أن الله كتب ذلك كله، وسجله في اللوح المحفوظ.

فما علم الله كونه ووقوعه من مقادير الخلائق، وأصناف الموجودات، وما يتبع ذلك من الأحوال، والأوصاف، والأفعال، ودقيق الأمر، وجليلها، قد أمر القلم بكتابته كما قال ﷺ: «**قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء**»».

قال المعلق: «... فأوله عند أحمد والترمذي بلفظ «**قدر**»، وبآخره بلفظ «**وعرشه على الماء**» فهي عند مسلم عن ابن عمرو، وليست عن أبي هريرة».

قال الشارح: «وكما قال في الحديث الذي ذكره المؤلف أن «**أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب. قال: وما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة**».

و«**أول**» هنا بالنصب على الظرفية، والعامل فيه «**قال**»، أي: قال له ذلك أول ما خلقه».

❁ أيهما خلق أولا العرش، أو القلم؟

قال الشارح: «وقد روي بالرفع على أنه مبتدأ، وخبره «**القلم**»».

على هذا يكون أول مخلوق القلم، والمقصود أول مخلوق في ما يتعلق بهذا العالم، لا على الإطلاق. ويرشد إلى التقييد المذكور ما أخرجه الإمام البخاري

(٣١٩١) من حديث **عمران بن حصين** رضي الله عنه، وفيه بعد ذكره لقصة قول النبي ﷺ: «**كان الله، ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء...**» الحديث.

أمر القلم بالكتابة عقب خلقه للرواية بنصب «**أول**» في الحديث السابق، وقد خلق العرش قبل ذلك كما يفيده ظاهر سياق قوله ﷺ: «**وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء**».

قال الشارح: «ولهذا اختلف العلماء في العرش والقلم أيهما خلق أولا. وحكى العلامة ابن القيم في ذلك قولين، واختار أن العرش مخلوق قبل القلم، قال في "**النونية**":

والناس مختلفون في القلم الذي ... كتب القضاء به من الديان
هل كان قبل العرش أو هو بعده ... قولان عند أبي العلا الهمدان
والحق أن العرش قبل لأنه ... وقت الكتابة كان ذا أركان
وكتابة القلم الشريف تعقبت ... إيجاده من غير فصل زمان

وإذا كان القلم قد جرى بكل ما هو كائن إلى يوم القيامة، بكل ما يقع من كائنات وأحداث، فهو مطابق لما كتب فيه، فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه، كما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما وغيره».

كل ما يحصل للإنسان وفق ما في اللوح، ولا يعارض ذلك ما أخرجه الإمام البخاري (٥٩٨٦) والإمام مسلم (٢٠)-(٢٥٥٧) من حديث **أنس**

ابن مالك رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من سره أن يبسط عليه رزقه، أو ينسأ له في أثره، فليصل رحمه**».

لا يفهم من هذا الحديث كتابة أجلين للإنسان، أحدهما إذا وصل رحمه وآخر إن لم يصل؛ لأن الأجل مسمى، لا يؤخر، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ﴾ [الزمر: ٤٢].

وإنما ما كتب من الأجل هو وفق علم الله بما يتعاطاه العبد من الأسباب التي توصله إلى أجله المسمى من صلة وغيرها مما جعله الله سببا لذلك. والله بكل شيء عليم، فهو سبحانه عالم بصلة عبده لأرحامه، فيكتب له أجلا موافقا لهذا السبب. وكذلك رزق العبد مسمى، لا يزاد عليه، فيكتب الله رزقه وفق علمه سبحانه وتعالى بما يتعاطاه من الأسباب لنيل هذا الرزق المسمى.

قال الشارح: «وهذا التقدير التابع للعلم القديم تارة يكون جملة كما في اللوح المحفوظ؛ فإن فيه مقادير كل شيء، ويكون في مواضع تفصيلا يخص كل فرد كما في الكلمات الأربع التي يؤمر الملك بكتابتها عند نفخ الروح في الجنين، يكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي، أم سعيد، فهذا تقدير خاص.

وهذا التقدير السابق على وجود الأشياء قد كان ينكره غلاة القدرية قديما مثل معبد الجهني وغيلان الدمشقي، وكانوا يقولون: إن الأمر أنف.

ومنكر هذه الدرجة من القدر كافر؛ لأنه أنكر معلوما من الدين بالضرورة، وقد ثبت بالكتاب، والسنة، والإجماع».

وأما الدرجة الثانية

فهي مشيئة الله النافذة

وقدرته الشاملة،

وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه ما في السماوات وما في الأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه، لا يكون في ملكه ما لا يريد،

وأنه سبحانه على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات، وما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه، لا خالق غيره، ولا رب سواه.

ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته، وهو سبحانه يحب المتقين، والمحسنين، والمقسطين، ويرضى عن الذين آمنوا، وعملوا الصالحات، ولا يحب الكافرين، ولا يرضى عن القوم الفاسقين، ولا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يحب الفساد.

❁ مرتبة المشيئة والخلق من مراتب القدر:

قال الشارح رحمه الله تعالى: «قوله: ﴿وأما الدرجة الثانية من القدر... إلخ﴾ فهي تتضمن شيئين أيضا،

أولهما الإيمان بعموم مشيئته تعالى، وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا يقع في ملكه ما لا يريد، وأن أفعال العباد من الطاعات

والمعاصي واقعة بتلك المشيئة العامة التي لا يخرج عنها كائن سواء كان مما يحبه الله، ويرضاه، أم لا».

ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، لا تخصيص لهما بوجه من الوجوه كما قال الإمام ابن القيم. قال الله سبحانه: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ﴾ [يوسف: ٢١]، وقال جل وعلا: ﴿قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ﴾ [الزمر: ٣٨]، ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الروم: ٤]، ﴿وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: ١٢٣].

قال الشارح: «

وثانيهما الإيمان بأن جميع الأشياء واقعة بقدرة الله تعالى وأنها مخلوقة له، لا خالق لها سواه. لا فرق في ذلك بين أفعال العباد وغيرها، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]».

وفي هذا المعنى ما قال الله جل وعلا: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ﴾ [الزمر: ٦٢].

❁ لا يكون إلا ما شاءه الله، سواء كان محبوبا إليه، أم لا:

قال الشارح: «ويجب الإيمان بالأمر الشرعي وأن الله تعالى كلف العباد، فأمرهم بطاعته وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته.

ولا منافاة أصلا بين ما ثبت من عموم مشيئته سبحانه لجميع الأشياء وبين تكليفه العباد بما شاء من أمر ونهي؛ فإن تلك المشيئة لا تنافي حرية العبد

واختياره للفعل، ولهذا جمع الله بين المشيئتين بقوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير].

كما أنه لا تلازم بين تلك المشيئة وبين الأمر الشرعي المتعلق بما يحبه الله، ويرضاه، فقد يشاء الله ما لا يحبه، ويحب ما لا يشاء كونه، فالأول كمشيئته وجود إبليس وجنوده، والثاني كمحبة إيمان الكفار، وطاعات الفجار، وعدل الظالمين، وتوبة الفاسقين. ولو شاء ذلك لوجد كله؛ فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

والعباد فاعلون حقيقة، والله خلق أفعالهم، والعبد هو المؤمن، والكافر، والبر، والفاجر، والمصلي، والصائم.

وللعباد قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة، والله خالقهم، وقدرتهم، وإرادتهم، كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير]».

فقد جمع الله بين الأمرين في قوله سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، فنسبة الأعمال إلى الله نسبة المخلوق إلى خالقه، ونسبتها إلى العباد نسبة الكسب إلى كاسبه، فيجازى بحسبه، إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، ولا ظلم عليه في ذلك، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

فالعبد يشاء أفعاله، ويريدها، فيفعلها، لكن مشيئته تحت مشيئة الله سبحانه. كفر الكافر أراده الكافر، وأراده الله كونا، فوقع كما شاءه سبحانه وتعالى، وينسب إلى الكافر. والكافر مأمور شرعا بالإيمان، قال الله جل وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ

﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]. ولكن عصى هذا الأمر، فكفر بالله، ويجازى على عصيانه جزاء المستحق لفعله.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «وكذلك لا منافاة بين عموم خلقه تعالى لجميع الأشياء وبين كون العبد فاعلا لفعله، فالعبد هو الذي يوصف بفعله، فهو المؤمن، والكافر، والبر، والفاجر، والمصلي، والصائم. والله خالقه وخالق فعله؛ لأنه هو الذي خلق فيه القدرة والإرادة اللتين بهما يفعل.

يقول العلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر آل سعدي -غفر الله له، وأجزل مثوبته-: إن العبد إذا صلى، وصام، وفعل الخير، أو عمل شيئا من المعاصي، كان هو الفاعل لذلك العمل الصالح وذلك العمل السيئ.

وفعله المذكور بلا ريب قد وقع باختياره، وهو يحس ضرورة أنه غير مجبور على الفعل، أو الترك، وأنه لو شاء لم يفعل، وكان هذا هو الواقع. فهو الذي نص الله عليه في كتابه، ونص عليه رسوله، حيث أضاف الأعمال صالحها وسيئها إلى العباد، وأخبر أنهم الفاعلون لها وأنهم ممدوحون عليها، إن كانت صالحة، ومثابون، وملومون عليها، إن كانت سيئة، ومعاقبون عليها.

فقد تبين بلا ريب أنها واقعه منهم باختيارهم، وأنهم إذا شاءوا فعلوا، وإذا شاءوا تركوا، وأن هذا الأمر ثابت عقلا، وحسا، وشرعا، ومشاهدة.

ومع ذلك إذا أردت أن تعرف أنها، وإن كانت كذلك واقعة منهم، كيف تكون داخلة في القدر، وكيف تشملها المشيئة؟ فيقال: بأي شيء وقعت هذه

الأعمال الصادرة من العباد خيرها وشرها؟ فيقال: «بقدرتهم وإرادتهم»، هذا يعترف به كل أحد. فيقال: ومن خلق قدرتهم، وإرادتهم، ومشيئتهم؟ فالجواب الذي يعترف به كل أحد أن الله هو الذي خلق قدرتهم وإرادتهم والذي خلق ما به تقع الأفعال هو الخالق للأفعال.

فهذا هو الذي يحل الإشكال، ويتمكن العبد أن يعقل بقلبه اجتماع القدر، والقضاء، والاختيار.

ومع ذلك فهو ﷻ أمد المؤمنين بأسباب، وألطاف، وإعانات، متنوعة، وصرف عنهم الموانع، كما قال ﷺ: «**أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة**».

وكذلك خذل الفاسقين، ووكلهم إلى أنفسهم؛ لأنهم لم يؤمنوا به، ولم يتوكلوا عليه، فولاهم ما تولوا لأنفسهم. اهـ».

ما يصدر من العبد من خير فإنما هو بتوفيق الله ﷻ. إن لم يوفق الله العبد، وتركه مع نفسه، صدر منه الشر؛ لأن النفس من طبعها وأصلها الشر إلا من رحم الله، ووفقه، قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ﴾ [يوسف: ٥٣]، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ﴾ [المعارج].

قال الشارح: «وخلاصة مذهب أهل السنة والجماعة في القدر وأفعال العباد ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة من أن الله سبحانه هو الخالق لكل شيء من الأعيان، والأوصاف، والأفعال، وغيرها، وأن مشيئته ﷻ عامة،

شاملة، لجميع الكائنات، فلا يقع منها شيء إلا بتلك المشيئة، وأن خلقه سبحانه الأشياء بمشيئته إنما يكون وفقا لما علمه منها بعلمه القديم ولما كتبه، وقدره، في اللوح المحفوظ، وأن للعباد قدرة وإرادة تقع بها أفعالهم، وأنهم الفاعلون حقيقة لهذه الأفعال بمحض اختيارهم، وأنهم لهذا يستحقون عليها الجزاء إما بالمدح والمثوبة وإما بالذم والعقوبة، وأن نسبة هذه الأفعال إلى العباد فعلا لا ينافي نسبتها إلى الله إيجادا وخلقا؛ لأنه هو الخالق لجميع الأسباب التي وقعت بها.

وهذه الدرجة من القدر يكذب بها عامة القدرية الذين سماهم النبي ﷺ مجوس هذه الأمة. ويغلوا فيها قوم من أهل الإثبات حتى سلبوا العبد قدرته واختياره، ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه حكمها ومصالحها.

وضل في القدر الطائفتان كما تقدم،

الطائفة الأولى القدرية، نفاة القدر، الذين هم مجوس هذه الأمة كما ورد ذلك في بعض الأحاديث مرفوعا وموقوفا.

وهؤلاء ضلوا بالتفريط وإنكار القدر، وزعموا أنه لا يمكن الجمع بين ما هو ثابت بالضرورة من اختيار العبد في فعله ومسئوليته عنه وبين ما دلت عليه النصوص من عموم خلقه تعالى ومشيئته؛ لأن ذلك العموم في زعمهم إبطال لمسئولية العبد عن فعله وهدم للتكاليف. فرجحوا جانب الأمر والنهي، وخصصوا النصوص الدالة على عموم الخلق والمشيئة بما عدا أفعال العباد. وأثبتوا أن العبد خالق لفعله بقدرته وإرادته، فأثبتوا خالقين غير الله،

ولهذا سموا مجوس هذه الأمة؛ لأن المجوس يزعمون أن الشيطان يخلق الشر والأشياء المؤذية، فجعلوه خالقا مع الله، فكذلك هؤلاء جعلوا العباد خالقين مع الله.

والطائفة الثانية يقال لها: «الجبرية»، وهؤلاء غلوا في إثبات القدر حتى أنكروا أن يكون للعبد فعل حقيقة. بل هو في زعمهم لا حرية له، ولا اختيار، ولا فعل، كالريشة في مهب الريح. وإنما تسند الأفعال إليه مجازا، فيقال: «صلى، وصام، وقتل، وسرق» كما يقال: «طلعت الشمس، وجرت الريح، ونزل المطر»، فاتهموا ربهم بالظلم، وتكليف العباد بما لا قدرة لهم عليه، ومجازاتهم على ما ليس من فعلهم. واتهموه بالعبث في تكليف العباد، وأبطلوا الحكمة من الأمر والنهي، ألا ساء ما يحكمون».

مراد هؤلاء كون حقيقة أمر الله العبد ونهيه عبثا؛ إذ هو مجبور على فعله، فما الفائدة في الأمر والنهي لمن لا يفعل ما يريد، بل هو مجبور!؟ ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]!!

الإيمان قول وعمل

فصل

ومن أصول أهل السنة والجماعة أن الدين والإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب، واللسان، والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «سبق أن ذكرنا في مسألة الأسماء والأحكام أن أهل السنة والجماعة يعتقدون أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، وأن هذه الثلاثة داخلة في مسمى الإيمان المطلق.

فالإيمان المطلق يدخل فيه جميع الدين، ظاهره وباطنه، أصوله وفروعه، فلا يستحق اسم الإيمان المطلق إلا من جمع ذلك كله، ولم ينقص منه شيئا».

لا يخفى ما في الوصف من معنى التخصيص للموصوف. وحينئذ فالمراد بعبارة «الإيمان المطلق» إيمان مخصوص، وهو الكامل الشامل لجميع الدين، لا أصل الإيمان، المعبر عنه بعبارة «مطلق الإيمان» لخلوه عن التخصيص.

واستطرادا لما ذكره الشارح تقسيم الدين إلى أصول وفروع تقسيم باطل، محدث، كما قرره العلامة ابن القيم. وأورد في بيان بطلانه إيرادات، من ذلك عجز من جاء بهذا التقسيم على الإتيان بضابط يضبط معنى الأصول ومعنى الفروع. وما حاول ذلك أحد منهم إلا ورد على ضابطه ما ينتقده!

وقد تابع الأفراخ المعاصرين أسلافهم على هذا التقسيم، لكن عبروا عنه بأسوء تعبير، فقالوا: «لب وقشور»! أفي الدين قشور!؟ سبحانك هذا بهتان عظيم! ما أسوأ أدب هؤلاء؛ فإن السامع قول أحدهم في أمر من أمور الدين: «إنه قشور» بادر إلى ذهنه كون هذا الأمر تافها، عياذا بالله! وهذا أمر خطير؛ لأنه في واقع الأمر باب من الاستهزاء بالدين وعدم تعظيمه!

الدين كامل، واحد، وكل أمر منه بحسب ما دل عليه دليله من وجوب، أو استحباب، أو ركن، أو شرط، أو كون تركه كفرا، أم لا...

❁ تقرير زيادة الإيمان ونقصه:

قال الشارح: «ولما كانت الأعمال والأقوال داخلة في مسمى الإيمان كان الإيمان قابلا للزيادة والنقص، فهو يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، كما هو صريح الأدلة من الكتاب والسنة، وكما هو ظاهر، مشاهد، من تفاوت المؤمنين في عقائدهم، وأعمال قلوبهم، وأعمال جوارحهم».

أخرج الإمام أحمد (٦٩٥٨) من حديث **عبد الله بن عمرو** رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لكل عمل شرة، ولكل شرة فترة...**» الحديث.

صحح الحديث على شرط الشيخين الشيخ مقبل في **"الجامع الصحيح"**.

في هذا الحديث دليل على المشاهدة السابق الإشارة إليها، فهو نص على وجود النشاط في كل عمل وتعقيب هذا النشاط بالفتور. وفي هذا دليل على زيادة الإيمان ونقصه؛ إذ هو شامل لهذه الأعمال التي يحصل فيها شرة وفترة.

قال الشارح: «ومن الأدلة على زيادة الإيمان ونقصه أن الله قسم المؤمنين ثلاث طبقات، فقال سبحانه: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [فاطر: ٣٢].

فالسابقون بالخيرات هم الذين أدوا الواجبات والمستحبات، وتركوا المحرمات والمكروهات، هؤلاء هم المقربون.

والمقتصدون هم الذين اقتصروا على أداء الواجبات وترك المحرمات.

والظالمون لأنفسهم هم الذين اجترءوا على بعض المحرمات، وقصروا ببعض الواجبات، مع بقاء أصل الإيمان معهم.

ومن وجوه زيادته ونقصه كذلك أن المؤمنين متفاوتون في علوم الإيمان، فمنهم من وصل إليه من تفاصيله وعقائده خير كثير، فازداد به إيمانه، وتم يقينه».

إيمان العبد على قدر علمه؛ لأنه هو وارث للخشية المحركة والحاثة للعبد على العمل، قال الله جل وعلا: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: ٣٢]. وإذا كان كذلك ازداد بعمله إيمانا لما تقدم تقريره من زيادته بالطاعة.

كلما ازاداد العبد علما ازداد إيمانا. لكن تتقيد هذه الكلية بما إذا كان العلم علما حقيقيا، وهو العلم النافع، الذي ينفع صاحبه بالعمل به. وإلا ضره؛ إذ يصير حجة عليه، لا له!

قال الشارح: «ومنهم من هو دون ذلك حتى يبلغ الحال ببعضهم ألا يكون معه إلا إيمان إجمالي، لم يتيسر له من التفاصيل شيء، وهو مع ذلك مؤمن. وكذلك هم متفاوتون في كثير من أعمال القلوب والجوارح، وكثرة الطاعات، وقلتها».

قال الله جل وعلا: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْ ۖ وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأحقاف: ١٩].

قال الشارح: «وأما من ذهب إلى أن الإيمان مجرد التصديق بالقلب وأنه غير قابل للزيادة، أو النقص، كما يروى عن أبي حنيفة وغيره، فهو محجوج بما ذكرنا من الأدلة، قال عليه السلام: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول: «لا إله إلا الله» وأدناها إماطة الأذى عن الطريق**»».

وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر كما يفعله الخوارج. بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي كما قال سبحانه: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وقال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا

بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات].

❁ عدم إخراج المسلم من دينه بارتكابه المعاصي دون الكفر:

إنما يكفر أهل السنة من دل الدليل على كفره، إذا توفر الشرط، وانتفى المانع، لا كل من ارتكب أي كبيرة كانت؛ فإن هذا الإطلاق فعل الخوارج.

قال الشارح: «ومع أن الإيمان المطلق مركب من الأقوال، والأعمال، والاعتقادات، فهي ليست كلها بدرجة واحدة. بل العقائد أصل في الإيمان، فمن أنكر شيئا مما يجب اعتقاده في الله، أو ملائكته، أو كتبه، أو رسله، أو اليوم الآخر، أو مما هو معلوم من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة والزكاة وحرمة الزنا والقتل... إلخ، فهو كافر، قد خرج من الإيمان بهذا الإنكار».

ولا يسلبون الفاسق الملي اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار، كما تقول المعتزلة. بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان كما في قوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]. وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢] وقوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني، وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق، وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر

حين يشربها، وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة ذات شرف، يرفع الناس إليه فيها أبصارهم، حين ينتهبها، وهو مؤمن».

ويقولون: «هو مؤمن ناقص الإيمان»، أو «مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته»، فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم.



المراد بالفاسق الملي الفاسق الذي لم يخرج من ملة الإسلام.

والكبائر ما عدا الكفر لا يخرج صاحبها بارتكابها من الإسلام، فالسارق مثلا حده قطع يده، قال الله جل وعلا: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨].

فلو كانت هذه الكبيرة تخرج مرتكبها من الإسلام لم يكن حده قطع اليد، وإنما كان حده القتل لقول النبي ﷺ: «**لا يحل دم أمرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث، الثيب، الزاني، وقاتل النفس، والتارك لدينه، المفارق للجماعة**».

من ارتكب مثل هذه الكبيرة له أصل الإيمان، ولا يسلب الإيمان بالكلية.

قال الشارح رحمه الله: «وأما الفاسق الملي الذي يرتكب بعض الكبائر مع اعتقاده حرمتها فأهل السنة والجماعة لا يسلبون عنه اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار، كما تقول المعتزلة والخوارج.

بل هو عندهم مؤمن ناقص الإيمان، قد نقص من إيمانه بقدر معصيته، أو هو مؤمن فاسق. لا يعطونه اسم الإيمان المطلق، ولا يسلبونه مطلق الإيمان. وأدلة الكتاب والسنه دالة على ما ذكره المؤلف رحمه الله من ثبوت مطلق

الإيمان مع المعصية قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: ١]، فناداهم باسم الإيمان مع وجود المعصية، وهي موالاة الكفار منهم... إلخ».

❁ الإيمان والإسلام إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا:

قال الشارح:

«فائدة

الإيمان والإسلام الشرعيان متلازمان في الوجود، فلا يوجد أحدهما بدون الآخر. بل كلما وجد إيمان صحيح، معتد به، وجد معه إسلام، وكذلك العكس. ولهذا قد يستغنى بذكر أحدهما عن الآخر؛ لأن أحدهما إذا أفرد بالذكر دخل فيه الآخر. أما إذا ذكرا معا مقترنين أريد بالإيمان التصديق والاعتقاد، وأريد بالإسلام الانقياد الظاهري من الإقرار باللسان وعمل الجوارح. ولكن هذا بالنسبة إلى مطلق الإيمان. أما الإيمان المطلق فهو أخص مطلقا من الإسلام».

هذا ما يعبر عنه بعضهم بقوله: «إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا»، يعني أنه إذا ذكر أحدهما شمل الآخر، وإذا ذكرا معا دل لفظة «الإسلام» على شيء، ودل لفظة «الإيمان» على شيء آخر. ويرشد لهذا ما في الحديث المشهور في قصة جبريل، فاجتمع فيه ذكر الإسلام والإيمان، ففسر الإيمان بما يتعلق بالاعتقاد وما إليه، وفسر الإسلام بالأعمال الظاهرة.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «وقد يوجد الإسلام بدونه كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فأخبر بإسلامهم مع نفي الإيمان عنهم».

ادعت الأعراب إيمانا كاملا، فرد عليهم ذلك، بكون غاية ما لديهم أصل الإيمان، فهم مسلمون، ولكن لم يبلغوا من الإيمان تلك المنزلة التي ادعوها.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «وفي حديث جبريل ذكر المراتب الثلاث، الإسلام، والإيمان، والإحسان، فدل على أن كلا منها أخص مما قبله».

الآداب اتجاه الصحابة

فصل

ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ كما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] وطاعة النبي ﷺ في قوله: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه».

ويقبلون ما جاء به الكتاب، والسنة، والإجماع، من فضائلهم ومراتبهم.

في هذا الأصل رد على الروافض، والنواصب، ومن سلك طريقهم في الأذية بالسب، والشتم، والتكفير... للصحابة، أو بعضهم، رضي الله عنهم.

وعلى الأصل المذكور دل القرآن، فقد عقب الله تبارك وتعالى ذكر المهاجرين والأنصار بذكر الذين جاءوا من بعدهم، ووصفهم بعدم الغل لهم.

قال الشارح رحمه الله: «يقول المؤلف: إن من أصول أهل السنة والجماعة التي فارقوا بها من عداهم من أهل الزيغ والضلال أنهم لايزرون بأحد من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا يطعنون عليه، ولا يحملون له حقدا، ولا بغضا، ولا احتقارا، فقلوبهم وألسنتهم من ذلك كله براء. ولا يقولون فيهم إلا ما حكاه الله عنهم بقوله: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ الآية، فهذا الدعاء الصادر ممن جاء بعدهم ممن اتبعوهم بإحسان يدل على كمال محبتهم لأصحاب رسول الله ﷺ».

كما دلت الآية على سلامة قلوب أهل السنة اتجاه الصحابة دلت على أدب ثان اتجاههم يتصفون به أيضا، وهو الدعاء لهم.

قال الشارح: «وثنائهم عليهم، وهم أهل لذلك الحب والتكريم».

هذا الثناء هو الموافق لرضا الله عنهم بقوله سبحانه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البراءة: ١٠٠] الآية.

قال الشارح: «لفضلهم، وسبقهم، وعظيم سابقتهم، واختصاصهم بالرسول ﷺ، ولإحسانهم إلى جميع الأمة».

هم الذين اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ لخيريتهم على من بعدهم، فقد أخرج الإمام أحمد رحمه الله تعالى (٣٦٠٠) عن عبد الله بن مسعود، أنه قال: إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه

لنفسه، فابتعثه برسالته. ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه...

قد حسن هذا الحديث الشيخ مقبل في **"الجامع الصحيح"**.

قال الشارح: «لأنهم هم المبلغون لهم جميع ما جاء به نبيهم ﷺ، فما وصل لأحد علم ولا خبر إلا بواسطتهم».

هذا تعليل للإحسان المذكور من الصحابة إلى الأمة؛ فإنهم الذين صحبوا النبي ﷺ، رأوه، وسمعوه، فبلغوا عنه الدين كاملا كما أخبر به النبي ﷺ في ما أخرج الإمام أبو داود (٣٦٥٩) من حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**تسمعون، ويسمع منكم، ويسمع ممن يسمع منكم**».

قد صحح هذا الحديث الشيخ مقبل في **"الجامع الصحيح"**.

قال الشارح: «وهم يوقرونهم أيضا، طاعة للنبي ﷺ حيث نهى عن سبهم والغض منهم، وبين أن العمل القليل من أحد أصحابه يفضل العمل الكثير من غيرهم، وذلك لكمال إخلاصهم وصادق إيمانهم».

لا تخفى أفضلية من نصر الحق في أول الأمر على من بعدهم، قال الله **تعالى**: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ﴾ [الحديد: ١٠].

ويفضلون من أنفق من قبل الفتح -وهو صلح الحديبية-، وقاتل، على من أنفق من بعد، وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار.

ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر، وكانوا ثلاث مائة وبضعة عشر: «اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم»، وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة كما أخبر به النبي ﷺ. بل لقد رضي الله عنهم، ورضوا عنه. وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة.

ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ كالعشرة، وثابت بن قيس بن شماس، وغيرهم من الصحابة.

قال الشارح رحمه الله: «وأما قوله: ﴿**ويفضلون من أنفق من قبل الفتح - وهو صلح الحديبية-، وقاتل على من أنفق من بعده، وقاتل**﴾ فلورود النص القرآني بذلك، قال تعالى في سورة الحديد: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحديد: ١٠].

وأما تفسير الفتح بصلح الحديبية فذلك هو المشهور، وقد صح أن سورة الفتح نزلت عقيبه. وسمي هذا الصلح فتحا لما ترتب عليه من نتائج بعيدة المدى في عزة الإسلام، وقوته، وانتشاره، ودخول الناس فيه».

قال المعلمي: «عن البراء رضي الله عنه، قال: تعدون أنتم الفتح فتح مكة، وقد كان فتح مكة فتحا، ونحن نعد الفتح بيعة الرضوان يوم الحديبية.

رواه البخاري رقم (٤١٥٠)».

يعتبر صلح الحديبية فتحا؛ لكونه تمهيدا لفتح مكة، فهو أول مراحله.

قال الشارح رحمه الله: «وأما قوله: ﴿ويقدمون المهاجرين على الأنصار﴾ فلأن المهاجرين جمعوا بين الوصفين، النصرة والهجرة. ولهذا كان الخلفاء الراشدون وبقية العشرة من المهاجرين. وقد جاء القرآن بتقديم المهاجرين على الأنصار في سورة التوبة والحشر».

في هذا تقديم الله لهم، وهو المختار لما أخرجه الإمام مسلم رحمه الله تعالى (١٤٧)-(١٢١٨) من حديث **جابر بن عبد الله** رضي الله عنهما الطويل في صفة حجة النبي ﷺ، وفيه قوله ﷺ: «**أبدأ بما بدأ الله به**»... الحديث.

قال الشارح: «وهذا التفضيل إنما هو للجملة على الجملة، فلا ينافي أن في الأنصار من هو أفضل من بعض المهاجرين».

لا ينفي التقديم السابق الذكر أفضلية أحد الأنصار على أحد المهاجرين.

قال الشارح: «وقد روي عن أبي بكر أنه قال في خطبته يوم السقيفة: نحن المهاجرون وأول الناس إسلاما، أسلمنا قبلكم، وقدمنا في القرآن عليكم، فنحن الأمراء، وأنتم الوزراء».

قال المعلق: «رواه البخاري في "**صحيحه**" رقم (٣٦٦٨)».

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿**ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر... إلخ**﴾ فقد ورد أن عمر رضي الله عنه لما أراد قتل حاطب بن أبي بلتعة، وكان قد شهد بدرا، لكتابته كتابا إلى قريش يخبرهم فيه بمسير الرسول ﷺ، فقال له الرسول ﷺ: «**وما يدريك يا عمر! لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ماشئتم، فقد غفرت لكم**»».

قال المعلق: «الحديث أخرجه الشيخان عن علي رضي الله عنه».

ومعنى الحديث في ما يظهر توفيق أهل بدر للتوبة إذا حصل من أحدهم ما يستدعيها، ومن تاب من الذنب كان كمن لا ذنب له.

قال الشارح رحمه الله: «وأما قوله: ﴿وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة... إلخ﴾ فلإخباره ﷺ بذلك ولقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] الآية، فهذا الرضا مانع من إرادة تعذيبهم ومستلزم لإكرامهم ومثوبتهم.

وأما قوله: ﴿ويشهدون بالجنة لمن شهد له الرسول ﷺ كالعشرة، وثابت ابن قيس بن شماس، وغيرهم من الصحابة﴾ أما العشرة فهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح.

وأما غيرهم فكثابت بن قيس، وعكاشة بن محصن، وعبد الله بن سلام، وكل من ورد الخبر الصحيح بأنه من أهل الجنة».

ويقرون بما تواتر به النقل على خلافة أصحاب رسول الله ﷺ عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، و يثلثون بعثمان، ويربعون بعلي، رضي الله عنهم، كما دلت عليه الآثار وكما أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة.

مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر أيهما أفضل؟ فقدم قوم عثمان، وسكتوا، أو ربعوا بعلي. وقدم قوم عليا. وقوم توقفوا. لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان، ثم علي. وإن كانت هذه المسألة، مسألة عثمان وعلي، ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة.

لكن التي يضلل فيها مسألة الخلافة، وذلك أنهم يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، وعمر، ثم عثمان، ثم علي. ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو أضل من حمار أهله.

❁ الخلفاء الراشدون:

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿ويؤمنون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وغيره من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر﴾ فقد ورد أن عليا رضي الله عنه قال ذلك على منبر الكوفة، وسمعه منه الجم الغفير».

قال المعلق: «كما في **"صحيح البخاري"** برقم (٣٦٧١)».

يدل على الترتيب المذكور ما أخرجه الإمام البخاري (٣٦٦٢) والإمام مسلم (٨)-(٢٣٨٤) من حديث **عمرو بن العاص** رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيته، فقلت: أي الناس أحب إليك؟ قال: «**عائشة**». قلت: من الرجال؟ قال: «**أبوها**». قلت: ثم من؟ قال: «**عمر**»، فعد رجالا.

وإنما عدل عن هذا الحديث إلى ما نقله عن علي في المسألة ردا على الشيعة والرافضة الزاعمين الاقتداء بعلي، فألزمهم الاقتداء به في تنصيصه على تقديم أبي بكر وعمر على نفسه، وأبطل علي بهذا أيضا، تقديمهم إياه على الشيخين.

قال الشارح رحمه الله: «وكان يقول: ما مات رسول الله ﷺ حتى علمنا أن أفضلنا بعده أبو بكر، وما مات أبو بكر حتى علمنا أن أفضلنا بعده عمر».

قال المعلق: «ضعيف كما في **"السنة"** لابن أبي عاصم (٢/ ٥٧٠)».

قال الشارح رحمه الله تعالى: «وأما قوله: ﴿**ويثلثون بعثمان، ويربعون بعلي... إلخ**﴾ فمذهب جمهور أهل السنة أن ترتيب الخلفاء الراشدين في الفضل على حسب ترتيبهم في الخلافة. وهم لهذا يفضلون عثمان على علي محتجين بتقديم الصحابة عثمان في البيعة على علي.

وبعض أهل السنة يفضل عليا؛ لأنه يرى أن ما ورد من الآثار في مزايا علي ومناقبه أكثر. وبعضهم يتوقف في ذلك.

وعلى كل حال فمسألة التفضيل ليست كما قال المؤلف من مسائل الأصول التي يضلل فيها المخالف، وإنما هي مسألة فرعية يتسع لها الخلاف.

وأما مسألة الخلافة فيجب الاعتقاد بأن خلافة عثمان كانت صحيحة؛ لأنها كانت بمشورة من الستة الذين عينهم عمر رضي الله عنه، ليختاروا الخليفة من بعده. فمن زعم أن خلافة عثمان كانت باطلة وأن عليا كان أحق بالخلافة منه فهو مبتدع، ضال، يغلب عليه التشيع مع ما في قوله من إزراء بالمهاجرين والأنصار».

لما يتضمنه هذا القول من اتهام الصحابة بالظلم في تقديم من لا يستحق ذلك، واتهامهم بالعجز؛ إذ لم ينصروا الأحق بالخلافة. وحاشاهم من ذلك؛ فإن سيرتهم تدل على صدعهم بإنكار المنكر خلافا لما يقتضيه القول المذكور!

ويحبون آل بيت رسول الله ﷺ، ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ؛ حيث قال يوم غدير خم: «اذكركم الله في أهل بيتي».

وقال أيضا، للعباس، عمه، وقد اشتكى إليه أن بعض قريش يجفو بني هاشم، فقال: «والذي نفسي بيده لا يؤمنون حتى يحبوكم لله ولقرابتي».

وقال: «إن الله اصطفى بني إسماعيل، واصطفى من بني إسماعيل كنانة، واصطفى من كنانة قريشا، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم».

آل البيت:

قال الشارح: «أهل بيته ﷺ هم من تحرم عليهم الصدقة، وهم آل علي، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل العباس، وكلهم من بني هاشم، ويلحق بهم بنو المطلب لقوله عليه السلام: «**إنهم لم يفارقونا جاهلية ولا إسلاما**».

فأهل السنة والجماعة يرعون لهم حرمتهم وقرابتهم من رسول الله ﷺ كما يحبونهم لإسلامهم، وسبقهم، وحسن بلائهم في نصرة دين الله عز وجل».

تقدم الكلام في بيان من هم آل البيت في أول الشرح.

قال الشارح: «وغدير خم بضم الخاء، قيل: اسم رجل صباغ أضيف إليه الغدير الذي بين مكة والمدينة بالجحفة.

وقيل: خم اسم غيضة هناك نسب إليها الغدير، والغيضة الشجر الملتف.

وأما قوله عليه السلام لعمه: «**والذي نفسي بيده لا يؤمنون حتى يحبوكم لله ولقرابتي**» فمعناه لا يتم إيمان أحدهم حتى يحب أهل بيت رسول الله ﷺ لله أولا؛ لأنهم من أوليائه وأهل طاعته الذين تجب محبتهم وموالاتهم فيه، وثانيا لمكانهم من رسول الله واتصال نسبهم به».

قال المعلق: «حديث ضعيف، أخرجه الإمام أحمد (١/ ٢٠٧)، وفي **"الترمذي"** (٣٧٥٨)، أخرجه عبد الله في زوائده على **"المسند"**، والحاكم، كلهم من طريق يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف، من حديث المطلب.

وجاء عن ابن عباس، واختلف عليه فيه، والصحيح أنه مرسل».

يغني عنه في الدلالة على محبة آله ﷺ ما قبله، وهو في **"صحيح مسلم"**.

ويتولون أزواج رسول الله ﷺ، أمهات المؤمنين.

ويؤمنون بأنهن أزواجه في الآخرة، خصوصا خديجة رضي الله عنها، أم أكثر أولاده، وأول من آمن به، وعاضده على أمره، وكان لها منه المنزلة العالية، والصديقة بنت الصديق رضي الله عنها، التي قال فيها النبي ﷺ: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام».

❁ أزواج النبي ﷺ:

قال الشارح: «أزواجه ﷺ هن من تزوجهن بنكاح، فأولهن خديجة بنت خويلد رضي الله عنها، تزوجها بمكة قبل البعثة، وكانت سنه خمسا وعشرين، وكانت هي تكبره بخمسة عشر عاما، ولم يتزوج عليها حتى توفيت.

وقد رزق منها بكل أولاده إلا إبراهيم.

وكانت أول من آمن به، وقواه على احتمال أعباء الرسالة.

وقد ماتت قبل الهجرة بثلاث سنين عن خمس وستين سنة.

فتزوج بعدها سودة بنت زمعة رضي الله عنها. وعقد على عائشة رضي الله عنها، وكانت بنت ست سنين حتى إذا هاجر إلى المدينة بنى بها، وهي بنت تسع.

ومن زوجاته أيضا، أم سلمة رضي الله عنها، تزوجها بعد زوجها أبي سلمة، وزينب بنت جحش، تزوجها بعد تطليق زيد بن حارثة لها، أو على الأصح زوجه الله إياها».

قال المعلق: «وقال إسماعيل الأنصاري: لا يليق التعبير بعبارة «أو على الأصح»، بل والواجب أن يقال: «تزوجها بعد تطليق زيد بن حارثة لها، زوجه الله إياها»؛ لأن ذلك الموافق لقوله تعالى: ﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧]».

قال الشارح: «وجويرية بنت الحارث، وصفية بنت حيي، وحفصة بنت عمر، وزينب بنت خزيمة، وكلهن أمهات المؤمنين».

وممن لم أر الشارح ذكره منهن ميمونة بنت الحارث الهلالية رضي الله عنها.

وهن كلهن أمهات المؤمنين بنص القرآن، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ﴾ [الأحزاب: ٦].

قال الشارح: «وهن أزواجه ﷺ في الآخرة، وأفضلهن على الإطلاق خديجة وعائشة رضي الله عنهما».

كل واحدة بحسبها، فخديجة لها فضل السبق، والنصرة في أول الأمر، وغير ذلك من الفضل، وعائشة لها فضل حيث حفظت من السنة والعلم ما بلغته للأمة، ولها من الفقه الخير الكثير، وغير ذلك من الفضل.

ويتبرءون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة، ويسبونهم، وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول، أو عمل.

ويمسكون عما شجر بين الصحابة، ويقولون: «إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه، ونقص، وغير عن وجهه. والصحيح منه هم فيه معذورون إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون». وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره. بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة. ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم، إن صدر. حتى إنهم يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم؛ لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم. وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ أنهم خير القرون وأن المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهبا ممن بعدهم.

ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب، فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد ﷺ، الذي هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلي ببلاء في الدنيا كفر به عنه.

فإذا كان هذا في الذنوب المحققة، فكيف الأمور التي كانوا فيها مجتهدين، إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطئوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور.

ثم إن القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل، نزر، مغفور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد في سبيله، والهجرة، والنصرة، والعلم النافع، والعمل الصالح.

ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وما من الله عليهم به من الفضائل علم يقينا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان، ولا يكون، مثلهم، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «يريد أن أهل السنة والجماعة يتبرءون من طريقة الروافض التي هي الغلو في علي وأهل بيته وبغض من عداه من كبار الصحابة، وسبهم، وتكفيرهم. وأول من سماهم بذلك زيد بن علي رحمه الله؛ لأنهم لما طلبوا منه أن يتبرأ من إمامة الشيخين أبي بكر وعمر، ليبايعوه، أبى ذلك، فتفرقوا عنه، فقال: «رفضتموني». فمن يومئذ قيل لهم: رافضة».

نستفيد من هذا مبنى مذهب الرافضة على البراءة من الشيخين وبغضهم لهما خلافا لما ورد عن النبي ﷺ من حبه إياهما.

قال الشارح: «وهم فرق كثيرة، منهم الغالية، ومنهم دون ذلك.

ويتبرءون كذلك من طريقة النواصب الذين ناصبوا أهل بيت النبوة العداء لأسباب وأمور سياسية معروفة. ولم يعد لهؤلاء وجود الآن».

❁ الأدب اتجاه ما وقع بين الصحابة رضي الله عن الجميع:

قال الشارح: «ويمسك أهل السنة والجماعة عن الخوض في ما وقع من نزاع بين الصحابة رضي الله عنهم.

لاسيما ما وقع بين علي، وطلحة، والزبير، بعد مقتل عثمان، وما وقع بعد ذلك بين علي، ومعاوية، وعمرو بن العاص، وغيرهم. ويرون أن الآثار المروية في مساوئهم أكثرها كذب، أو محرف عن وجهه».

قتل عثمان الخوارج، حصروه، وهو في بيته، فذكرهم بالله، وذكرهم بما له من الفضائل. ومع ذلك تجرءوا على قتله؛ ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

في ما يتعلق بما شجر بين الصحابة فأهل السنة على الإمساك من الخوض في ذلك. وفي هذا المعنى يقول الله سبحانه: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ۖ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤١]، فلا فائدة في الخوض في مثل هذه الأمور؛ إذ قد مضت.

بل يجر الخوض فيها إلى تهييج الشر، ويقذف في القلب بغض الصحابة، أو بغض بعضهم. وهذا نذير شر؛ لأنه مؤد للتبرؤ من الصحابة، أو بعضهم.

قال الشارح: «وأما الصحيح منها فيعذرونهم فيه، ويقولون: إنهم متأولون، مجتهدون.

وهم مع ذلك لا يدعون لهم العصمة من كبار الذنوب وصغارها. ولكن ما لهم من السوابق، والفضائل، وصحبة رسول الله ﷺ، والجهاد معه، قد يوجب مغفرة ما يصدر منهم من زلات، فهم بشهادة رسول الله ﷺ خير القرون وأفضلها ومد أحدهم، أو نصيفه، أفضل من جبل أحد ذهبا يتصدق به من بعدهم، فسيئاتهم مغفورة إلى جانب حسناتهم الكثيرة».

هذا دليل عظم أجورهم حتى إن ما ظاهره مقدار كثير من عبادات من جاء بعدهم دون ما ظاهره مقدار قليل من أحد الصحابة.

قال الشارح: «يريد المؤلف رحمه الله أن ينفي عن الصحابة رضي الله عنهم أن يكون أحدهم قد مات مصرا على ما يوجب سخط الله عليه من الذنوب. بل إذا كان قد صدر الذنب من أحدهم فعلا فلا يخلو عن أحد هذه الأمور التي ذكرها... فإما أن يكون قد تاب منه قبل الموت، أو أتى بحسنات تذهبه، وتمحوه، أو غفر له بفضل سالفته في الإسلام كما غفر لأهل بدر وأصحاب الشجرة، أو بشفاعة رسول الله ﷺ، وهم أسعد الناس بشفاعته وأحقهم بها، أو ابتلي ببلاء في الدنيا في نفسه، أو ماله، أو ولده، فكفر عنه به».

قد سئل النبي ﷺ عن أسعد الناس بشفاعته يوم القيامة، فأخبر بكونه الشاهد بكلمة الإخلاص خالصا من قلبه. ومن هنا كان الصحابة رضي الله عنهم أسعدهم بشفاعته ﷺ لما تقدم بيانه من كونهم خير الناس قلوبا.

قال الشارح رحمه الله تعالى: «فإذا كان هذا هو ما يجب اعتقاده فيهم بالنسبة إلى ما ارتكبوه من الذنوب المحققة فكيف في الأمور التي هي موضع اجتهاد، والخطأ فيها مغفور. ثم إذا قيس هذا الذي أخطئوا فيه إلى جانب ما لهم من محاسن وفضائل لم يعد أن يكون قطرة في بحر. فالله الذي اختار نبيه ﷺ هو الذي اختار له هؤلاء الأصحاب، فهم خير الخلق بعد الأنبياء والصفوة المختارة من هذه الأمة التي هي أفضل الأمم».

قال الله سبحانه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وهذا اللفظ، وإن كان عاما، إلا أن أول من يدخل فيه هم الصحابة.

قال الشارح: «ومن تأمل كلام المؤلف رحمه الله في شأن الصحابة عجب أشد العجب مما يرميه به الجهلة المتعصبون وادعائهم عليه أنه يتهجم على أقدارهم، ويغض من شأنهم، ويخرق إجماعهم... إلخ ما قالوه من مزاعم ومفتريات».



كرامات الأولياء

ومن أصول أهل السنة التصديق بكرامات الأولياء وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدرة والتأثيرات كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها وعن صدر هذه الأمة من الصحابة، والتابعين، وسائر قرون الأمة، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة.

قال الشارح: «وقد تواترت نصوص الكتاب والسنة، ودلت الوقائع قديما وحديثا، على وقوع كرامات الله لأوليائه المتبعين لهدي أنبيائهم».

❁ الفرق بين الكرامة وبين غيرها:

قال الشارح رحمه الله تعالى: «والكرامة أمر خارق للعادة، يجريه الله على يد ولي من أوليائه معونة له على أمر ديني، أو دنيوي. ويفرق بينها وبين المعجزة بأن المعجزة تكون مقرونة بدعوى الرسالة بخلاف الكرامة».

وكذا يفرق بين الكرامة وبين الخارق للعادة الذي يقع لأولياء الشيطان، ويغوون بسببه الناس. وذلك بالنظر إلى حال من يقع منه هذا الخارق مع

الكتاب والسنة؛ فإن ولي الله متبع لشرع الله سبحانه وتعالى بخلاف ولي الشيطان. وعليه فقبل النظر إلى الخارق ينظر إلى حال من جرى ذلك على يديه.

❁ من الحكم في إجراء الكرامات:

قال الشارح: «ويتضمن وقوع هذه الكرامات حكما ومصالح كثيرة، أهمها،

أولا أنها كالمعجزة تدل أعظم دلالة على كمال قدرة الله، ونفوذ مشيئته، وأنه فعال لما يريد، وأن له فوق هذه السنن والأسباب المعتادة سننا أخرى لا يقع عليها علم البشر، ولا تدركها أعمالهم.

فمن ذلك قصة أصحاب الكهف والنوم الذي أوقعه الله بهم في تلك المدة الطويلة مع حفظه تعالى لأبدانهم من التحلل والفناء».

قال الله تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا ٢٥ قُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا لَبِثُواْۖ لَهُۥ غَيۡبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَبۡصِرۡ بِهِۦ وَأَسۡمِعۡۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ﴾ [الكهف: ١١٠].

الآية من الأدلة على كرامات أولياء الله؛ إذ نصت أنها ولي هؤلاء هو الله.

قال الشارح: «ومنها ما أكرم الله به مريم بنت عمران من إيصال الرزق إليها، وهي في المحراب، حتى عجب من ذلك زكريا عليه السلام، وسألها؛ أنى لك هذا؟ وكذلك حملها بعيسى بلا أب، وولادتها إياه، وكلامه في المهد، وغير ذلك.

ثانيا أن وقوع كرامات الأولياء هو في الحقيقة معجزة للأنبياء؛ لأن تلك الكرامات لم تحصل لهم إلا ببركة متابعتهم لأنبيائهم وسيرهم على هديهم».

أفهم هذا عدم كون الخارق الجاري على يد مخالف اتباع الأنبياء كرامة من كرامات الأولياء، وإنما هذا استدراج.

قال الشارح: «

ثالثا أن كرامات الأولياء هي البشرى التي عجلها الله لهم في الدنيا؛ فإن المراد بالبشرى كل أمر يدل على ولايتهم وحسن عاقبتهم، ومن جملة ذلك الكرامات».

يكون لهم في ذلك علامة على محبة الله، وتأييده، ونصرته، لهم؛ إذ نصروا دينه... وإلى غير ذلك، فيستبشروا بذلك خيرا. وأعظم كرامة تدل على محبة الله لعبده توفيقه للاستقامة على دينه إلى الممات؛ فإن من هذه حاله يكرمه الله بالجنة، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾ نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [فصلت].

❁ إنكار أهل الزيغ للكرامات:

قال الشارح: «هذا، ولم تزل الكرامات موجودة، لم تنقطع في هذه الأمة إلى يوم القيامة، والمشاهدة أكبر دليل. وأنكرت الفلاسفة كرامات الأولياء

كما أنكروا معجزات الأنبياء، وأنكرت الكرامات أيضا، المعتزلة وبعض الأشاعرة بدعوى التباسها بالمعجزة. وهي دعوى باطلة؛ لأن الكرامة كما قلنا لا تقترن بدعوى الرسالة».

من ادعى الرسالة، وهو كاذب، لا يكون وليا لله. وإنما هو ولي للشيطان لتقوله في هذا الادعاء على الله. وحق من تقول عليه جل وعلا إهانته، لا كرامته، قال الله سبحانه: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة].

قال الشارح: «لكن يجب التنبه إلى أن ما يقوم به الدجاجلة والمشعوذون من أصحاب الطرق المبتدعة، الذين يسمون أنفسهم بالمتصوفة، من أعمال ومخاريق شيطانية كدخول النار، وضرب أنفسهم بالسلاح، والإمساك بالثعابين، والإخبار بالغيب... إلى غير ذلك، ليس من الكرامات في شيء؛ فإن الكرامة إنما تكون لأولياء الله بحق، وهؤلاء أولياء الشيطان».

ومن ذلك ما اشتهر في بعض المناطق في المغرب من إمساك الثعابين ممن لسان حاله دعوى الولاية لله. لكن يفضحه، ويبطل دعواه، النظر إلى حاله، فتراه يركص، ويحرك رأسه بحسب نغمة الغناء التي يشغلها... فهذا ليس من الكرامات في شيء لمخالفة شرع الله، وإنما هو من طرق الشيطان.

ويضاف إلى ذلك غيرها من المعاصي كحلق اللحية...

منهج أهل السنة والجماعة

فصل

ثم من طريقة أهل السنة والجماعة اتباع آثار رسول الله ﷺ باطنا وظاهرا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله ﷺ؛ حيث قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين، المهديين، من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ. وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل بدعة ضلالة».

ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ، ويؤثرون كلام الله على غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدي محمد ﷺ على هدي كل أحد. ولهذا سموا أهل الكتاب والسنة، وسموا أهل الجماعة؛ لأن الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسما لنفس القوم المجتمعين.

والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين.

وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة، أو ظاهرة، مما له تعلق بالدين.

والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف، وانتشر في الأمة.

قال الشارح: «قوله: ﴿ثم من طريقة أهل السنة... إلخ﴾ هذا بيان المنهج لأهل السنة والجماعة في استنباط الأحكام الدينية كلها، أصولها وفروعها، بعد طريقتهم في مسائل الأصول. وهذا المنهج يقوم على أصول ثلاثة،

أولها كتاب الله عز وجل، الذي هو خير الكلام وأصدقه.

فهم لا يقدمون على كلام الله كلام أحد من الناس».

بذلك أمروا كما في قول الله عز وجل: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ﴾ [الأعراف: ٣]، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ بَغۡتَةٗ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾ [الزمر: ٥٥].

قال الشارح: «

وثانيها سنة رسول الله ﷺ وما أثر عنه من هدي وطريقة.

لا يقدمون على ذلك هدي أحد من الناس».

السبب في ذلك ما أخرجه الإمام مسلم (٤٣)-(٨٦٧) من حديث **جابر ابن عبد الله** رضي الله عنهما في وصف الخطبة النبوية، وفيه أن رسول الله ﷺ كان

يقول في خطبته: «**أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد** ﷺ...» الحديث.

«**خير**» أفعل التفضيل، ومعناه أكثر خيرا، فأفضل الهدي هديه ﷺ.

قال الشارح: «

وثالثها ما وقع عليه إجماع الصدر الأول من هذه الأمة قبل التفرق، والانتشار، وظهور البدعة، والمقالات».

قال الله عز وجل: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ﴾ [النساء: ١١٥]. قد استنبط الإمام الشافعي من هذه الآية حجية الإجماع؛ فإن سبيل المؤمنين هو السبيل الذي يجمعهم كلهم، وهو الإجماع، وهو حجة لقول النبي ﷺ: «**لا تجتمع أمتي على ضلالة**».

قال الشارح: «وما جاءهم بعد ذلك مما قاله الناس، وذهبوا إليه من المقالات، وزنوها بهذه الأصول الثلاثة التي هي الكتاب، والسنة، والإجماع، فإن وافقها قبلوه، وإن خالفها ردوه أيا كان قائله».

فمن ليس بمعصوم، وإن بلغ من العلم مبلغا عظيما، فلابد من شاهدي عدل يشهدان لصحة قوله، والشاهدان الكتاب والسنة.

قال الشارح: «وهذا هو المنهج الوسط والصراط المستقيم الذي لا يضل سالكه، ولا يشقى من اتبعه، وسط بين من يتلاعب بالنصوص، فيتأول

الكتاب، وينكر الأحاديث الصحيحة، ولا يعبأ بإجماع السلف، وبين من يخبط خبط عشواء، فيتقبل كل رأي، ويأخذ بكل قول، لا يفرق في ذلك بين غث، وسمين، وصحيح، وسقيم».



جملة من الآداب يتحلى بها أهل السنة

فصل

ثم هم مع هذه الأصول

يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، على ما توجبه الشريعة.

ويرون إقامة الحج، والجهاد، والجمع، والأعياد، مع الأمراء أبرارا كانوا، أو فجارا، ويحافظون على الجماعات.

ويدينون بالنصيحة للأمة، ويعتقدون معنى قوله ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا»، وشبك بين أصابعه، وقوله ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم، كمثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر».

ويأمرون بالصبر عند البلاء، والشكر عند الرخاء، والرضا بمر القضاء.

ويدعون إلى مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال، ويعتقدون معنى قوله ﷺ: «أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا».

ويندبون إلى أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك.

ويأمرون ببر الوالدين، وصلة الأرحام، وحسن الجوار، والإحسان إلى اليتامى، والمساكين، وابن السبيل، والرفق بالمملوك.

وينهون عن الفخر، والخيلاء، والبغي، والاستطالة على الخلق بحق، أو بغير حق.

ويأمرون بمعالي الأخلاق، وينهون عن سفسافها.

وكل ما يقولونه، ويفعلونه، من هذا وغيره فإنما هم فيه متبعون للكتاب والسنة، وطريقتهم هي دين الإسلام الذي بعث الله به محمدا ﷺ.

قال الشارح: «قوله: ﴿**ثم هم مع هذه الأصول... إلخ**﴾ جمع المؤلف في هذا الفصل جماع مكارم الأخلاق التي يتخلق بها أهل السنة والجماعة من الأمر بالمعروف، وهو ما عرف حسنه بالشرع والعقل، والنهي عن المنكر، وهو كل قبيح عقلا وشرعا، على حسب ما توجبه الشريعة من تلك الفريضة كما يفهم من قوله عليه السلام: «**من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»».

قيد في الحديث إنكار المنكر بالاستطاعة كسائر العبادات. ولم يقيد ذلك بحال المنكر عليه ولا بالنظر إليه. بل أطلق الحديث من هذه الجهة، فمن أتى بمنكر أنكر عليه على قدر الاستطاعة أيا كان ملازما في ذلك العدل.

وفي الإطلاق المذكور من الجهة المذكورة رد على منهج المجمل والمفصل. وهذا المنهج الذي جاء به أهل الباطل لكتم مساويهم وإخفاء منكراتهم مبناه

ومغزاه النظر إلى من أتى المنكر قبل الإنكار عليه، فإذا كانت محاسنه تربو على المنكر لا ينكر عليه، فيغمر هذا المنكر في سعة محاسنه المعهودة. ويكون هذا المنكر من المجمل الذي تفسره طريقته المشهورة بالمحاسن.

وفي الحديث رد أيضا، على منهج الموازنة. ومبنى هذا المنهج على إنكار المنكر على من جاء به، لكن يلزم اقتران هذا الإنكار بذكر محاسن المنكر عليه.

وفي هذا المنهج من التلبيس ما لا يخفى؛ فإن اقتران ذكر المحاسن بإنكار المنكر يصور لدى السامع لهذه الموازنة خفة المنكر. بل قد يرى المنكر مغمورا بجانب المحاسن، فلا يبقى لهذا الإنكار في هذه الحال فائدة.

قال الشارح: «ومن شهود الجمع، والجماعات، والحج، والجهاد، مع الأمراء أيا كانوا».

ما دام الأمير مسلما برا كان، أو فاجرا. وهذه طريقة الصحابة مع من عرف بالظلم من الأمراء، ومن ذلك ما أخرجه الإمام البخاري (٧٠٦٨) بسنده إلى الزبير بن عدي، أنه قال: أتينا **أنس بن مالك** رضي الله عنه، فشكونا إليه ما يلقون من الحجاج، فقال: «**اصبروا؛ فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده أشر منه حتى تلقوا ربكم**»، سمعته من نبيكم ﷺ.

قال الشارح: «لقوله عليه السلام: «**صلوا خلف كل بر وفاجر**»».

قال المعلمي: «هو حديث معل، مكحول لم يسمع من أبي هريرة».

يغني عن هذا الحديث حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه الآخر، وفيه قول النبي ﷺ: «**يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطئوا فلكم وعليهم**».

يشمل عموم قوله ﷺ: «**إن أخطئوا**» فجور الإمام وما يتبعه، وقد نص الحديث على رد ذلك عليه. وأما صلاة من خلفه فصحيحة لقوله ﷺ: «**وإن أخطئوا فلكم وعليهم**»، فللمصلي أجر صلاته، وعلى الإمام فجوره وبدعته.

قال الشارح: «ومن النصح لكل مسلم لقوله عليه السلام: «**الدين النصيحة**»».

الحديث في "**صحيح مسلم**" من حديث تميم بن أوس الداري، وقد بين فيه النبي ﷺ المراد بكل مسلم لقوله: «**لأئمة المسلمين وعامتهم**».

قال الشارح: «ومن فهم صحيح لما توجبه الأخوة الإيمانية من تعاطف، وتواد، وتناصر، كما في هذه الأحاديث التي يشبه فيها الرسول المؤمنين بالبنيان المرصوص المتماسك اللبنات، أو بالجسد المترابط الأعضاء من دعوة إلى الخير وإلى مكارم الأخلاق، فهم يدعون إلى الصبر على المصائب، والشكر على النعماء، والرضا بقضاء الله وقدره... إلى غير ذلك مما ذكره».

ما يقدره الله جل وعلا على العبد ليس كله على حد سواء؛ فإن منه ما يمكن رده، وقد يجب، كالاعتداء على العرض؛ فإنها من المصائب التي يقدرها الله، ويرده المؤمن لقول النبي ﷺ: «**من قتل دون أهله فهو شهيد**».

وإذا مرض فللعبد التداوي لقول النبي ﷺ: «**تداووا**».

وإذا سعى العبد في الأسباب، وعالج مرضه، ولم يقدر الله البرء، صبر. وهذا القدر هو الواجب على المؤمن في ما يتعلق بما يقدره الله عليه، وإن زاد على هذا القدر، فرضي في هذه الحال كان أعظم لأجوره.

لكن لما أخبر النبي ﷺ أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة، وفي حديث عنه أنه قال: «هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»، صار المتمسكون بالإسلام المحض، الخالص عن الشوب، هم أهل السنة والجماعة.

وفيهم الصديقون، والشهداء، والصالحون، ومنهم أعلام الهدى، ومصابيح الدجى، أولو المناقب المأثورة، والفضائل المذكورة، وفيهم الأبدال، وفيهم أئمة الدين الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم.

وهم الطائفة المنصورة الذين قال فيهم النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة، لا يضرهم من خالفهم، ولا من خذلهم؛ حتى تقوم الساعة».

نسأل الله أن يجعلنا منهم، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، وأن يهب لنا من لدنه رحمة، إنه هو الوهاب، والله أعلم.

وصلى الله على محمد، وآله، وصحبه، وسلم تسليما كثيرا.

أهل السنة والجماعة هم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية، التي تنجو من البدع المضلة والأهواء المهلكة، ويتحقق يوم القيامة نجاتها من النار، بدليل تمسك أهلها بما كان عليه النبي ﷺ؛ فإنه لا نجاة للعبد من البدع وما إليها من الشر العظيم إلا بذلك. فقد أخرج الإمام الترمذي (٢٦٧٦) من حديث

العرباض بن سارية رضي الله عنه، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أوصيكم بتقوى الله، والسمع، والطاعة، وإن عبد حبشي؛ فإنه من يعش منكم يرى اختلافا كثيرا. وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإنها ضلالة. فمن أدرك ذلك منكم فعليه بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين، المهديين، عضوا عليها بالنواجذ**».

ورد عن الإمام أحمد أنه قال في الطائفة المنصورة: «إن لم يكن هؤلاء هم أهل الحديث فلا أدري من هم»، وجاء نحو هذا الكلام عن غيره من الأئمة.

المقصود نصرة الله لأهل السنة والجماعة إلى قيام الساعة. والمراد إلى قرب قيام الساعة؛ فإن الله يبعث قبيل قيامها ريحا تقبض أرواح كل مؤمن، فلا يبقى بعد ذلك على وجه الأرض إلا شرار الخلق، وعليهم تقوم الساعة، كما ورد بذلك الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم.

قال الشارح: «وأما قوله: ﴿**وفيهم الصديقون... إلخ**﴾ فـ«الصديق» صيغة مبالغة من الصدق، يراد به الكثير التصديق، وأبو بكر رضي الله عنه هو الصديق الأول لهذه الأمة.

وأما «الشهداء» فهو جمع شهيد، وهو من قتل في المعركة.

وأما «الأبدال» فهم جمع بدل، وهم الذين يخلف بعضهم بعضا في تجديد هذا الدين والدفاع عنه كما في الحديث: «**يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها**»».

قال المعلمي رحمه الله: «أخرجه أبو داود (٤٢٩١)، والحاكم (٤/ ٥٢٢)، والخطيب، والبيهقي، عن أبي هريرة، وهو صحيح».

قال الشارح: «والله أعلم. وصلى الله على محمد، وآله، وصحبه، وسلم تسليما كثيرا».

هذا آخر ما تيسر من التعليقات على هذا الشرح.

وكان الفراغ منها عند الشروق يوم السبت

الخامس والعشرين من شهر شعبان

سنة أربع وأربعين وأربعمائة

وألف في العروي. فالله

أسأله أن يجعل ذلك

خالصا لوجهه.



فهرس

الموضوعات



الموضوع الصفحة

التعليقات على مقدمة الشارح..... ٧
سبب اختيارنا للكتاب والوجه في تسميته..... ٧
بداية مقدمة الشارح..... ٧
بيان أهمية الكتاب..... ٨
مقدمة المتن..... ١٠
بعض أحكام البسملة..... ١٠
الجار والمجرور في البسملة..... ١١
لفظة «اسم»..... ١٢
الكلام على لفظ الجلالة..... ١٤
الرحمن الرحيم..... ١٦
الكلام على الحمدلة..... ١٩
الفرق بين الحمد والشكر..... ٢٠
الفرق بين الحمد والمدح..... ٢١
«أل» في «الحمد»..... ٢١
تعريف الرسول والنبي..... ٢٢
أنواع الهدى..... ٢٤
الكلام على الدين..... ٢٦
الشهادة بكلمة التوحيد..... ٣١
بعض أسماء كلمة التوحيد..... ٣٢
أهمية الدعوة إلى كلمة التوحيد..... ٣٣
معنى لا إله إلا الله..... ٣٤
التوحيد الإرادي، الطلبي..... ٣٦

بناء التوحيد الإرادي، الطلبي، على توحيد المعرفة والإثبات..... ٣٦
وجه اقتران الشهادتين..... ٣٨
كمال العبد في عبادة ربه..... ٣٩
ما تجاوز به البعض بالنبي ﷺ قدره..... ٤٠
معنى الشهادة بالرسالة للنبي ﷺ..... ٤٣
الصلاة والسلام على النبي ﷺ والآل..... ٤٤
المراد بالاعتقاد وبيان الفرقة الناجية..... ٤٩
ذكر أركان الإيمان مجملا..... ٥٢
تعريف الإيمان..... ٥٢
الإيمان بالملائكة..... ٥٤
الإيمان بالكتب..... ٥٦
الإيمان بالرسل..... ٥٧
تبليغ الرسل..... ٥٩
أولو العزم من الرسل..... ٦٠
الإيمان بالبعث..... ٦١
الإيمان بالقدر..... ٦٣
إثبات صفات الله..... ٦٦
معنى التحريف والتعطيل..... ٦٧
تفويض علم كيفيات صفات الله..... ٦٩
الجمع في صفات الله بين النفي والإثبات..... ٧١
الإلحاد في أسماء الله..... ٧٣
الكلام في صفات الله كالكلام في ذاته..... ٧٤
نفي السمي لله، والكفء، والند..... ٧٥
عدم إثبات أسماء الله وصفاته بالقياس..... ٧٨
التسليم لما جاء به النبي ﷺ..... ٨٣
باب أسماء الله وصفاته بين النفي والإثبات..... ٨٤

القاعدة في النفي إثبات ما يضاده من الكمال..... ٨٥
اعتقاد أهل السنة في باب أسماء الله وصفاته سلوك للصراط المستقيم..... ٨٧
ما في القرآن من أسماء الله وصفاته..... ٨٩
سورة الإخلاص..... ٩٠
وجه عدل سورة الإخلاص ثلث القرآن..... ٩١
الأحدية النافية للمشاركة والصمدية المثبتة لأسماء الله وصفاته..... ٩٢
آية الكرسي..... ٩٥
إثبات صفات الكمال الذاتية والفعلية لكمال الحياة والقيومية..... ٩٦
ما استلزمته آية الكرسي من توحيد الألوهية..... ٩٨
إثبات الشفاعة الصحيحة وإبطال الشركية..... ٩٩
سعة علم الله..... ١٠٠
الكرسي..... ١٠١
عظمة الله..... ١٠١
علو الله المطلق..... ١٠٢
الآية في سورة الحديد..... ١٠٥
الأولية، والآخرية، والظاهرية، والباطنية..... ١٠٥
إحاطة الله..... ١٠٦
آيات في إثبات صفة العلم واسمي الله الحكيم والخبير..... ١١٠
اسما الله الحكيم والخبير..... ١١١
الإحاطة بكل شيء علما..... ١١٢
آية في إثبات اسمي الله الرزاق والمتين وصفة القوة..... ١١٧
سعة رزق الله وشموله للمباح وغيره..... ١١٧
من توحيد الربوبية الرزق..... ١١٨
ذو القوة المتين..... ١١٨
آيتان في إثبات اسمي الله السميع والبصير..... ١٢٠
من طرق أهل الزيغ قصر النظر في طرف من الأدلة..... ١٢٠
اسما الله السميع والبصير..... ١٢١

المرادمن الإشارة النبوية عند ذكر سمع الله وبصره ١٢٢
آيات في إثبات صفتي المشيئة والإرادة ١٢٤
تقسيم الإرادة ١٢٥
آيات في إثبات صفة المحبة ١٢٨
تأويل المعتزلة والأشاعرة لصفة المحبة ١٢٩
الوعد والوعيد عند المعتزلة ١٣٠
إثبات صفة المحبة لله على الوجه اللائق به ١٣١
آيات في إثبات صفات الغفران، والود، والرحمة، والحفظ ١٣٦
اسما الله الغفور والودود ١٣٦
رد إنكار المعتزلة والأشاعرة لصفة الرحمة ١٣٨
اسم الله الحافظ ١٤١
آيات في إثبات صفات الرضا، والغضب، واللعن، والكره، والسخط، والمقت، والأسف ١٤٢
صفة الرضا ١٤٣
صفة الغضب واللعن ١٤٤
آيات في إثبات صفتي الإتيان والمجيء ١٤٩
إتيان الله ومجيئه على ما يليق به ١٥٢
آيتان في إثبات صفة الوجه ١٥٤
آيتان في إثبات صفة اليدين ١٥٧
من موانع المجاز ١٥٨
آيات في إثبات صفة العينين ١٦١
آيات في إثبات صفة السمع، والبصر، والرؤية ١٦٤
آيات في إثبات بعض صفات المقابلة ١٦٧
الأدب الذي يراعى في إثبات صفات المقابلة ١٦٧
تفسير مكر الله بمن يمكر ١٦٨
آيات في إثبات صفات العفو، والقدرة، والمغفرة، والرحمة، والعزة، والتبارك، والجلال، والإكرام ١٧٠
صفتا العفو والقدرة ١٧٠

صفات العزة وما ذكر معها ١٧٢
آيات في نفي السمي، والكفء، والند، والولد، والشريك، والولي من الذل، وإثبات صفات الملك، والقدرة، والكبرياء، والتبارك ١٧٥
إفراد الله بالمحبة..... ١٧٨
تسبيح المخلوقات لله ١٧٩
صفة التبارك ١٨٠
دلالة إفراد الله بالخلق على توحيده في الألوهية..... ١٨٣
تحريم الشرك في الألوهية والتشريع..... ١٨٧
آيات في إثبات الاستواء على العرش..... ١٩١
رد أهل الأهواء أحاديث الآحاد في باب العقيدة..... ١٩٢
معنى الاستواء..... ١٩٢
التعامل مع الألفاظ المحتملة لحق وباطل ١٩٥
آيات في إثبات معية الله..... ٢٠٢
معنى المعية..... ٢٠٢
آيات في إثبات صفة الكلام ٢٠٧
بعض المذاهب في صفة الكلام..... ٢٠٧
لم يزل الله متصفا بصفة الكلام وآحاده حادث ٢١٣
تلاوة كلام الله وكتابته لا تخرجه عن اتصاف الله به ٢١٥
آيات في إثبات رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة..... ٢١٩
مباحث عامة حول آيات الصفات..... ٢٢٥
ما في السنة من أسماء الله وصفاته ٢٣٠
إثبات أسماء الله وصفاته بالسنة..... ٢٣١
أهمية النظر في السند لمعرفة الحديث الثابت ٢٣٢
السنة كالقرآن في إثبات العقائد..... ٢٣٢
إثبات صفة النزول ٢٣٦
إثبات صفة الفرح..... ٢٣٩
إثبات صفة الضحك ٢٤٢
إثبات صفة العجب ٢٤٤

إثبات صفة الرجل والقدم ٢٤٧
إثبات صفة التكليم ٢٤٩
إثبات صفة العلو ٢٥١
إثبات صفة المعية ٢٥٤
إثبات رؤية المؤمنين لربهم ٢٥٨
أهل السنة والجماعة وسط ٢٦٠
التوسط في باب الأسماء والصفات ٢٦٣
التوسط في باب الأفعال بين القدرية والجبرية ٢٦٦
التوسط في باب الوعيد ٢٧٠
التوسط في باب أسماء الإيمان ٢٧٣
التوسط في الصحابة بين الرافضة والخوارج ٢٧٧
الإيمان بعلو الله مع قربه ٢٨٠
قرب الله على قدر قرب العبد من ربه ٢٨٣
الإيمان بكتاب الله ٢٨٥
الإيمان برؤية الله ٢٨٩
الإيمان باليوم الآخر ٢٩١
فتنة القبر ٢٩٤
الحشر، والنشر، والميزان ٢٩٦
الكلام على الحشر ٢٩٧
الكلام على الميزان ٣٠٠
الحساب ٣٠٣
المراد بميزان الكفار ٣٠٤
الحوض ٣٠٦
الصراط والقنطرة ٣٠٨
الصراط ٣٠٨
القنطرة ٣١٠
الشفاعة ٣١١
تعريف الشفاعة ٣١٢
شروط الشفاعة ٣١٣

نفي أهل الأهواء للشفاعة ٣١٤
بعض أنواع الشفاعات ٣١٥
خاتمة في الإيمان باليوم الآخر ٣١٧
الإيمان بالقدر ٣١٩
مرتبة العلم والكتابة من مراتب القدر ٣٢٠
أيهما خلق أولا العرش، أو القلم؟ ٣٢١
مرتبة المشيئة والخلق من مراتب القدر ٣٢٤
لا يكون إلا ما شاءه الله، سواء كان محبوبا إليه، أم لا ٣٢٥
الإيمان قول وعمل ٣٣١
تقرير زيادة الإيمان ونقصه ٣٣٢
عدم إخراج المسلم من دينه بارتكابه المعاصي دون الكفر ٣٣٥
الإيمان والإسلام إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا ٣٣٧
الآداب اتجاه الصحابة ٣٣٩
الخلفاء الراشدون ٣٤٥
آل البيت ٣٤٧
أزواج النبي ﷺ ٣٤٩
الأدب اتجاه ما وقع بين الصحابة رضي الله عن الجميع ٣٥٢
كرامات الأولياء ٣٥٥
الفرق بين الكرامة وبين غيرها ٣٥٥
من الحكم في إجراء الكرامات ٣٥٦
إنكار أهل الزيغ للكرامات ٣٥٧
منهج أهل السنة والجماعة ٣٥٩
جملة من الآداب يتحلى بها أهل السنة ٣٦٣